جمع القرآن

مدخل في سؤال وجواب

أحمد سالم



جمع القرآن

مدخل في سؤال وجواب

بسم الله الرحمن الرحيم

جمع القرآن

مدخل في سؤال وجواب

أحمد سالم

الترقيم الدولي: 978-614-431-726-6
قياس الصفحة: ١٤,٥×٢١,٥ سم
عدد الصفحات: ٢٠٨ صفحة
الطبعة الأولى
(١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م)

مركز تفكر للبحوث والدراسات

هاتف: ٠٠٢٠١٠٩٠٨٢٦١٦٤
بريد إلكتروني: tfakkor@gmail.com
الموقع: www.tfakkor.com



هاتف: ٠٠٢٠١٠٠٥٢٢٦٤٠٤

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز تفكر للبحوث والدراسات

سالم/ أحمد
جمع القرآن (مدخل في سؤال وجواب)، أحمد سالم
٢٠٨ ص، (٢٢)
١٤,٥×٢١,٥ سم
١. علوم القرآن. ٢. جمع القرآن. أ. العنوان.

ISBN: 978-614-431-726-6

المحتويات

إلى شيخنا أبي عبد الملك مساعد بن سليمان الطيار ..

الرجل الذي فتق لي باب النظر في تلك المسائل

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم، وبعد . .

فقد امتن الله -تبارك وتعالىٰ- علىٰ هذه الأمة بنعم جمة لا تحصىٰ ولا تعد، قال -تعالىٰ-: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ومن هذه النعم، بل أفضلها علىٰ الإطلاق أنْ أنزل الله علىٰ نبيه محمد ﷺ كتابًا سماه بـ«النور»، فقال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [التغابن: ٨]، وقال -تعالىٰ-: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ

بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

وعلىٰ عكس الكتب السابقة التي أنزلها الرب -سبحانه- علىٰ أنبيائه ورسله قبل النبي محمد -صلىٰ الله عليهم جميعًا وسلم-، فقد أنزل الله الكتب المقدسة السابقة وأوكل إلىٰ البشر حفظها، قال -تعالىٰ-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ﴾ . . . [المائدة: ٤٤]، فقد استحفظهم الله هذه الكتب؛ فلم يكن هؤلاء البشر أهلًا لهذه الأمانة؛ فخانوها وحرَّفوا الكتب وبدلوها واشتروا بها ثمنًا قليلًا، قال -تعالىٰ-: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، وقال -تعالىٰ-: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦].

ولأن الله تعهد بحفظ الكتاب = فقد سَبَّبَ لذلك الأسباب، فكان منها جهود تلك الثلة المباركة في حفظ القرآن في صدورهم، ثم كتابته، ثم جمع هذا المكتوب، ثم توحيده في مصحف جامع يظل بين أيدي الناس إلىٰ أن يرفعه رب العالمين آخر الزمان.

وحِفْظُ القرآن عبر الجمع بهذه الصورة من أعظم تجليات عبودية الصحابة لربهم، وحفظ القرآن في الصدور والمصاحف بعد ذلك إلىٰ يومنا هو باب آخر جليل من أبواب تجليات العبودية للملك الجليل -سبحانه-، وحيث وجد أناس تقذف بهم الأماني ودُّوا لو جمع القرآن مكتوبًا علىٰ عين رسول الله ﷺ= يوجد آخرون

تقذف بهم الأماني ودوا لو نزلت أحكام الله قطعية كلها مجموعة في كتاب لا تحوج لنظر واجتهاد، وكل أولئك يغفلون عما في التسبب لحفظ الدين قرآنًا وأحكامًا بعمل الأمة واجتهادها من حكم جليلة، ويغفلون عن أن جذوة الدين لا تبقىٰ حية في النفوس؛ إلا بمثل هذا الاجتهاد والعمل، وللساعة يقضيها زيدٌ في الجمع، وللساعة يقضيها فقيهان في طلب حكم الله = من الأثر في حفظ الدين وبقاء جذوته مشتعلة ما لا يعلمه إلا مَنْ فَقِهَ فأحسن الفقه، ونظر فأحسن النظر.

وبعد:

فهذا مدخلٌ مُيَسَّرٌ رتَّبْتُ فيه مراحلَ جمع القرآن وما يتعلق بها من قضايا ومسائل= في صورة سؤال وجواب، ولم أدخل فيه شيئًا مما كنت ذكرته في كتابة سابقة مما يتعلق بتراجم الصحابة وآل البيت والتعريف بهم، فمحضت هذا البحث لمسألة الجمع دون هذه المباحث، ولا يفوتني شكر أخي وصاحبي الشيخ عمرو صبحي الشرقاوي فهو الذي قام بهذا التخليص للبحث، وأسأل الله ﷻ أن يجعل عملي هذا خالصًا متقبلًا، وأن يلحقني بشعبة من أجر صحابة نبيه وآل بيته أنْ كشفتُ عن شيء من جهودهم في حفظ هذا الدين؛ فهم القوم لا يشقىٰ بهم جليسهم.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أحمد سالم

الفصل الأول

مقدمات ومفاهيم أساسية

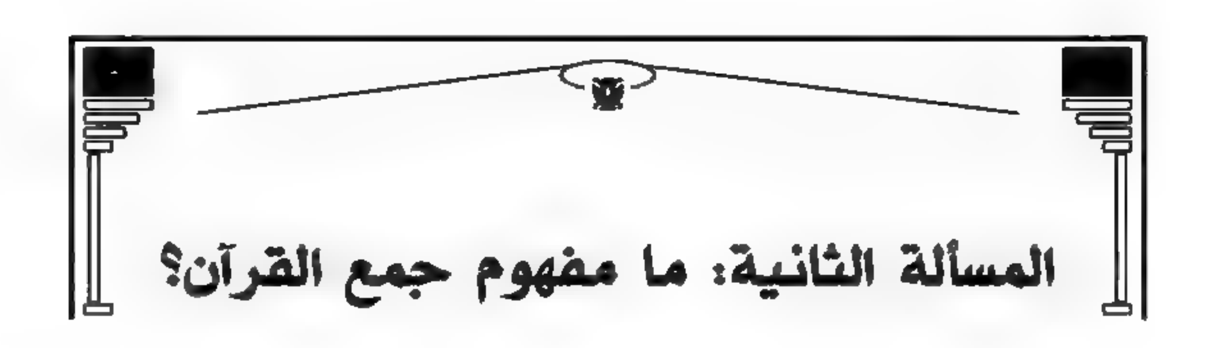


المسألة الأولى: ما القرآن؟

القرآن هو: «كلام الله المُنَزَّل علىٰ نبيِّهِ محمد ﷺ، المعجِز بلفظه، المتعبَّد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلىٰ آخر سورة الناس» . .

- يقول الدكتور محمد عبد الله دراز: «روعي في تسميته قرآنًا كونه متلوًّا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدونًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنىٰ الواقع عليه، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلىٰ أنَّ من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني: أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعًا ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتىٰ يوافق الرسم المجمَع عليه من الأصحاب، المنقول إلينا جيلًا بعد جيل علىٰ هيئته التي وُضع عليها أول مرة، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتىٰ يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر»(١).

(١) انظر: [«النبأ العظيم»، ص: (١٢)].



المسألة الثانية: ما مفهوم جمع القرآن؟

لا بد أن نعلم -أولًا- أن الثابت بيقين أن القرآن الكريم نزل مفرقًا.

- قال -تعالىٰ-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

- ويقول الله ﷻ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

- قال الطبري: «وذكر عن ابن عباس، أنه كان يقرؤه بتشديد الراء «فرَّقناه» بمعنىٰ: نزلناه شيئًا بعد شيء، آيةً بعد آية، وقصةً بعد قصة»(١).

- قال ابن عطية: «أي: أنزلناه شيئًا بعد الشيء، لا جملة واحدة، ويتناسق هذا المعنىٰ مع قوله: ﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾، وهذا كان مما أراد الله من نزوله بأسباب تقع في الأرض من أقوال وأفعال في أزمان محدودة معينة»(٢).

---

(١) انظر: [«تفسير الطبري»: (١٧/ ٥٧٣)].

(٢) انظر: [«المحرر الوجيز»: (٣/ ٤٩١)].

وعليه يكون معنىٰ جمع القرآن هو: ضم هذا المتفرق من القرآن، وهذا الضم يكون إما في القراءة، وإما في الحفظ، وإما في الكتابة، وهي أنواع الجمع.



المسألة الثالثة

ما الصور التي يصدق عليها جمع القرآن؟

إن الصور التي يصدق عليها اسم جمع القرآن هي ثلاث صور:

- أولها: الجمع بالقراءة.

وهو أقل شهرة من النوعين التاليين، وشاهده ما رواه ابن ماجه: عن عبد الله بن عمرو، قال: «جمعت القرآن؛ فقرأته كله في ليلة، فقال رسول الله ﷺ: «إني أخشىٰ أن يطول عليك الزمان، وأن تملَّ؛ فاقرأه في شهر»، فقلت: «دعني أستمتع من قوتي وشبابي»، قال: «فاقرأه في عشرة»، قلت: «دعني أستمتع من قوتي وشبابي»، قال: «فاقرأه في سبع»، قلت: «دعني أستمتع من قوتي وشبابي»؛ فأبىٰ»[1].

- أما النوعان الباقيان، فهما الأشهر والأكثر تأثيرًا في موضوع البحث، وهما:

(١) «صحيح»: [أخرجه الإمام أحمد: (٢/١٦٣، وغيره)، وابن ماجه: [كتاب: «إقامة الصلاة والسنة فيها»، باب: «في كم يستحب يختم القرآن»، رقم: (١٣٤٦)]].

١- جمع القرآن في الصدور.

٢- جمع القرآن في السطور.

وهاتان الصورتان للجمع هما أشهر الصور التي يصدق عليها اسم جمع القرآن، وهما أهم ركائز حفظ القرآن «يقول الله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وكان من قدر الله لحفظ كتابه الكريم أنْ يَسَّرَ حِفْظَهُ، وهَيَّأَ له مَن يكتبه ويدونه، فصار باقيًا إلىٰ قيام الساعة مقروءًا ومكتوبًا.

وقد وردت الإشارة إلىٰ حفظه في الصدور وفي السطور في عدد من الآيات، ومن أقربها الآيات التي وصفت هذا الكلام من الله -تعالىٰ- بأنه «قرآن»، وبأنه «كتاب».

- فالتعبير عنه بأنه «قرآن» فيه إشارة إلىٰ قراءته، سواء أكان في الصدور، أم في السطور.

- والتعبير عنه بأنه «كتاب» فيه إشارة إلىٰ كتابته، وأنه سيكون محفوظًا في كتبٍ يقرؤها المسلمون.

ومن هذين الاسمين يتكون موضوع «جمع القرآن»: الجمع في الصدور، والجمع في السطور»[1].

---

(١) انظر: [«المحرر في علوم القرآن»، ص: (١٤٧)].



المسألة الرابعة

ما مفهوم جمع القرآن في الصدور؟

* والمراد به هو: جمع المسلم للقرآن في صدره، وضمه لمتفرق القرآن في حفظه، إما كله وإما بعضًا منه، وهي صورة الجمع التي يسرها الله ﷻ لنبيه؛ فقال: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلىٰ: ٦]، وهي الفضيلة التي ورثت أمته عنه شعبة منها.

- قال ابن أبي داود السجستاني: «يقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن»(١).

وهي الأصل في نقل القرآن؛ قال شيخ الإسلام: «والاعتماد في نقل القرآن علىٰ حفظ القلوب، لا علىٰ حفظ المصاحف، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ ربي قال لي قُم في قريش؛ فأنذِرْهم، فقلت: أي رب إذن يثلغوا رأسي -أي: يشدخوا-، فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتابًا لا يغسله الماء، تقرؤه نائمًا ويقظانًا، فابعث جُنْدًا أبعث مثليهم،

---

(١) «المصاحف»: (١/ ١٧٠).

وقاتل بمن أطاعك مَن عصاك، وأنفق أُنفق عليك»[1]؛ فأخبر أنَّ كتابه لا يحتاج في حفظه إلىٰ صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه في كل حال كما جاء في نعت أُمَّتِه: أناجيلهم في صدورهم بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرءونه إلا نظرًا لا عن ظهر قلب، وقد ثبت في الصحيح أنه جَمع القرآن كله علىٰ عهد النبي ﷺ جماعةٌ من الصحابة؛ كالأربعة الذين من الأنصار[2]، وكعبد الله بن عمرو[3]»[4].

- ومصطلح جمع القرآن بهذه الدلالة قديم جدًّا، وهو من

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٤/ ١٦٢، وغيره)، ومسلم: [كتاب: «الجنة وصفة نعيمها وأهلها»، باب: «الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار»، رقم: (٢٨٦٥)].

(٢) عن قتادة قال: «سألت أنس بن مالك: مَنْ جمع القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ؟»، فقال: «أربعة كلهم من الأنصار: أُبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»، قلت: «مَن أبو زيد؟»، قال: «أحد عمومتي» أخرجه الإمام أحمد: (٣/ ٢٣٣، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «القراء من أصحاب النبي ﷺ»، رقم: (٥٠٠٣)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «فضائل الصحابة -رضي الله تعالىٰ عنهم-»، باب: «من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار -رضي الله تعالىٰ عنهم-»، رقم: (٢٤٦٥)]، والترمذي: [«أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ»، باب: «مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح ﷺ»، رقم: (٣٧٩٤)].

(٣) «صحيح»: [أخرجه الإمام أحمد: (٢/ ١٦٣)، وابن ماجه: [كتاب: «إقامة الصلاة، والسنة فيها»، باب: «في كم يستحب يختم القرآن»، رقم: (١٣٦٤)].

(٤) انظر: [«الفتاوىٰ الكبرىٰ»: (٤/ ٤٢٢)].

ألفاظ القرآن، يقول -سبحانه-: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧].

فجمع الله -تبارك وتعالىٰ- لنبيه القرآن وأعانه علىٰ حفظه ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلىٰ: ٦].

- **وأخرج البخاري بسنده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس** رضي الله عنهما **قال**: «كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه **فقال ابن عباس**: فأنا أحركهما لكم كما كان رسول الله ﷺ يحركهما، **وقال سعيد**: أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما؛ فحرك شفتيه]؛ **فأنزل الله -تعالىٰ-**: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، **قال**: جمعه في صدرك وتقرأه، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، **قال**: فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، ثم إن علينا أن تقرأه، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا نطق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه»[(١)].

---

(١) **«يعالج»**: من المعالجة، وهي محاولة الشيء بمشقة، **«التنزيل»**: تنزيل القرآن عليه، **«وكان مما يحرك شفتيه»**، أي: كانت الشدة من كثرة تحريكه شفتيه، وكان ﷺ يفعل ذلك خشية أن ينسىٰ ما أوحي إليه، **«به»**: بالقرآن، **«لتعجل به»**: لتأخذه علىٰ عجل مسارعة إلىٰ حفظه خشية أن ينفلت منه شيء، **«جمعه له»**: جمع الله -تعالىٰ- للقرآن، **«وتقرأه»**: وأن تقرأ بعد انتهاء وحيه، **«قرآنه»**: قراءته كما أنزل، فلا يغيب عنك شيء، **«بيانه»**: استمرار حفظك له بظهوره علىٰ لسانك، وقيل: بيان مجملاته، وتوضيح مشكلاته، وبيان ما فيه من حلال وحرام، وغير ذلك. **والحديث أخرجه الإمام أحمد**: (١/ ٢٢٠، وغيره)، **والبخاري**: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «الترتيل في =

قال الطبري: «يقول ـ تعالىٰ ذكره ـ: إن علينا جمع هذا القرآن في صدرك يا محمد حتىٰ نثبته فيه»[1].

– وقد تم توثيق حفظ النبي ﷺ للقرآن عبر آلية غاية في الدقة والإتقان، وهي: أن يدارس جبريلُ عليه السلام القرآنَ مع النبي ﷺ مرة في كل عام، ودارسه في العام الذي قُبض فيه النبي ﷺ مرتين.

– عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلَرسُول الله ﷺ حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسَلة»[2].

– وعن أبي هريرة، قال: «كان يعرض علىٰ النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قُبض فيه، وكان

= القراءة»، قم: (٥٠٤٤)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «الصلاة»، باب: «الاستماع للقراءة»، رقم: (٤٤٨)]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة القيامة»، رقم: (٣٣٢٩)]، والنسائي: [كتاب: «الافتتاح»، باب: «جامع ما جاء في القرآن»: (٢/ ١٤٩)].

(١) انظر: [«تفسير الطبري»: (٢٤/ ٦٨)].

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٢٢٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «كان جبريل يعرض القرآن علىٰ النبي ﷺ»، رقم: (٤٩٩٧)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «الفضائل»، باب: «كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة»، رقم: (٢٣٠٨)]، والنسائي: [كتاب: «الجنائز»، باب: «الفضل والجود في شهر رمضان»: (٤/ ١٢٥)].

يعتكف كل عام عشرًا، فاعتكف عشرين في العام الذي قُبض فيه»[1].

- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ، قال: «أقرأني جبريل علىٰ حرف، فلم أزل أستزيده حتىٰ انتهىٰ إلىٰ سبعة أحرف»[2].

ثم تحمل صحابة النبي ﷺ أمانة حفظ القرآن، فكان منهم فريق عظيم جدًا من حملة القرآن وحفاظه، فعن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: «جمع القرآن علىٰ عهد النبي ﷺ أربعة، كلهم من الأنصار: أبي، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد، وزيد بن ثابت»[3].

- وعن عبد الله بن عمرو أنه ذكر عبد الله بن مسعود؛ فقال: لا أزال أحبه؛ سمعت النبي ﷺ يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب»[4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٢/ ٣٣٦، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «الاعتكاف»، باب: «الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان»، رقم: (٤٩٩٨)، وغيره]، وأبو داود: [كتاب: «الصوم»، باب: «أين يكون الاعتكاف؟»، رقم: (٢٤٦٦)]، وابن ماجه: [كتاب: «الصيام»، باب: «ما جاء في الاعتكاف»، رقم: (١٧٦٩)]، والدارمي: [كتاب: «الصوم»، باب: «اعتكاف النبي ﷺ»، رقم: (١٨٢٠)].

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٢٦٣، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (٤٩٩١)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «بيان أن القرآن علىٰ سبعة أحرف وبيان معناه»، رقم: (٨١٩)].

(٣) أخرجه «البخاري»: (٣٨١٠)، و«مسلم»: (٢٤٦٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد: (٢/ ١٦٣، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، =

وقد قُتل في واقعة بئر معونة سبعون من القراء، مما يدل علىٰ مدىٰ اتساع قاعدة حملة القرآن وجامعيه في صدورهم، فعن أنس ﷺ قال: «جاء ناس إلىٰ النبي ﷺ؛ فقالوا: «أن ابعث معنا رجالًا يعلمونا القرآن والسنة»؛ فبعث إليهم سبعين رجلًا من الأنصار يقال لهم القراء، يقرؤون القرآن، ويتدارسون بالليل يتعلمون، وكانوا بالنهار يجيئون بالماء، فيضعونه في المسجد، ويحتطبون فيبيعونه ويشترون به الطعام لأهل الصفة وللفقراء؛ فبعثهم النبي ﷺ إليهم فعرضوا لهم فقتلوهم»[1].

* وقد تعدىٰ الاشتغال بحفظ القرآن حتىٰ بلغ طبقات النساء:

- فعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت: «لقد كان تَنُّورنا

= باب: «القراء من أصحاب النبي ﷺ»، رقم: (٤٩٩٩)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «فضائل الصحابة -رضي الله تعالىٰ عنهم-»، باب: «من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه -رضي الله تعالىٰ عنهما-»، رقم: (٢٤٦٤)]، والترمذي: [«أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ»، باب: «مناقب عبد الله بن مسعود ﷺ»، رقم: (٣٨١٠)].

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٣/ ١١١، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «الجمعة»، باب: «القنوت قبل الركوع وبعده»، رقم: (١٠٠١)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها»، رقم: (٦٧٧)]، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «القنوت في الصلوات»، رقم: (١٤٤٤)، وغيره]، والنسائي: «كتاب التطبيق»، باب: «القنوت بعد الركوع»، (٢/ ٢٠٠)، وغيره]، وابن ماجه: [كتاب: «إقامة الصلاة، والسنة فيها»، باب: «ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده»، رقم: (١١٨٣)، وغيره]، والدارمي: [كتاب: «الصلاة»، باب: «القنوت بعد الركوع»، رقم: (١٦٣٧)، وغيره].

وتنور رسول الله ﷺ واحدًا سنتين أو سنة وبعض سنة، وما أخذت ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [سورة ق: ١]، إلا عن لسان رسول الله ﷺ، يقرؤها كل يوم جمعة علىٰ المنبر إذا خطب الناس»[(١)].

- وعن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصاري، وكانت قد جمعت القرآن وكان النبي ﷺ قد أمرها أن تؤم أهل دارها، وكان لها مؤذن، وكانت تؤم أهل دارها[(٢)].

ومرحلة الجمع هذه هي أحد العناصر التي أُسست عليها مرحلة الجمع الأول كما يدل عليه قول زيد بن ثابت: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف، وصدور الرجال»[(٣)].

بل كان وقوع القتل المستحر في حملة القرآن وجامعيه في الصدور هو الدافع الرئيس لبدء عملية الجمع الأول، مما يدل علىٰ أن الجمع في الصدور كان أوسع نطاقًا بين الصحابة من الجمع في الصحف.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٦/ ٤٣٥، وغيره)، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «تخفيف الصلاة والخطبة»، رقم: (٨٧٣)]، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «الرجل يخطب علىٰ قوس»، رقم: (١١٠٠)]، والنسائي: [كتاب: «الافتتاح»، باب: (القراءة في الصبح بـ«ق»)، (٢/ ١٥٧)، وغيره].

(٢) «حسن»: [أخرجه الإمام أحمد: (٦/ ٤٠٥)، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «إمامة النساء»، رقم: (٥٩٢)].

(٣) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].

- قال الحافظ ابن حجر: «وهذا يدل علىٰ أن كثيرًا ممن قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن، لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جَمَعَهُ، لا أن كل فرد جمعه»[1].

---

(١) انظر: [«فتح الباري»: (٩/ ١٢)].



المسألة الخامسة

ما المراد بالأحرف السبعة؟

- مسألة الأحرف السبعة هي قطب الرحىٰ في مسائل القراءات وجمع القرآن ونقله، وقد كُتبت فيها مؤلفات عدة مفردة، بالإضافة إلىٰ كونها مبحثًا أساسيًا في كتب القراءات وعلوم القرآن.

- ولا شك أن الغرض من بحثها هنا ليس تحرير ما يتعلق بها تحريرًا تامًا؛ فهي «مسألة كبيرة تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء، والقراء، وأهل الحديث، والتفسير، والكلام، وشرح الغريب، وغيرهم، حتىٰ صنف فيها التصنيف المفرد»[1].

- وإنما غرضنا هو بيان ما روي في هذه المسألة من الأخبار، وذكر الفوائد المستنبطة من هذه الأخبار المروية فيها، ثم أشهر الأقوال التي دار حولها خلاف العلماء في مفهوم الأحرف السبعة بالقدر الذي يتيسر به فهم علاقة هذا المبحث بمسألة جمع القرآن.

---

(١) كما في «مجموع الفتاوىٰ»: (١٣/ ٣٨٩).

• أولًا: أهم الأخبار المروية في المسألة:

(١) عن ابن شهاب، **قال**: «حدثني عروة بن الزبير، أن المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاري، حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب، يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ علىٰ حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتىٰ سلم، فلببته بردائه، **فقلت**: «من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟»، **قال**: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»، **فقلت**: «كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها علىٰ غير ما قرأت»، فانطلقت به أقوده إلىٰ رسول الله ﷺ، **فقلت**: «إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان علىٰ حروف لم تقرئنيها»، **فقال رسول الله ﷺ**: **«أرسله، اقرأ يا هشام»**، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، **فقال رسول الله ﷺ**: **«كذلك أُنزلت»**، ثم قال: **«اقرأ يا عمر»**، فقرأت القراءة التي أقرأني، **فقال رسول الله ﷺ**: **«كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»**[1].

---

(١) أخرجه الإمام مالك: [كتاب: «القرآن»، باب: «ما جاء في القرآن»، رقم: (٥)]، والإمام أحمد: (١/ ٢٤، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (٤٩٩٢)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «بيان أن القرآن علىٰ سبعة أحرف وبيان معناه»، رقم: (٨١٨)]، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (١٤٧٥)]، والترمذي: [«أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ»، باب: «ما =

(٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ، قال: «أقرأني جبريل علىٰ حرف، فلم أزل أستزيده حتىٰ انتهىٰ إلىٰ سبعة أحرف»[(١)].

(٣) وعن أُبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار -قال-: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علىٰ حرف»، فقال «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علىٰ حرفين»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثالثة، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علىٰ ثلاثة أحرف»، فقال: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الرابعة، فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علىٰ سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه؛ فقد أصابوا»[(٢)].

= جاء أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (٢٩٤٣)]، والنسائي: [كتاب: «الافتتاح»، باب: «جامع ما جاء في القرآن»، (٢/ ١٥٠)، وغيره].

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٢٦٣، وغيره)، والبخاري: [كتاب: (فضائل القرآن، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (٤٩٩١)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «بيان أن القرآن علىٰ سبعة أحرف وبيان معناه»، رقم: (٨١٩)].

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ١٢٧)، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «بيان أن القرآن علىٰ سبعة أحرف وبيان معناه»، رقم: (٨٢٠)]، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (١٤٧٨)]، والنسائي: [كتاب: «الافتتاح»، باب: «جامع ما جاء في القرآن»: (٢/ ١٥٢)].

- هذه الأخبار الثلاثة هي أصح ما ورد في مسألة الأحرف السبعة، قال أبو عبيد: «قد تواترت هذه الأحاديث كلها علىٰ الحروف السبعة إلا حديثًا واحدًا يروىٰ عن سمرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن علىٰ ثلاثة أحرف»، ولا نرىٰ المحفوظ إلا السبعة؛ لأنها المشهورة»[1]

● **ثانيًا: فوائد هذه الأحاديث:**

- استخلص الشيخ مساعد الطيار[2] من هذه الأخبار الفوائد التالية:

(١) إن نزول الأحرف السبعة كان في المدينة بدلالة قوله: «إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار»، وهو موضع ماء في المدينة نزل فيه رهط أبي ذر الغفاري ﷺ، فنسب إليهم[3].

ويضاف إلىٰ هذا ما ورد من استنكار أبي بن كعب لما سمع من الصحابيين غير ما سمعه هو من النبي ﷺ، وأُبي كان في المدينة، ولو كانت الأحرف نزلت في مكة لما وقع هذا الاستنكار الذي يدل علىٰ ورود أمر جديد فيما يتعلق بقراءة القرآن.

---

(١) «فضائل القرآن»؛ لأبي عبيد، ص: (٢٠٣).

(٢) انظر: [«المحرر في علوم القرآن»، ص: (٨٦)].

(٣) قال في [«معجم ما استعجم» (١/ ١٦٤)]: «أضاة بني غفار بفتح أوله: واحدة الإضاء موضع بالمدينة، روىٰ أبو داود من طريق شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلىٰ، عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار؛ فأتاه جبريل، فقال له: «إن الله -تبارك وتعالىٰ- يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن علىٰ حرف».

(٢) إن القرآن في العهد المكي، وفترة من العهد المدني كان يقرأ علىٰ لغة قريش لسان النبي ﷺ، ولم يرد أنه قرأه بغير ذلك.

(٣) إن هذه الأحرف نزلت من عند الله، **بدلالة قوله ﷺ: «هكذا أنزلت»**، وهذا يعني أنه لا يصح أن يترك من هذه الأحرف إلا ما أذن الله بتركه.

(٤) إنه لا يمكن معرفة الأحرف إلا من طريق الرسول ﷺ، خلافًا لمن ذهب إلىٰ جواز القراءة بالمعنىٰ.

(٥) إن هذه الأحرف نزلت بالتدريج، بعد مراجعة النبي ﷺ لربه أن يزيد من الأحرف رفقًا بأمته.

(٦) إن العدد «سبعة» يقصد به العدد المعروف، وهو ما بين الستة والثمانية، **بدلالة قوله ﷺ: «أقرأني جبريل علىٰ حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتىٰ انتهىٰ إلىٰ سبعة أحرف»**، وهذا فيه دلالة علىٰ الحد، خلافًا لمن ذهب إلىٰ أن المراد بالسبعة التكثير في العدد، كما يستعمله العرب في العدد سبعة ومضاعفاته أحيانًا، وإرادة المضاعفة خروج عن الأصل، فهو يحتاج إلىٰ قرينة، والقرينة في الأحاديث خلافه، والله أعلم.

(٧) إن هذا الاختلاف كان له أثر كبير علىٰ بعض كبار الصحابة من القراء، إذ استنكر القراءة بغير ما أقرأه رسول الله ﷺ كما حصل لعمر مع حكيم بن حزام حتىٰ بيَّنَ لهم رسول الله ﷺ أنه أقرأ بها، وأنها أنزلت من عند الله.

(٨) إن القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة تعتبر قرآنًا، وبأيها قرأ القارئ؛ فهو مصيب.

(٩) إن الرسول الكريم الرحمة المهداة من رب العالمين ﷺ طلب المزيد من الأحرف تخفيفًا علىٰ أمته، وتوسيعًا عليها في القراءة، وذلك في قوله: «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك»، وقد ورد في بعض طرق حديث الأحرف السبعة تفصيل آخر، فقد روىٰ الإمام أحمد بسنده عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء، فقال: يا جبريل إني أرسلت إلىٰ أمة أمية: الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لا يقرأ كتابًا قط، قال: إن القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف»[1]، وفي تحديد هذه الفئات أمران:

- الأول: إن الذي يصعب علىٰ الأمي هو ما يعود إلىٰ ما تعوده من النطق؛ فإن نزوع أمثال هؤلاء عن طريقة منطقهم يحتاج إلىٰ تعلم وتكلف، والله أعلم.

- الثاني: إن أغلب اختلاف الأحرف السبعة يرجع إلىٰ طريقة النطق، وإنما جاء ذكر التيسير بهذه الصورة في الحديث علىٰ الأسلوب النبوي الشرعي في نسبة الكل إلىٰ أعظم جزء فيه؛ كقوله ﷺ: «الحج عرفة»[2]، مع أن في الحج أركانًا غير الوقوف

---

(١) «إسناده حسن»: أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ٤٠٠).

(٢) «صحيح»: أخرجه الإمام أحمد: (٤/ ٣٠٩، وغيره)، وأبو داود: [كتاب: «المناسك»، باب: «من لم يدرك عرفة»، رقم: (١٩٤٩)]، والترمذي: [«أبواب =

بعرفة، وإنما المراد التنبيه علىٰ أهمية هذا الركن من أركان هذا الحج، وأن من فاته؛ فقد فاته الحج، وفي سنته من الأمثلة المشابهة لذلك عدد غير قليل.

والمقصود أنه: لا يلزم أن يكون كل اختلاف في هذه الأحرف لا يستطيعه مَن ذكرهم الرسول ﷺ، بل قد يستطيعونه، والله أعلم.

= الحج عن رسول الله ﷺ»، باب: «ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج»، رقم: (٨٨٩)]، والنسائي: [كتاب: «مناسك الحج»، باب: «فرض الوقوف بعرفة»: (٥/٢٥٦)، وغيره]، وابن ماجه: [كتاب: «المناسك»، باب: «من أتىٰ عرفة، قبل الفجر، ليلة جمع»، رقم: (٣٠١٥)]، والدارمي: [كتاب: «المناسك»، باب: «بما يتم الحج»، رقم: (١٩٢٩)].



المسألة السادسة

للعلماء أقوال متعددة في المراد بالأحرف السبعة، فما هي، وما أبرز الاعتراضات الواردة على أقوالهم، وما الطريق لحل مشكلة معنى الأحرف السبعة؟

اتفق العلماء علىٰ أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع[1]، **يقول أبو الفضل الرازي المقرئ عن هذا المذهب**: «وهذا مذهب دون الوسط تعلق به قوم أغبياء [من][2] القراء والعوام.

قال: وقد كان الأئمة السبعة الأعلام؛ من الدين والعلم بمكان عليٍّ ورتبة رفيعة، غير أنه لا خلاف بين من ينعقد بهم إجماع الأمة من العلماء، أن المسلمين عن آخرهم؛ كواحد منهم في القرآن بأحرفه السبعة، وسائر مناهج الدين كلها تصريفًا وتكليفًا، لأحدهم ما لمثله منها؛ وعليه ما علىٰ شكله، إلا من خص من ذلك بشيء أو نص عليه. فلما لم يرد نص في ذلك بالأئمة السبعة؛ ولم

(١) وليست هي حروف التهجي، ولا حروف المعاني، ونقل الإجماع علىٰ ذلك، الإمام أبو الفضل الرازي، في [معاني الأحرف السبعة]، ص: (٢٧٥).

(٢) ليست في الأصل، ويقتضيها السياق.

يكونوا مما أجمعت الأمة علىٰ أن لا يجوز الاتخاذ بحروف غيرهم؛ دل ذلك علىٰ غباوة من ذهب إلىٰ ما قدمناه من المذهب»[1].

- **ثم اتفقوا علىٰ أن هذا الاختلاف بين الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد[2]، قال شيخ الإسلام:** «ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنىٰ وتضاده؛ بل قد يكون معناها متفقًا أو متقاربًا، **كما قال عبد الله بن مسعود** ﷺ: «إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال»[3]، وقد يكون معنىٰ أحدهما ليس هو معنىٰ الآخر؛ لكن كلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع[4] عن النبي ﷺ: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، إن قلت: غفورًا رحيمًا، أو قلت: عزيزًا حكيمًا؛ فالله كذلك ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة»[5].

---

(١) «معاني الأحرف السبعة»، لأبي الفضل الرازي: ص: (٣٢٣-٣٢٤). بتصرف.

(٢) وعلىٰ ذلك فكل حرف منها شاف كاف، لأنها منزلة من عند الله الحكيم العليم، [معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل الرازي، (٢٧٧)].

(٣) «إسناده صحيح»: [أخرجه سعيد بن منصور، رقم: (٣٤)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن»، رقم: (٧٥٢)، وغيرهما].

(٤) «صحيح»: يروىٰ من حديث أبي بكرة وأبي بن كعب، وأخرج حديث أبي الإمام أحمد: (٥/ ١٢٤)، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (١٤٧٧)]، وسيأتي حديث أبي بكرة].

(٥) «مجموع الفتاوىٰ»: (١٣/ ٣٨٩).

ثم اختلفوا بعد ذلك في معناها، وقد أوصل بعض العلماء كالقرطبي الأقوال في هذه المسألة إلىٰ خمسة وثلاثين قولًا[1]، وبلغ بها السيوطي أربعين قولًا[2].

- يقول الشيخ مساعد الطيار: «لعلك تلاحظ أن جيل الصحابة ﷺ قد مضىٰ، ولم يحدث عندهم لبس في هذه الأحرف؛ إذ لم يأت عن أحدهم أنه استشكل معناها، ولا سأل عن فحواها، وإنما سمعوها من بعضهم أو سمعوها من النبي ﷺ الذي علمهموها، ووقع عند بعضهم -في أول الأمر- شك، ثم زال عنه[3]، والمراد أنه قد انقضىٰ هذا الجيل والأحرف السبعة معلومة لهم يقرؤون بها.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٤٢).

(٢) «الإتقان»: (١/ ٤٥).

(٣) روىٰ مسلم: (٨٢٠) بسنده عن أبي بن كعب، قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوىٰ قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعًا علىٰ رسول الله ﷺ، فقلت: «إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوىٰ قراءة صاحبه»، فأمرهما رسول الله ﷺ، فقرآ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأىٰ رسول الله ﷺ ما قد غشيني، ضرب في صدري، ففضت عرقًا وكأنما أنظر إلىٰ الله ﷻ فرقًا، فقال لي: «يا أبي أرسل إلي أن اقرأ القرآن علىٰ حرف، فرددت إليه أن هون علىٰ أمتي، فرد إلي الثانية اقرأه علىٰ حرفين، فرددت إليه أن هون علىٰ أمتي، فرد إلي الثالثة اقرأه علىٰ سبعة أحرف، فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم، حتىٰ إبراهيم ﷺ».

وإنه كلما تباعد العصر عن عصرهم ازداد غموض هذه الأحرف، ويلاحظ أن بعض العلماء قد كثر عدد الاختلاف عنده، حتىٰ بلغت الأقوال عند السيوطي في الإتقان أربعين قولًا، وذلك بالنظر إلىٰ تعدد عبارات الأقوال دون النظر إلىٰ تداخل بعضها في بعض، مع أنها عند التمحيص لا تتجاوز العشرة بحال».

● **قلت: وقد اخترت منها سبعة أقوال يعود إليها غيرها غالبًا:**

* **القول الأول**: إن الحديث من المتشابه الذي لا يدرىٰ تأويله ولا معناه، وهو قول السيوطي[١]، وابن سعدان النحوي[٢].

- **قلت**: إنْ قصد السيوطي وابن سعدان أن الحديث من المتشابه بالنسبة إليهما، وأنهما لم يهتديا لدلالته = فلا تثريب عليهما، أما إنْ قصدا (وهو الظاهر من كلامهما) أن الحديث من المتشابه في نفس الأمر = فهذا قول ضعيف جدًّا، **ويكفي لتبين ضعفه تأمل وجهين**[٣]:

الأول: أن الصحابة عقلوا مراد النبي ﷺ من تلك الأخبار وفهموه.

الثاني: كيف يكون المنزل للتيسير ورفع الحرج متشابهًا

---

(١) «زهر الربىٰ»: (١/ ١٥٠).

(٢) «البرهان»: (١/ ٢١٣).

(٣) انظر المزيد في: [«مناهل العرفان»: (١/ ١٦٥)، و«الأحرف السبعة»؛ لحسن العتر، ص: (١٢٨)، و«حديث الأحرف السبعة»؛ لعبد العزيز القاري، ص: (٦٥)].

لا يُدرىٰ معناه، وكيف ينتفع بتلك الرخصة إذن؟!!

* **القول الثاني**: إن العدد «سبعة» لا يراد به حقيقة العدد، وإنما المراد به هو التكثير، وهو قول القاضي عياض، والشيخ جمال الدين القاسمي، ومصطفىٰ صادق الرافعي، وإبراهيم أنيس[(١)].

قلت: وتكفي رواية المراجعة بين النبي ﷺ وجبريل عليه السلام في الدلالة علىٰ أن العدد مراد، وليس للتكثير.

* **القول الثالث**: وهو قول أبي شامة المقدسي: «وهذه الطرق المذكورة في بيان وجود السبعة الأحرف في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة؛ إذ لا دليل علىٰ تعيين ما عينه كل واحد منهم، ومن الممكن تعيين ما لم يعينوا، ثم لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكروه من الضوابط، فما الدليل علىٰ جعل ما ذكروه مما دخل في ضابطهم من جملة الأحرف السبعة دون ما لم يدخل في ضابطهم، **وكان أولىٰ من جميع ذلك لو حملت علىٰ سبعة أوجه من الأصول المطردة** كصلة الميم، وهاء الضمير، وعدم ذلك، والإدغام، والإظهار، والمد، والقصر، وتحقيق الهمز، وتخفيفه، والإمالة، وتركها، والوقف بالسكون، وبالإشارة إلىٰ الحركة، وفتح الياءات، وإسكانها، وإثباتها، وحذفها، والله أعلم»[(٢)].

---

(١) انظر: [«الإتقان»: (١/ ٤٥)، و«محاسن التأويل»: (١/ ٢٨٧)، و«إعجاز القرآن»؛ للرافعي، ص: (٦٨)، و«اللهجات العربية»؛ لإبراهيم أنيس، ص: (٢٥٧)].

(٢) انظر: [«المرشد الوجيز»، ص: (١٢٧)].

- **قلت: وينتقد من وجهين:**

الأول: إذا كان الأمر سيعود لاختلاف القراءات؛ فلمَ خَصَّصَ ذلك بالأصول دون الفرش، وما حجة هذا التحكم؟!

الثاني: إن الثابت بيقين أن من أوجه اختلاف تلك الأحرف ما كان من باب نزول «امضوا» في موضع نزول «اسعوا»، وهذا الوجه خارج عن الأصول التي ذكرها.

* **القول الرابع:** إن المراد بالأحرف سبع قراءات في كل كلمة، وهؤلاء علىٰ ثلاثة أقوال:

الأول: إن كل كلمة تنزل فيها سبعة وجوه قرائية، ولكن قد تخفىٰ علينا بعض الوجوه، فلا تنقل.

الثاني: إن بعض الكلمات في القرآن تُقرأ علىٰ سبعة أوجه، وأن وجود هذه الكلمات يكفي لتحقيق الخبر.

الثالث: لا يشترطون حدوث هذا الاختلاف القرائي إلىٰ سبع قراءات في كل كلمة، ولكن بعض الكلمات تأتي علىٰ وجهين، وأخرىٰ علىٰ ثلاثة، وبعضها علىٰ سبعة، ولا تتعدىٰ السبعة.

فالقول الأول: يجعل تحقيق الخبر بمجيء كل كلمة في القرآن علىٰ سبعة وجوه قرائية.

والثاني: يجعل الأوجه سبعة في بعض الكلمات فقط، والباقي لا يختلف فيه علىٰ أي وجه.

والثالث: لا يشترط الوصول إلىٰ سبعة، فقد يحدث الخلاف

علىٰ وجهين، وثلاثة، ويحدث إلىٰ سبعة أوجه في بعض الكلمات دون بعض[1].

- **قال البغوي:** «**وأظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث:** أن المراد من هذه الحروف اللغات، وهو أن يقرأه كل قوم من العرب بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والإشمام، والإتمام، والهمز، والتليين، وغير ذلك من وجوه اللغات إلىٰ سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة»[2].

- **وقال الحافظ ابن حجر:** «أي: علىٰ سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ علىٰ سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهىٰ إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلىٰ سبعة، **فإن قيل:** «فإنَّا نجد بعض الكلمات يقرأ علىٰ أكثر من سبعة أوجه!» **فالجواب:** أن غالب ذلك إمَّا لا يثبت الزيادة، وإمَّا أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والإمالة ونحوهما»[3].

- **وقال:** «ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ علىٰ سبعة

---

(١) انظر: [«التمهيد»؛ لابن عبد البر: (٨/ ٢٧٤)، و«البرهان»: (١/ ٢١٤)، و«المحرر الوجيز»؛ لابن عطية: (١/ ٢٤)، و«الإتقان»: (١/ ٢٦)، و«مناهل العرفان»: (١/ ١٦٩)، و«الأحرف السبعة»؛ لحسن العتر، ص: (١٣٢)].

(٢) «شرح السنة»: (٤/ ٥٠٧).

(٣) «فتح الباري»: (٩/ ٢٣).

أوجه؛ لقال -مثلًا-: «أنزل سبعة أحرف»، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه، أو وجهان، أو ثلاثة، أو أكثر إلىٰ سبعة»[1].

وأقوىٰ ما ينتقد به هذا القول أمران:

الأول[2]: وجود بعض الكلمات في القرآن تزيد وجوه الخلاف القرائي فيها علىٰ سبعة أوجه، **كقوله -تعالىٰ-:** ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ [المائدة: ٦٠].

الثاني: إن الكلمات التي تصل إلىٰ سبعة قليلة جدًّا، فكيف تحصل مصلحة التيسير بالأحرف السبعة إن كان وصول بعض الكلمات إلىٰ سبعة قليل؟!!

* **القول الخامس**: إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب المشهورة، **وتفرق هؤلاء علىٰ قولين:**

- **القول الأول**: إن هذه اللغات منتشرة في القرآن الكريم، فبعضه بلغة قبيلة، وبعضه بلغة قبيلة أخرىٰ، وأكثره بلغة قريش، ومنه بلغة هذيل، وثقيف.

- **قال أبو عبيد**: «وليس معنىٰ تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ علىٰ سبعة أوجه، هذا شيء غير موجود، ولكنه عندنا أنه نزل علىٰ سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرىٰ سوىٰ الأولىٰ،

---

(١) «فتح الباري»: (٩/ ٢٨).

(٢) وقد رد عليه الشيخ عبد العزيز القاري في كتابه: «حديث الأحرف السبعة»، ص: (٧٣).

والثالث بلغة أخرىٰ سواهما، كذلك إلىٰ السبعة، وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظًا فيها من بعض»[1].

- **وقال البيهقي**: «والصحيح أن يكون المراد بالحروف السبعة، اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن»[2].

- **وقال ابن عطية**: «فمعنىٰ قول النبي ﷺ: «**أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف**» أي: فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبر عن المعنىٰ فيه مرة بعبارة قريش، ومرة بعبارة هذيل، ومرة بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز في اللفظة»[3].

- **وأقوىٰ ما يعترض به علىٰ هذا القول**:

الأول: إن أشهر اختلاف وقع كان بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وكلاهما قرشي.

- **قال ابن حجر**: «وهذا يقوي قول من قال المراد بالأحرف تأدية المعنىٰ باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة؛ لأن لغة هشام بلسان قريش، وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهم»[4].

وأجيب بأن بطون قريش تختلف، وأن الرجل من قريش ربما

---

(١) انظر: [«فضائل القرآن»، ص: (٢٠٣)].

(٢) انظر: [«شعب الإيمان»: (٢/ ٤٢١)].

(٣) انظر: [«المحرر الوجيز»: (١/ ٤٦)].

(٤) «فتح الباري»: (٩/ ٢٦).

دخل علىٰ غيرهم فحمل لغتهم، أو أن يكون هشام أو عمر ﷺ تحمل أحدهما عن رسول الله ﷺ حرفًا غير حرف قريش.

الثاني: إن لغات العرب المنتشرة في القرآن أكثر من سبع، وأن أصحاب هذا القول اختلفوا اختلافًا عظيمًا في تعيين القبائل التي نزل القرآن بلغاتها مما يضعف أحد الأسس التي قام عليها هذا القول(١).

الثالث: ما أفاض الطبري في بيانه من أن لو كان هذا هو معنىٰ هذه الأحرف = لما أوجب هذا الانتشار اختلافًا بين الصحابة؛ إذ لا يتصور اختلافهم إلا إذا كانت الكلمة الواحدة يقرؤها أحدهم بوجه، ويقرؤها من خالفه بوجه آخر، وهذه الصورة هي المتعينة التي تدل عليها روايات الحديث، وهذه الصورة نفسها لا يمكن أن تحصل علىٰ القول بأنها سبع لغات منتشرة في القرآن الكريم، ولا تتوارد علىٰ كلمة واحدة.

- القول الثاني من الأقوال الراجعة بالأحرف لمعنىٰ اللغات:
إنها سبع لغات من لغات العرب في الكلمة الواحدة تتفق معانيها وتختلف ألفاظها، نحو: «أقبل، وهَلُمَّ»، و«تبينوا، وتثبتوا»، و«امضوا، واسعوا».

وهذا القول يختلف عن قول أبي عبيد في أن مرادهم أنها أحرف سبعة متفرقة في سور القرآن إلا أن مورد تفرقها إنما هو

(١) انظر: [«فنون الأفنان» لابن الجوزي، ص: (٢١٧)].

الكلمة الواحدة؛ فيتنوع نزولها دائرة علىٰ سبع لغات تختلف الألفاظ التي تنزل عليها الكلمة داخل هذه اللغات، لكن المعنىٰ واحد.

وهو اختيار ابن عبد البر وجماعة من أهل العلم، وهو قريب من قول الإمام الطبري[1].

- **قال ابن عبد البر:** «وهذا كله يعضد قول من قال إن (معنىٰ) السبعة الأحرف المذكورة في الحديث سبعة أوجه من الكلام المتفق معناه، المختلف لفظه، نحو: «هلم، وتعال، وعجل، وأسرع، وانظر، وأخر، (ونحو ذلك)، وسنورد من الآثار وأقوال علماء الأمصار في هذا الباب ما يتبين لك به أن ما اخترناه هو الصواب فيه -إن شاء الله-؛ فإنه أصح من قول من قال سبع لغات مفترقات لما قدمنا ذكره، ولما هو موجود في القرآن بإجماع من كثرة اللغات المفترقات فيه، حتىٰ لو تقصيت لكثر عددها».

- **ويقول الطبري عن الأحرف السبعة: «الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن لغات سبع في حرف واحد وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك مما تختلف**

---

(١) انظر: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: (٢٩١)، و«التمهيد»؛ لابن عبد البر: (٨/ ٢٨٥)، و«مناهل العرفان»: (١/ ١٦٧)، و«الأحرف السبعة» لحسن العتر، ص: (١٦٩، ١٧٣)].

فيه الألفاظ، بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن»[1].

وأشهر أدلتهم: حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: «ألم تقرئني آية كذا وكذا؟»، قال: «بلىٰ»، فقال ابن مسعود: «ألم تقرئنيها كذا وكذا؟»، فقال: «بلىٰ، كلاكما محسن مجمل»، قال: فقلت له: فضرب صدري، فقال: «يا أبي بن كعب، إني أقرئت القرآن»، فقلت: «علىٰ حرفين»، فقال: «علىٰ حرفين، أو ثلاثة؟»، فقال الملَك الذي معي: «علىٰ ثلاثة»، فقلت: «علىٰ ثلاثة»، حتىٰ بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: «غفورًا رحيمًا»، أو قلت: «سميعًا عليمًا»، أو «عليمًا سميعًا»؛ فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»[2].

- وما رواه أحمد في «مسنده»[3]: عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل، وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن علىٰ حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه علىٰ سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ما لم

---

(١) انظر: [«تفسير الطبري»: (١/ ٤٩)].

(٢) «صحيح»: يروىٰ من حديث أبي بكرة وأبي بن كعب، وأخرج حديث أبي الإمام أحمد: (٥/ ١٢٤)، وأبو داود: [كتاب: «الصلاة»، باب: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف»، رقم: (١٤٧٧)].

(٣) (٥/ ٤١، وغيره)، وإسناده: «لا بأس به».

تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة».

ولا شك أن كون الأمثلة الوحيدة على فهم الصحابة لمعنى الأحرف السبعة هي هذه الأمثلة التي يستدل بها أصحاب هذا القول، ويحصرون فيها مفهوم الأحرف السبعة = يجعل قولهم أقوى من قول غيرهم.

- **ومما يعترض به على هذا القول:**

أولًا: إن غاية ما يفيده الخبر الذي استدلوا به هو أن هذه أمثلة وصور من صور تنزيل القرآن على سبعة أحرف، ولكن لا حجة على حصر جهات اختلاف الأحرف في هذا الوجه فحسب.

ثانيًا: إن مقتضى هذا القول هو إخراج باقي الأوجه القرائية أصولًا وفرشًا عن أن تكون من الأحرف السبعة المنزلة، والسؤال:

كيف يكون هذا الباب العظيم الذي يظهر فيه جليًا مقصد التيسير على عموم قراء القرآن باختلاف لغاتهم = خارجًا عن الأحرف السبعة التي هي للتيسير؟ ثم من أين أتى بها القراء؟!

إن قلتم: قرؤوا بها من عند أنفسهم كل موافق للغته = كان هذا قولًا عسيرًا يوسع مساحة تصرف الناس في القرآن المُتَلَقَّى، كما أنه يتعارض مع تصريح القراء بتلقيهم هذه القراءات عن النبي ﷺ.

وإن قلتم: بل جميعها منزلة قرأ بها النبي ﷺ، وأقرأها الناس = سألنا عن هذا الوجه من التنزيل المباين للأحرف السبعة: أليس

ينبغي أن يكون له أصل في الوحي يوضحه ويوضح علته كما كان لتنزيل الأحرف السبعة؟!

الثالث: أورده الدكتور عبدالعزيز القاري والشيخ مساعد الطيار علىٰ قول الطبري بأن عثمان تخير حرفًا وأسقط الباقي من غير نسخ؛ **فقال الشيخ مساعد**: «أما ما يُنسب لعثمان ﷺ من أنه أبقىٰ حرفًا واحدًا؛ فإن ذلك أمر لا يصح، ولو قال به مَن له جلالة ومنزلة في العلم؛ لأن ذلك يعني أنَّ أحرفًا نزلت، وأن بعض الأمة قد تركها، وهذه الأحرف التي يدعىٰ أنها تركت إنما هي قرآن، وتركها مخالف لقوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وممن استنكر هذا، وشنع عليه أبو محمد بن حزم، قال[1]: «وأما دعواهم أن عثمان ﷺ أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل بها القرآن من عند الله ﷻ؛ فعظيمة من عظائم الإفك والكذب، ويعيذُ اللهُ -تعالىٰ- عثمانَ ﷺ من الردة بعد الإسلام، ولقد أنكر أهل التعسف علىٰ عثمان ﷺ أقل من هذا مما لا نكرة فيه أصلًا، فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة -ومعاذ الله من ذلك-، وسواء عند كل ذي عقل إسقاط قراءة أنزلها الله -تعالىٰ- أو إسقاط آية أنزلها الله -تعالىٰ-، ولا فرق.

وتالله؛ إن من أجاز هذا غافل، ثم وقف عليه وعلىٰ برهان

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام»: (٤/ ٥٥١، ٥٥٢)، دار الحديث.

المنع من ذلك، وأصر؛ فإنه خروج عن الإسلام لا شك؛ **لأنه تكذيب لله -تعالىٰ- في قوله الصادق لنا:** ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، **وفي قوله الصادق:** ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧، ١٨]، فالكل مأمورون باتباع قرآنية الذي أنزله الله -تعالىٰ- عليه وجمعه، فمن أجاز خلاف ذلك؛ فقد أجاز خلاف الله -تعالىٰ-، وهذه ردة صحيحة لا مرية فيها، وما رامت غلاة الروافض أهل الإلحاد الكائدون للإسلام إلا بعض هذا.

وهذه الآية تبين ضرورة أن جميع القرآن كما هو من ترتيب حروفه وكلماته وآياته وسوره حتىٰ جمع كما هو فإنه من فعل الله ﷻ وتوليه جمعه، أوحىٰ به إلىٰ نبيه ﷺ، وبينه ﷺ للناس، فلا يسع أحدًا تقديم مؤخر من ذلك ولا تأخير مقدم أصلًا».

- **قلت:** والجواب عن هذا الإيراد يكون **بعدم التسليم بالإلزام بكل الأحرف، وعدم التسليم بأن كل حرف من الأحرف المنزلة هو قرآن ملزم بنفسه؛** فإن هذه المقدمة لا حجة عليها، بل دلالة الأدلة إنما هي علىٰ أن حرفًا واحدًا فقط هو القرآن الملزم للأمة، **بدليل أنه هو ما نزل أول الأمر، ولا حجة علىٰ تناول الحفظ لكل ما نزل من القرآن،** بل الأقرب هو كون متعلق هذا الحفظ هو بالأصل القرآني النازل دون ما زيد تخفيفًا، **ولو قلبت الحجة، فقيل:** «لو كانت هذه الأحرف لا يجوز تركها لما تركها عثمان ؓ ووافقه الصحابة» = لما أمكن رد هذا إلا بنوع من

المصادرة علىٰ المطلوب؛ كما أن هذه الحجة المقلوبة نفسها مصادرة علىٰ المطلوب؛ فالصواب هو أنه لا يمكن الاستدلال بفعل عثمان وتصويره علىٰ أنه ترك لقرآن، ولا يمكن الاستدلال بأن هذه الأحرف قرآن لا يجوز تركه علىٰ أن عثمان لم يترك أحرفًا قرآنية ثابتة، والصواب هو الرجوع لأدلة خارجية عن هذا الفعل.

* **القول السادس:** إن المراد سبعة أوجه من التغاير والاختلاف[1].

- **ومعنىٰ هذا القول:** إن القرآن المنزل يتنزل علىٰ وجوه متغايرة، إذا تم استقراء وجوه الاختلاف التي يرجع إليها تغاير القرآن المنزل = نجدها ترجع إلىٰ سبعة وجوه، مثل الاختلاف بالحذف والإثبات، والاختلاف بالتقديم والتأخير، فجعلوا اختلاف وجوه القراءة هو نفسه الاختلاف إلىٰ سبعة أحرف، وجعلوا الأحرف السبعة هي وجوه الاختلاف التي تدور عليها قراءات القرآن.

* **حجة هذا القول:**

(١) التمسك بدلالة لفظ الحرف علىٰ معنىٰ الوجه في اللسان العربي.

---

(١) انظر: [«الأحرف السبعة»؛ لحسن عتر: (١٤٨)، وما بعدها. و: «معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: (٣٠٢)، وما بعدها، و: [«القراءات القرآنية»؛ لعبد الحليم قابة: (١١٣) وما بعدها].

(٢) معقولية الرجوع بهذه الأحرف إلىٰ اختلاف الوجوه القرائية، ومتانة الصلة بين الوجوه القرائية وتنوعها وبين إرادة التيسير.

(٣) إمكان رد الوجوه القرائية إلىٰ سبعة بطريق الاستقراء، بحيث يأتلف عددها مع عدد الأحرف.

(٤) إن هذا القول يجمع داخله قول ابن عبد البر والطبري الذي نسب إلىٰ عدد من أهل العلم، ولا يلزم منه إبطال قولهم وإن كان يزيد عليه.

- **وقد اختلف العلماء القائلون بهذا القول في تعيين هذه الوجوه اختلافات أكثرها ليس جوهريًا، ويمكن حصر خمسة وجوه -علىٰ الأقل-** متفقة بينهم، وأقوالهم في حصر هذه الوجوه يمكن عرضها علىٰ النحو التالي:

أولًا: قول أبي العباس أحمد بن واصل.

- الأوجه السبعة للاختلاف عنده هي:

١- أنْ يكون الاختلاف بين نقطة ونقطة في قراءتين لحرف واحد بمعنىٰ واحد، ومثاله: ﴿يعملون﴾، وقرئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

٢- أنْ يكون المعنىٰ واحدًا ويُقرأ بلفظين مختلفين، **ومثاله:** ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾، وقرئ: ﴿فامضوا﴾.

٣- أن يكون اختلاف اللفظ والمعنىٰ والموصوف واحدًا،

ومثاله: ﴿ملك﴾، وقرئ: ﴿مَـٰلِكِ﴾.

٤- أن يكون في الحرف لغتان، والمعنىٰ واحد وهجاؤهما واحد، ومثاله: ﴿الرَشْدُ﴾، وقرئ: ﴿ٱلرُّشْدُ﴾.

٥- أن يأتي الحرف مهموزًا وغير مهموز، ومثاله: ﴿النبيء﴾، وقرئ: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾.

٦- التثقيل والتخفيف، ومثاله: ﴿الأكْل﴾، وقرئ: ﴿ٱلْأُكُلِ﴾.

٧- الإثبات والحذف، ومثاله: ﴿المنادي﴾، وقرئ: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾.

* ثانيًا: قول أبي حاتم السجستاني.

- والأوجه السبعة عنده هي:

١- إبدال لفظ بلفظ آخر بمنزلته، ومثاله: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، وقرئ: ﴿فتثبتوا﴾.

٢- إبدال حرف بحرف، ومثاله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، وقرئ: ﴿السراط﴾.

٣- تقديم وتأخير إما في الكلمة، ومثاله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ . . . [سورة ق: ١٩]، وقرئ: ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾، وإما في الحروف، ومثاله: ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، وقرئ: ﴿بعذاب بيئس﴾.

٤- زيادة حرف أو نقصانه، ومثاله: ﴿يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾

[الزخرف: ٧٧]، وقرئ: ﴿يا مال ليقض علينا ربك﴾.

٥- اختلاف حركات البناء، ومثاله: ﴿يحسِب﴾، وقرئ: ﴿يَحْسَبُ﴾.

٦- اختلاف حركات الإعراب، ومثاله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقرئ: ﴿ما هذا بشر﴾.

٧- إشباع الصوت بالتفخيم، أو الإظهار، أو الاقتصاد به بالإضجاع، أو الإدغام.

* **ثالثًا:** قول ابن قتيبة والباقلاني[1].

- **ووجوه التغاير والاختلاف عندهم سبعة، وهي:**

١- الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الرسم ولا يغير معناها، ومثاله: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾، وقرئ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

٢- الاختلاف في حروف الكلمة اختلافًا يغير معناها ولا يغير رسمها مع ثبات الإعراب، ومثاله: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٩٥]، وقرئ: ﴿ننشرها﴾.

٣- الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يغير رسمها، ومثاله: ﴿ربنا باعد بين أسفارنا﴾، وقرئ: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩].

---

(١) انظر: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: (٣٠٤)].

٤- الاختلاف في الكلمة بحيث يتغير رسمها ولا يتغير معناها، ومثاله: ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]، وقرئ: ﴿كالصوف المنفوش﴾.

٥- الاختلاف في الكلمة بما يغير رسمها ويغير معناها، ومثاله: ﴿وطلع منضود﴾، وقرئ: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٩].

٦- الاختلاف بالتقديم والتأخير، ومثاله: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ وقرئ: (وجاءت سكرة الحق بالموت) [سورة ق: ١٩].

٧- الاختلاف بالزيادة والنقصان، ومثاله: ﴿وما عملت أيديهم﴾، وقرئ: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [يس: ٣٥].

* **رابعًا: قول أبي طاهر بن أبي هاشم.**

- **والوجوه السبعة عنده هي:**

١- الجمع والتوحيد، ومثاله: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ [البقر: ٢٨٥]، وقرئ: ﴿وكتابه﴾.

٢- التذكير والتأنيث، ومثاله: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقرئ: ﴿لا تقبل﴾.

٣- الإعراب، ومثاله: ﴿ٱلۡمَجِيدِ﴾ [سورة ق: ١]، وقرئ: ﴿المجيدُ﴾.

٤- التصريف، ومثاله: ﴿يعرُشون﴾، وقرئ: ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

٥- الأدوات التي يتغير الإعراب لتغيرها، ومثاله: ﴿ولكنِ

الشياطين﴾، وقرئ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٦- اللغات كالهمز وتركه.

٧- تغيير اللفظ والنقط باتفاق الخط، ومثاله: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، وقرئ: ﴿فتثبتوا﴾.

* خامسًا: ما ذكره أبو الفضل الرازي عن بعضهم[1].

- وقد حدد الأوجه السبعة علىٰ النحو التالي:

١- اختلاف الإفراد والتثنية والجمع، ومثاله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ [المعارج: ٣٢]، وقرئ: ﴿لأمانتهم﴾.

٢- اختلاف تصريف الأفعال، ومثاله: ﴿ربنا باعد بين أسفارنا﴾، وقرئ: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩].

٣- اختلاف وجوه الإعراب، ومثاله: ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقرئ: ﴿ولا يضارُ﴾.

٤- اختلاف الزيادة والنقص، ومثاله: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، وقرئ: ﴿والذكر والأنثى﴾.

---

(١) شاع بين العلماء نسبة هذا القول إلىٰ الإمام أبي الفضل نفسه، كما في: [«الأحرف السبعة»، حسن عتر: (١٥٩-١٦٠)، ولكن عاد الدكتور حسن عتر محقق كتابه الفذ: [«معاني الأحرف السبعة»] فأثبت خطأ نسبة هذا القول للإمام أبي الفضل الرازي ﷺ؛ وانظر: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي، مقدمة المحقق: (١٣٣-١٢١)، والكتاب نفسه: (٣٣١-٣٣٧)]، وانظر: [«القراءات القرآنية»، عبد الحليم قابة: (١١٨-١١٩)].

٥- اختلاف التقديم والتأخير، ومثاله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة ق: ١٩]، وقرئ: ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾.

٦- القلب والإبدال في كلمة بأخرىٰ أو في حرف بآخر، ومثاله: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقرئ: ﴿كيف ننشرها﴾.

٧- اختلاف اللغات كالفتح، والتقليل، ونحوها.

* **سادسًا**: قول أبي الحسن السخاوي.

والوجوه السبعة عنده هي:

١- كلمتان تقرأ بكل واحدة منها في موضع الأخرىٰ، ومثاله: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وقرئ: ﴿ينشركم﴾.

٢- زيادة كلمة، ومثاله: ﴿هو الغني﴾.

٣- زيادة حرف، ومثاله: ﴿من تحتها﴾.

٤- مجيء حرف مكان آخر، ومثاله: ﴿يقول﴾، وقرئ: ﴿نقول﴾.

٥- تغيير في الحركات، ومثاله: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾.

٦ التشديد والتخفيف، ومثاله: ﴿تساقط﴾.

٧- التقديم والتأخير، ومثاله: ﴿وقاتلوا وقتلوا﴾.

* **سابعًا**: قول ابن الجزري.

والوجوه السبعة عنده هي:

١- الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنىٰ والصورة،

ومثاله: ﴿يحسب﴾، وقرئ: ﴿يَحۡسَبُ﴾ [الهمزة: ٣].

٢- الاختلاف في الحركات بتغيير المعنىٰ فقط، ومثاله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقرئ: ﴿فلتقى آدم من ربه كلمات﴾.

٣- الاختلاف في الحروف بتغيير المعنىٰ لا الصورة، ومثاله: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢]، وقرئ: ﴿ينجيك﴾.

٤- الاختلاف في الحروف بتغيير الصورة لا المعنىٰ، ومثاله: ﴿بصطة﴾، وقرئ: ﴿بَسۡطَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

٥- الاختلاف في الحروف بتغيير الصورة والمعنىٰ، ومثاله: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقرئ: ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾.

٦- الاختلاف في التقديم والتأخير، ومثاله: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ﴾ [التوبة: ١١١]، وقرئ: ﴿فيقتلون ويقتلون﴾.

٧- الاختلاف في الزيادة والنقصان، ومثاله: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقرئ: ﴿وأوصى بها﴾.

• **الاعتراضات علىٰ هذا القول[1]:**

أولًا: إن أهم ما يعترض به علىٰ هذا القول هو التكلف في الربط بين الأحرف السبعة وبين عدد محدد سلفًا بحيث يتحرك العالم للاستقراء وغرضه أن يصل إلىٰ سبعة وجوه ليوافق الخبر،

---

(١) وانظر لمزيد الفائدة: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي، (٣٠٨-٣١٦)].

وهذا مما يفقد عملية الاستقراء أساس الموضوعية العلمية، ويجعل صبغة التكلف في الربط ظاهرة جدًّا.

ثانيًا: إمكان الزيادة والنقص والجمع والتفريق بين هذه الوجوه المستقرَأة مما يضعف الأساس العلمي لهذا القول أيضًا.

* **القول السابع**: وقال به بعض المعاصرين وفيه تأثر بالقولين الرابع والسادس وحاصله أنها: «وجوه قرائية منزلة متعددة متغايرة في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع التغاير»[1].

- **فإن قلت**: هل يلزم أن تصل إلىٰ سبعة أوجه؟

- **فالجواب**: إن ذلك أقصىٰ ما تصل إليه هذه الوجوه المنزلة، فقد يكون في الكلمة الواحدة وجه أو وجهان أو ثلاثة إلىٰ سبعة أوجه قرائية، ولا يمكن أن تزيد؛ لأن هذا العدد مقصود في التحديد، وليس المراد به التكثير، كما سبق التنبيه علىٰ ذلك.

- **وإن قلت**: لم فسرت الأحرف بالوجوه القرائية؟!

- **فالجواب**: لأن ألفاظ الأحاديث تدل علىٰ أن هذه الأحرف شيء متعلق بالقراءة، وإنك مهما ذهبت في تفسيرها، فلن تخرج عن كونها وجوهًا قرائية، **وإنما سيقع الخلاف في أمرين**:

الأول: المراد بهذه الوجوه القرائية.

والثاني: هل بقيت هذه الوجوه القرائية أم نُسخِت وتُرِكت؟

---

(١) ينظر: «حديث الأحرف السبعة»؛ للدكتور/ عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، ط. مؤسسة الرسالة، ص: (٦٥-٨٠).

أما الأول: فإنه قد وقع اختلاف كثير في المراد بهذه الوجوه القرائية، والذي يظهر -والله أعلم- أن الوجوه القرائية -من حيث هي- أكثر من سبعة وجوه[1]، لكن لم يجتمع في الكلمة الواحدة ضمن نوع واحد من أنواعها أكثر من سبعة.

- **فإن قلت:** هلَّا مثَّلْتَ بأمثلة توضح ذلك؟

- **فدونك أمثلة منها:**

١- لفظ «مجريها» في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١].

- قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بفتح الميم مع الإمالة.

- قرأ بضم الميم مع الإمالة أبو عمرو وابن ذكوان بخلف عنه.

- قرأ الأزرق عن ورش بضم الميم مع التقليل.

- قرأ الباقون بضم الميم من دون إمالة.

وهذه الكلمة يتشكل منها أربعة أحرف، وهي: فتح الميم، وضم الميم، والفتح أو الإمالة أو التقليل، ويتركب منها بالجمع عدد من الأوجه، وما يتركب من الأوجه ليس هو الأحرف، وإنما الأصل الرباعي المذكور هو الأحرف في هذه الكلمة.

٢- لفظ إبراهيم في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

---

(١) قد سبق تعداد جملة من وجوه الاختلاف في القراءات.

- **قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بخُلْفٍ عنه: «إبراهام».**

- **وقرأ الباقون -وهو الوجه الثاني لابن ذكوان-: «إبراهيم».**

فقراءة «إبراهيم» بهذين الوجهين من النطق هما حرفان من الأحرف المنزلة.

وقد سبقت الإشارة إلىٰ جملة من وجوه الاختلاف الكائن في القراءات الذي مرده إلىٰ الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

- **وأما الثاني، وهو: هل بقيت هذه الوجوه القرائية، أم نُسِخَتْ وتُرِكَتْ؟!**

فالجواب: إن القراءات التي وصلت إلينا تدل علىٰ أنه قد تُرك بعض القراءات التي كان يُقرأ بها؛ لأن أعلىٰ ما وصلنا من الوجوه القرائية المتواترة في الكلمة الواحدة خمسة أوجه، ومن أمثلة ذلك كلمة «جبريل»[1].

- **ويرد السؤال المتوقع هنا، وهو: لم لا نجد في كلمة سبعة أوجه من أنواع التغاير؟!**

- **فالجواب**: لأنه قد وقع ترك لبعض الأوجه في العرضة الأخيرة، فكان ما بقي منها لم يتجاوز الخمسة، وهذا استدلال بالثابت من القراءات الموافقة للعرضة الأخيرة؛ لأن الأمة أُمرت بأن تقرأ كما عَلِمَتْ، وما بلغنا صحيحًا مقبولًا (المتواتر) هو ما

---

(١) ينظر: «حديث الأحرف السبعة»، للدكتور/ عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، ط. مؤسسة الرسالة، ص: (٧٦-٧٧).

علمت وأريد لها أن تقرأ به، وما عداه -مما بأيدينا- فهو إما مما تُرك (نُسخ)، وإما مما لم يصح رفع القراءة به إلىٰ النبي ﷺ .

وإذا كان قد ثبت أن هناك قراءات صحيحة لا يقرأ بها اليوم -كالقراءات الأربع المتممة للأربع عشرة، وككثير من أفراد القراءات التي ثبتت بأسانيد مفردة، كقراءة: ﴿والذكر والأنثىٰ﴾ التي ثبتت[1] عن ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما وغيرها؛ فإن هذا مما يدل علىٰ أن هذه القراءات قد تُركت، وهي من الأحرف المنزلة.

● **ويمكن أن نقسم القراءات إلىٰ أقسام ثلاثة:**

القسم الأول: القراءات المشهورة التي تلقتها الأمة بالقبول، وحكم عليها العلماء بالتواتر.

القسم الثاني: القراءات الصحيحة التي لم تصل إلىٰ حد الشهرة والقبول، وقد تركت القراءة بها.

القسم الثالث: ما سوىٰ ذلك مما يُنسب إلىٰ بعض القراء أو غيرهم بلا سند، وتلك لا ترقىٰ إلىٰ حكم القسم الثاني فضلًا عن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٦/ ٤٤٨، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «تفسير القرآن»، باب: (﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣])، رقم: (٤٩٤٤)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «ما يتعلق بالقراءات»، رقم: (٨٢٤)]، والترمذي: [«أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة الليل»، رقم: (٢٩٣٩)].

الأول؛ لذا قد يدخلها الخطأ، فهي لا تُحسب من القراءات عند التمحيص والتمييز والتحقيق.

- **هل يجوز لأحد كائنًا من كان أن يحذف ما ثبتت قرآنيته؟**

- **الجواب -بلا شك-: لا.**

- **إذن**؛ ما دامت قد ثبتت قرآنية هذه الكلمات المتروكة؛ وثبت أنها مما لم يَقرأ به الصحابةُ بعد جمع عثمان الناسَ علىٰ ما صح في العرضة الأخيرة؛ فإن هذا يدل علىٰ أن الذي أَمَرَ بتركها هو الذي أمر بقراءتها أولًا، وهو المُنَزِّل لها؛ إذ من فوائد حديث إنزال الأحرف أن النبي ﷺ يخبر أن القرآن (أنزل) والمنزل جبريل، الآمر بالإنزال هو الله ﷻ القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهو الذي له حق النسخ.

أما ما يُنسب لعثمان ﷺ من أنه أبقىٰ حرفًا واحدًا، فإن ذلك أمر لا يصح، ولو قال به مَن له جلالة ومنزلة في العلم؛ لأن ذلك يعني أن أحرفًا نزلت، وأن بعض الأمة قد تركها، وهذه الأحرف التي يدعىٰ أنها تركت إنما هي قرآن، وتركُها مخالف لقوله -تعالىٰ-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

- **والنتيجة التي يُتوصل إليها:**

- إن جميع أصول الوجوه القرائية الثابتة عن الأئمة في القراءات العشر المعتبرة؛ أنها مما قرأ به النبي ﷺ، وهي مما أنزل، ولا يجوز لأحد أن ينقص منها أو يزيد عليها.

- وإن الاختلاف في بعض المقادير لا يعني وقوع الاجتهاد في الأصول، فالمد أصل صحيح ثابت عند القراء، لكن اختلفوا في مقداره في أنواعه المعروفة عندهم، واختلافهم في المقدار داخل في باب الاجتهاد، لكن وجود المد كأصل في وجوه القراءة لا يدخله الاجتهاد[1].

وليس عندنا أن نعرف المتروك (المنسوخ) من غيره سوىٰ ما أثبته الصحابة مما ثبت في العرضة الأخيرة التي استقرت القراءة عليها أيام عثمان رضي الله عنه لما جمع الناس علىٰ ما ثبتت قراءته في هذه العرضة، وترك ما سواه، فأجمع الصحابة علىٰ ذلك، وتركوا ما سواه مما صح عندهم، لكن لم يكن كل واحد منهم يعلم برفعه وتركه كما كان يعلمه زيد بن ثابت وغيره رضي الله عنهم ممن كان لهم عناية تامة بالقرآن.

وقد وقع عند بعض من كتب في علاقة الأحرف السبعة بجمع القرآن افتراضات لا يدل عليها دليل نقلي، بل هي من التخريج العقلي المحض، ويظهر أن من أسباب ذلك عدم تبين المراد بالأحرف السبعة»[2].

---

(١) يقول الدكتور/ عبد العزيز قاري: «بعض أوجه الأداء التي يصعب حصول التواتر علىٰ نقلها، ولا يتصور وقوعه؛ كضبط مقادير المدود بالدقة المتناهية المقيسة بالحركات؛ فإن الاتفاق علىٰ ضبط ذلك بتلك الدقة المتناهية شيء فوق طاقة البشر؛ لذلك تجد الروايات مختلفة اختلافا كبيرا في مقدار مد المتصل مع أنهم جميعًا مجمعون علىٰ وجوب مده». [«حديث الأحرف السبعة»، ص: (١٢٩)].

(٢) انظر: [«المحرر في علوم القرآن»، (٩٣-٩٧)].

قلت: وأقوىٰ الاعتراضات علىٰ هذا القول والقول السادس وعلىٰ كل قول يجعل الأحرف السبعة من جنس اختلاف القراء = أنه لو كانت هذه الأحرف باقية في اختلاف القراء علىٰ الصورة المذكورة، فأي شيء إذن فعله عثمان بن عفان ﷺ؟!

- ومعناه: إن مقصد توحيد الناس ورفع الاختلاف الواقع بينهم يعسر جدًّا تصوره إذا كان الاختلاف سيبقىٰ أكثره دائرًا علىٰ ألسنة القراء يتداولونه بينهم، ويحتمل رسم المصحف وجوه اختلافهم.

علىٰ عكس وضوح مقصد الجمع وتصور أثره في رفع الاختلاف وتوحيد الناس لو كان عمل عثمان هو إثبات وجه واحد من الألفاظ المختلفة المتواردة علىٰ معنىٰ واحد كما هو قول الطبري مثلًا.

وثَم اعتراضات أخرىٰ علىٰ البناء العلمي للقولين السادس والسابع خلاصتها أننا رأينا كيف أن أصحاب القول السابع من الأقوال في الأحرف السبعة قد ربطوا قولهم هذا بدعوىٰ وقوع نسخ لبعض الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة.

ورأينا كيف ربط هؤلاء، وكيف ربط غيرهم كابن الجزري -مثلًا- بين هذا النسخ وبين الجمعين الأول والثاني، وكيف جعلوا وقوع هذا النسخ هو المسوغ الوحيد لعدم بلوغ الأوجه القرائية لسبعة في أكثر كلمات القرآن، وكيف جعله فريق آخر هو المسوغ الوحيد لأن يجمع عثمان ﷺ الناس علىٰ مصحف واحد وأن يحرق باقي

المصاحف، وأنه لولا النسخ لما جاز له أن يترك شيئًا قد نزل من القرآن.

- ويمكن صياغة الاعتراضات علىٰ البناء العلمي لتلك الأقوال كالتالي:

(١) من الاعتراضات المشهورة علىٰ هذا التصور: أن العرضة الأخيرة كانت في رمضان، وأنه نزل قرآن بعدها إلىٰ وفاة النبي ﷺ، وأن هذا القرآن فيه قراءات شاذة لم تثبت في المصحف، فلو كان النسخ في العرضة الأخيرة يصلح حجة لدعوىٰ الشذوذ؛ فهذه القراءات بعد النسخ يقينًا، فكيف كانت شاذة؟!!!

(٢) ومن أقوىٰ الأدلة التي تخدش هذا التصور عن العلاقة بين الجمع القرآني وبين النسخ الذي في العرضة الأخيرة = دليل مركب من مقدمتين:

المقدمة الأولىٰ: إنه لا نزاع في بصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمنسوخ من القرآن؛ إذ فوق علمه وفقهه؛ فإنه كان شاهدًا علىٰ الجمع الأول مشاركًا فيه، وبقيت الصحف في بيت ابنته حفصة.

- ومن أقوىٰ أدلة استحضار عمر لقضية النسخ قوله: «أُبي أقرؤنا، وإنا لندع من لحن أُبي، **وأُبي يقول:** «أخذته مِن فِيِّ رسول الله ﷺ فلا أتركه لشيء»[1]، **قال الله -تعالىٰ-:** ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ١١٣)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «القراء من أصحاب النبي ﷺ»، رقم: (٥٠٠٥)، وغيره].

نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]».

فهو هنا يفضي بخطأ أُبي أحيانًا؛ لعدم بصره بالمنسوخ.

المقدمة الثانية: عن عبد الله بن عمر قال: «لقد توفَّىٰ اللهُ عمر رضي الله عنه، وما يقرأ هذه الآية التي ذكر الله فيها الجمعة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] إلا «فامضوا إلىٰ ذكر الله»[1].

وهذه المقدمة تقضي بأن عمر كان يقرأ بحرف غير المثبت في مصحف عثمان الذي بين أيدينا.

- **والحجة التي تنتجها هاتان المقدمتان هي:** أنه لو كان هذا الحرف أسقطه عثمان رضي الله عنه؛ لأنه منسوخ = فكيف قرأ به عمر وهو من العالِمين بالمنسوخ؟

والسؤال الأهم: لو كان جمع أبي بكر قد أسقط المنسوخَ = فكيف لم يعلم عمر بأن هذا الحرف منسوخ؟

*** وثَم إشكالات أخرىٰ ترد علىٰ القول المذكور آخرًا، وبعض ما يشبهه من الأقوال، ألخصها، فأقول:**

١- ما هو الدليل النقلي الصحيح الدال علىٰ أن العرضة

---

(١) «صحيح»: أخرجه الإمام مالك: [كتاب: «الجمعة»، باب: «ما جاء في السعي يوم الجمعة»، رقم: (١٣)]، وعبد الرزاق: (٥٣٤٨)، وابن أبي شيبة: (٥٦٠٥)، والطبري: (٣٤٤٢٣)، وغيرهم من طرق عن عمر به، وعلقه البخاري: [كتاب: «تفسير القرآن»، باب: «قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]»].

الأخيرة وقع فيها نسخ لبعض الأحرف السبعة المنزلة للتيسير؟

٢- ما هو الدليل النقلي علىٰ دعوىٰ أن لجنة الجمع قد قصدت -ولو قصدًا غير مطلق-؛ لأن يكون الرسم مستوعبًا أكثر من حرف؟

بمعنىٰ: أمامنا الآن رسم للكلمة، ما الدليل علىٰ أن هذا الرسم رسم بحيث يقصد برسمه أن يحتمل أكثر من حرف، ولـمَ لا يكون هذا الرسم لهذه الكلمة هو علىٰ حرف واحد؟

٣- من يقول بأن نزول الرخصة بالأحرف السبعة كان في المدينة وأن جميع الأحرف منزلة ليس للنبي ﷺ ولا للصحابة ﭫ تصرف فيها = ما يقول في الأوجه القرائية في الآيات المكية، هل يرىٰ أن الآيات المكية نزلت مرة أخرىٰ علىٰ النبي ﷺ وفقًا للأحرف الجديدة المرخص بها؟

٤- القائلون بأنه لا فرق بين مصحف أبي بكر ومصحف عثمان إلا في الإلزام، وأن صنيع عثمان هو نسخ مصحف أبي بكر فقط، وأنه لا فرق بين المصحفين في المادة، وأن كليهما قد اشتمل علىٰ المحفوظ من الأحرف السبعة= **السؤال لهم**: بأي رَسْمٍ رُسِمَ مصحفُ أبي بكر وكيف احتوىٰ هذا الرسم الأحرفَ المحفوظةَ كلها، وإذا كان لم يسع بعض الأحرف المحفوظة = فهل ما تركه منها هو عين ما تركه زيد، فإن كان كذلك = فكيف يتصور أن يختلف زيد مع اللجنة في الرسم ويحتاج عثمان لتنبيههم للسان قريش وهم نُسَّاخٌ فقط، ولن يرسموا سوىٰ ما سبقوا لرسمه، وإن

كانا لم يتفقا في المتروك بل ترك زيد غير ما ترك في جمع أبي بكر = كيف يقال إنه نَسخ فحسب، أليس هذا قدرًا زائدًا علىٰ مجرد النسخ؟

٥- في تقريرات بعض الباحثين أن جمع أبي بكر قد احتوىٰ الأحرف المحفوظة وأعرض عن المنسوخة، ولكنه أودع بيت حفصة، ولم يلزم الناس به.

- والسؤال: كيف يستقيم أن يعلم أبو بكر وعمر وزيد ومن شاء الله له أن يعلم أن هناك أحرفًا منسوخة لا يجوز عدها من كتاب الله، وأن في الناس من يقرأ بها، ولا يبلغون أمانة الله بإظهار هذا المصحف المحفوظ من النسخ المصون من الزيادة والنقص ولمَ لمْ يقوموا بجمع الناس عليه وإلزامهم به؟

٦- أين الأثر العلمي لعلم أبي بكر وعمر وزيد وغيرهم ممن شاء الله أن يعلموا أن الناس يقرؤون بأحرف منسوخة؟

- بمعنىٰ: لم يلزموهم بالمصحف، فأين ما يدل علىٰ أنهم تعاهدوهم بالنصح والتبليغ والبيان؟

- أيمكث الصحابة يقرؤون بأحرف منسوخة من خلافة أبي بكر لجمع عثمان من غير تبيين من الصحابة الذين علموا ذلك؟

- وأين أدلة هذا التبيين؟

* كل هذه الإشكالات وغيرها ترد علىٰ القول الذي اختاره الشيخ عبد العزيز القاري، وغيره، ولا شك -عندي- أن في قولهم

وجاهة كبيرة، خاصة من حيث رعايتهم لاختلاف القراءات القرآنية ومكانها من الأحرف السبعة، إلا أن مكمن الخلل في كلامهم:

- **أولًا**: اضطرارهم لادعاء النسخ من غير بينة؛ ليستقيم قولهم، وليس البحث في وقوع النسخ في المطلق، وإنما في مدىٰ علمية ادعائهم جوابًا علىٰ من سألهم عن وجود الاختلاف الذي يبلغ لسبعة أوجه وندرته في القرآن، وكذلك ادعاؤهم للجواب عن القراءات غير المتواترة، فهذا أشبه بمن يرد علىٰ حديث يحتج به عليه بنسخه لمجرد اتفاقنا علىٰ أصل وقوع النسخ في الأخبار.

- **ثانيًا**: عدم وضوح مقصد التوحيد الذي أراده عثمان ﵁، وعدم تحققه لو كان الحال علىٰ ما يصف القائلون بهذا القول.

- **ثالثًا**: عدم استقامة كثير من التصورات التي ذكروها بخصوص العلاقة بين الجمع الأول والثاني.



المسألة السابعة

ما المقصود بالعرضة الأخيرة، وما الدليل عليها؟

العرضة من العرض، والمقصود بها: آخر عرضة دارس فيها جبريل النبي ﷺ القرآن.

وأما الأدلة عليها، فمنها:

- عن عائشة قالت: أخبرني [أي: رسول الله ﷺ] «أن جبريل كان يعارضه القرآن في كل سنة مرة أو مرتين، وإنه عارضه الآن مرتين، وإني لا أرى الأجل إلا قد اقترب، فاتقي الله واصبري؛ فإنه نعم السلف أنا لك»[1].

- وعن فاطمة رضي الله عنها قالت: أَسَرَّ إلي رسولُ الله ﷺ: «إن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٦/ ٢٨٢)، والبخاري: [كتاب: «الاستئذان»، باب: «من ناجى بين يدي الناس، ومن لم يخبر بسر صاحبه، فإذا مات أخبر به»، رقم: (٦٢٨٥)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: «فضائل الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-»، باب: «فضائل فاطمة بنت النبي -عليها الصلاة والسلام-»، رقم: (٢٤٥٠)]، وابن ماجه: [كتاب: «الجنائز»، باب: «ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ»، رقم: (١٦٢١)].

جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي، وإنك أول أهل بيتي لحاقًا بي»[1].

- وعن ابن عباس ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن في كل رمضان مرة إلا العام الذي قُبض فيه؛ فإنه عرض عليه مرتين بحضرة عبد الله (أي: ابن مسعود) فشهد ما نسخ منه، وما بدل»[2].

- عن سمرة بن جندب ﷺ قال: «عرض القرآن علىٰ رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة»[3].

- وعن محمد بن سيرين قال: «يرون أو يرجون أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءتين عهدًا بالعرضة الأخيرة»[4].

---

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: «المناقب»، باب: «علامات النبوة في الإسلام»، رقم: (٣٦٢٤)، وغيره]، وهو طرف من حديث عائشة السابق.

(٢) اللفظ لابن أبي شيبة (٣٠٩١٩).

(٣) «حسن»: [أخرجه الروياني: (٨٢٥، ٨٣٤)، والبزار: (٤٥٦٤)، والحاكم: (٢/ ٢٣١)].

(٤) «صحيح»: [أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن»، رقم: (٧٤)، وابن شبة في «تاريخ المدينة»: (٣/ ٩٩٤)، وابن سعد: (٢/ ١٩٥)، وسعيد بن منصور، رقم: (٥٧).



المسألة الثامنة

من الذي شهد العرضة الأخيرة من الصحابة؟

- **قال في فتح الباري: «ومن طريق مجاهد: «عن ابن عباس قال:** «أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟»، **قالوا:** «قراءة زيد بن ثابت»، **فقال:** «لا، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة علىٰ جبريل، فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين، وكانت قراءة ابن مسعود آخرهم»[1]، وهذا يغاير حديث سمرة[2] ومن وافقه، **وعند مسدد في مسنده**[3] **من طريق إبراهيم النخعي: أن ابن عباس سمع رجلًا يقول:** «الحرف الأول»، **فقال:** «ما الحرف الأول؟»، **قال:** «إن عمر بعث ابن مسعود إلىٰ الكوفة معلمًا، فأخذوا بقراءته، فغير عثمان القراءة، فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الأول»، **فقال ابن عباس:** «إنه لآخر حرف عرض به النبي ﷺ علىٰ جبريل»، **وأخرج النسائي**[4] **من طريق أبي ظبيان**

---

(١) «صحيح»: [أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٣٦٢)، وغيره].

(٢) «حسن»: [أخرجه الروياني: (٨٢٥، ٨٣٤)، والبزار: (٤٥٦٤)، والحاكم: (٢/ ٢٣١)].

(٣) [كما في «المطالب العالية»: (٣٤٨٤)] بإسناد حسن مع إرساله.

(٤) «صحيح»: [أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٣٦٢)، وغيره].

قال: قال لي ابن عباس: «أي القراءتين تقرأ؟»، قلت: «القراءة الأولىٰ قراءة ابن أم عبد» -يعني: عبد الله بن مسعود-، قال: «بل هي الأخيرة، إن رسول الله ﷺ كان يعرض علىٰ جبريل . . » -الحديث، وفي آخره-: «فحضر ذلك ابن مسعود، فعلم ما نسخ من ذلك، وما بدل»، وإسناده صحيح، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين، فيصح إطلاق الآخرية علىٰ كل منهما»[1].

- **قال الزركشي**: «قال أبو عبد الرحمن السلمي: كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين، والأنصار واحدة، كانوا يقرءون القراءة العامة وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ علىٰ جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتىٰ مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتابة المصحف . .»[2].

- **فالثابت بالأسانيد الصحيحة هو**: شهود عبد الله بن مسعود للعرضة الأخيرة، أما شهود زيد بن ثابت لها = فرغم اشتهاره إلا أني لم أقف له علىٰ إسناد صحيح.

---

(١) انظر: [«فتح الباري»: (٩/ ٤٥)].

(٢) انظر: [«البرهان»: (١/ ٢٣٧)].



المسألة التاسعة

هل هناك علاقة بين العرضة الأخيرة وجمع القرآن؟

- يقول الحافظ ابن حجر: «واختلف في العرضة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها، وعلىٰ الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره»[(١)].

- قلت: وقد ربط عدد من أهل العلم بين هذه العرضة وما وقع فيها من نسخ وتبديل وبين مسألة الأحرف السبعة وجمع القرآن، ومفاد هذا الربط:

- أن هذه العرضة قد وقع فيها نسخ لبعض الأحرف السبعة، وأن جمع القرآن قد حفظ للمسلمين الأحرف التي لم تنسخ في العرضة الأخيرة، وأن هذه الأحرف المنسوخة هي التي بقيت بعض آثارها في القراءات الشاذة، وأن موافقة العرضة الأخيرة وإهدار ما نسخته من الأحرف هو السمة المميزة الرئيسة للقرآن المجموع عن

---

(١) انظر: [«فتح الباري»: (٩/ ٤٤)].

القرآن المتفرق الذي كان بين أيدي الصحابة، ومنهم من خص الجمع العثماني بهذا، ومنهم من جعل هذه الميزة حاصلة بداية من جمع أبي بكر وأن الجمع العثماني لا يعدو أن يكون نَسخًا لصحف جمع أبي بكر مع بعض التعديلات في الرسم.

- **قال البغوي**: «يقال: إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ، وما بقي وكتبها لرسول الله ﷺ وقرأها عليه، وكان يقرئ الناس بها، حتىٰ مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر لجمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف، ووقعت الثقة لكونهم يبدون عن تأليف معجز، ونظم معروف، قد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ عشرين سنة، ولا ريب أنهم كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وكذا قال غير واحد: القراءة التي عرضت علىٰ النبي ﷺ في العام الذي قبض فيه، هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم»[1].

- **قال أبو شامة المقدسي**: «وهذه السنة التي أشاروا إليها هي ما ثبت عن رسول الله ﷺ نَصًّا، أنه قرأه أو أذن فيه علىٰ ما صح عنه أن القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف، فلأجل ذلك كثر الاختلاف في القراءة في زمانه بعده إلىٰ أن كُتبت المصاحف باتفاق من الصحابة رضي الله عنهم بالمدينة، ونفذت إلىٰ الأمصار، وأمروا باتباعها وترك ما عداها، فأخذ الناس بها وتركوا من تلك القراءات كل ما

---

(١) انظر: [«شرح السنة»: (٤/ ٥٢٥)].

خالفها، وبقوا ما يوافقها نصًا أو احتمالًا، وذلك لأن المصاحف كتبت علىٰ اللفظ الذي أنزل، وهو الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة علىٰ رسول الله ﷺ، كما عرضها هو علىٰ جبريل -عليهما الصلاة والسلام-، وكل ذلك ثابت في الأحاديث الصحيحة مفرقًا في أبوابه، قد وقف علىٰ ذلك من له بها عناية»[1].

- **قال ابن الجزري**: «ولا شك أن القرآن نُسخ منه، وغُير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، **وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال: قال لي ابن عباس**: «أي القراءتين تقرأ؟»، **قلت**: «الأخيرة»، **قال**: «فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن علىٰ جبريل عليه السلام في كل عام مرة، (قال:) فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله -يعني ابن مسعود- ما نسخ منه وما بدل، فقراءة عبد الله الأخيرة»، وإذ قد ثبت ذلك؛ فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة؛ ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوىٰ ذلك؛ ولذلك لم يختلف عليهم اثنان، حتىٰ إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(١) انظر: [«إبراز المعاني من حرز الأماني»، ص: (٥)].

لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفًا ولا غيره، **مع أنه هو الراوي**: «أن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم»[1]، **وهو القائل**: «لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان؛ لفعلت كما فعل»[2]، والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان، وعنه، وعن ابن مسعود، وأبي، وغيرهم من الصحابة ﷺ لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء، ثم إن الصحابة ﷺ لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد علىٰ كلا اللفظين المنقولين المسموعين المَتْلُوَّينِ شبيهة بدلالة اللفظ الواحد علىٰ كلا المعنيين المعقولين المفهومين؛ فإن الصحابة -رضوان الله عليهم- تلقوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله -تعالىٰ- بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعًا، ولم يكونوا ليسقطوا شيئًا من القرآن الثابت عنه ﷺ، ولا يمنعوا من القراءة به»[3].

- **ويقول الشيخ مساعد الطيار**: «وليس عندنا أن نعرف

---

(١) «إسناده حسن»: [أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠٥)].

(٢) «صحيح»: [أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن»، رقم: (٤٦١)، وابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٦٢، ٦٣)، وغيرهما، وصححه الحافظ في «الفتح»: (٩/ ١٨)، وغيره].

(٣) انظر: [«النشر»: (١/ ٣٣)].

المتروك (المنسوخ) من غيره سوىٰ ما أثبته الصحابة مما ثبت في العرضة الأخيرة التي استقرت القراءة عليها أيام عثمان رضي الله عنه لما جمع الناس علىٰ ما ثبتت قراءته في هذه العرضة، وترك ما سواه، فأجمع الصحابة علىٰ ذلك، وتركوا ما سواه مما صح عندهم، لكن لم يكن كل واحد منهم يعلم برفعه وتركه كما كان يعلمه زيد بن ثابت وغيره رضي الله عنهم ممن كان لهم عناية تامة بالقرآن»[1].

*** وبتأمل كلام هذا الفريق من أهل العلم يمكننا استخلاص أدلتهم علىٰ دعوىٰ وقوع نسخ لبعض الأحرف في العرضة الأخيرة، وهي كالتالي:**

(١) قول ابن عباس عن العرضة الأخيرة أن ابن مسعود شهدها، وأنه علم ما نُسخ فيها وما بُدِّل، وتقديمه قراءة ابن مسعود بناء علىٰ هذا، وفي هذا دلالة علىٰ وقوع النسخ وعلىٰ تعلقه بباب القراءة، وقريب منه في الدلالة أثر سمرة بن جندب، وأثر محمد بن سيرين.

(٢) دليل عقلي خلاصته: لو لم يكن هناك نسخ لبعض الأحرف في العرضة الأخيرة = فما هو أصل كل هذه القراءات الشاذة التي بين أيدينا، خاصة وأسانيدها صحيحة، أي: إنها وفق ظاهر الأسانيد: نصوص ينسبها الصحابي للنبي ﷺ علىٰ أنها قرآن موحىٰ إليه.

---

(١) انظر: [«المحرر في علوم القرآن»، ص: (٨٦)].

* **وقد خالف أولئك العلماءَ فريقان من أهل العلم:**

- **الفريق الأول**: من يرىٰ أن الأحرف السبعة محفوظة لم ينسخ منها شيء، وأن عمل عثمان ﷺ كان تنحية القراءات التي لم تثبت أصلًا، لا أنه نحىٰ شيئًا من الأحرف السبعة، ولم يذكر أولئك وقوع نسخ في العرضة الأخيرة[1].

- **يقول الباقلاني**: «**فإن قالوا**: أفليس قد رويتم أن الذي بعث عثمان ﷺ علىٰ جمع الناس علىٰ مصحفه، وقراءته والمنع من باقي الحروف التي أنزلها الله -جل وعز- ما حدث في عصره، وشدة الاختلاف والتشاجر والتبري والإكفار في القراءات بهذه الحروف المختلفة، فألا علمتم أن إنزاله علىٰ سبعة أحرف سبب لما قلناه؟

يقال لهم: ليس الأمر في هذا علىٰ ما وصفتم؛ لأن القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يمت حتىٰ علم من دينه أنه أقرأ بها وصوَّب المختلفين فيها، وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه أخر لم تثبت عن الرسول ﷺ ولم تقم بها حجة.

وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد، وما لا يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل، **نحو قوله**: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] (وهي صلاة العصر)، ﴿فَآءُو﴾ (فيهن)،

---

(١) انظر: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: ص: (٣١٩-٣٢٢)].

﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٨] (في مواسم الحج)، وأمثال هذا مما وجدوه في بعض المصاحف، فمنع عثمان من هذا الذي لم يثبت ولم تقم الحجة به، وأحرقه، وأخذهم بالمتيقن المعلوم من قراءات الرسول ﷺ.

فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله أنزله، ويأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه والانتساخ منه، وتضييق علىٰ الأمة ما وسعه الله -تعالىٰ-، ويحرم من ذلك ما أحله الله، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك»[1].

- **والفريق الثاني الذي خالفهم**: مَن يرىٰ مِن أهل العلم أن اختلاف القراءات لا صلة له بمبحث الأحرف السبعة، ويرىٰ أن عثمان رضي الله عنه قد جمع الناس علىٰ حرف واحد وأسقط الباقي رغم كونه محفوظًا غير منسوخ؛ وأن هذه رخصة للأمة مأذون لها فيها، بقية الأحرف هذه «لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة، وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن وخُيرت في قراءته وحفظه، بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أُمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها علىٰ التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء

---

(١) انظر: [«الانتصار»: (١/ ٣٥٠، ٣٥١)].

المكفر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل، أوجبت عليها الثبات علىٰ حرف واحد، قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه علىٰ قارئه، بما أذن له في قراءته به»[1].

(١) انظر: [«تفسير الطبري»: (١/ ٤٩)].



المسألة العاشرة

عرِّف القراءات، وما الفرق بين القراءة والرواية والطريق؟

* **القراءات**: مذاهب الناقلين لكتاب الله ﷻ في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل مذهب لصاحبه.

- **والقراءة**: ما ينسب إلىٰ الأئمة القراء.
- **والرواية**: ما ينسب للرواة عنهم مباشرة.
- **والطريق**: ما ينسب للرواة الأسفل من ذلك[1].

(١) انظر: [«القراءات القرآنية» لعبد الحليم قابة، ص: (٤٤)].



المسألة الحادية عشرة

هل القرآن والقراءات شيء واحد؟
أي: بينهما اتحاد كلي، أو أنهما شيئان متغايران؟
وما أقسام القراءات من حيث القبول والرد؟

- بين المتأخرين والمعاصرين من علماء القراءات في ذلك خلاف.

أ- يرىٰ بعض المتأخرين من العلماء أن بينهما تغايرًا كليًا، أي: هما شيئان مختلفان؛ لأن القرآن هو: «الوحي المنزل علىٰ محمد ﷺ للبيان والإعجاز»، والقراءات هي: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو في كيفيتها من تخفيف، وتشديد، وغيرهما».

ب- ويرىٰ بعض المعاصرين أنهما حقيقتان بمعنىٰ واحد، أي: بينهما اتحاد كلي، وذلك لأن القرآن: «مصدر مرادف للقراءة»، والقراءات: «جمع قراءة»، إذن فهما حقيقتان بمعنىٰ واحد، كما أن أحاديث نزول القرآن علىٰ الأحرف السبعة تدل دلالة واضحة علىٰ أنه لا فرق بينهما، إذ كل منهما وحي منزل.

ج- **وفصل بعض أهل العلم بين القراءات المتواترة فجعلها قرآنًا، وغير المتواترة فلم يجعلها قرآنًا؛ فالقراءات قسمان:** المقبولة، والمردودة.

- **أما المقبولة، فهي**: التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة المتفق عليها لقبولها، وهي:

- أن تكون القراءة متواترة.
- وأن توافق وجهًا من وجوه اللغة العربية.
- وأن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا.
- **وهذا القسم هو الذي قال فيه العلماء:**

(١) يجب علىٰ كل مسلم اعتقاد قرآنيته.

(٢) يقرأ به تعبدًا في الصلوات وخارجها.

(٣) يكفر جاحد حرف منه.

- وهذا بعينه هو ما يقال في القرآن، وهل يقرأ القرآن إلا برواية من روايات القراءات المتواترة؟ كما نقرأ نحن اليوم برواية الإمام حفص عن عاصم، ويقرأ أهل ليبيا برواية الإمام قالون عن نافع، ويقرأ أهل موريتانيا ونيجيريا وبعض البلاد الأفريقية الأخرىٰ برواية الإمام ورش عن نافع، وكذا يقرأ أهل إثيوبيا وإريتريا والصومال وما جاورها برواية الإمام الدوري عن أبي عمرو، وقراءة الإمام أبي عمرو هي التي كانت رائجة في أكثر البلاد الإسلامية في عهد الإمام ابن الجزري (أي: في القرن الثامن والتاسع الهجري)،

كما هو حال رواية الإمام حفص اليوم، حيث تقرأ في أكثر من ثلثي العالم الإسلامي.

وعلىٰ هذا، فالقرآن: هو عين القراءات المتواترة، وبالعكس كذلك، فهما حقيقتان بمعنىٰ واحد، أي: بينهما اتحاد كلي.

- **وأما المردودة، فهي:** التي اختل فيها أحد الشروط الثلاثة لقبولها، أو كلها، وهي التي يطلق عليها: الشاذة، **وقد قال أكثر العلماء فيها:**

(١) لا يجوز اعتقاد قرآنيتها.

(٢) لا تجوز القراءة بها تعبدًا.

(٣) يجب تعزير من أَصَرَّ علىٰ قراءتها تعبدًا وإقراء.

وعلىٰ دخول القراءات الشاذة تحت اسم القراءات هذا، فالقراءات: هي غير القرآن، وبينهما تغاير كلي؛ لأن الشاذة حتىٰ لو ثبتت قراءة منها بسند صحيح لا يعتقد قرآنيتها عند الأكثر[١]، بل تعتبر من الأخبار الآحاد، والخبر الواحد من أقسام الحديث، والحديث غير القرآن.

---

(١) انظر: [«مجموع الفتاوى» (١٣/٣٨٩)، وما بعدها].

الفصل الثاني

القرآن الكريم قبل الجمع الأول



المسألة الأولى

لِمَ لَمْ يُجمع القرآن بين دفتين زمن النبي ﷺ؟

«البحث عن العلل في ذلك ضرب من الاجتهاد الذي يحتمل الصواب والخطأ؛ لأن كل تعليل يمكن أن ينتقض، ومما ذكر من الأسباب:

(١) إن الحاجة لم تدع إلىٰ ذلك، ولم يقع ما يوجب العمل بهذا الضبط الكتابي المجموع للقرآن الكريم، بدلالة أنه لو كان مما تحتاج إليه الأمة آنذاك؛ لوجب العمل فيه؛ إذ لا يجوز ترك ما الأمة بحاجة إليه.

وإذا تأملت واقع الأمة آنذاك، وعلمت أن الأمية هي الغالبة عليها، وأن الكتبة بالنسبة إلىٰ غيرهم قليل = ظهر لك عدم وجود الحاجة للكتابة في أمة تعتمد علىٰ الحفظ في ضبط تواريخها وأيامها وأخبارها، وغير ذلك، هذا فضلًا عما وقع من تيسير الله لحفظه في الصدور.

(٢) إن الكتابة في المصحف تصلح لشيء قد انتهىٰ واستقر، أما الحال بالنسبة إلىٰ لوحي فلم يكن كذلك، إذ قد ينزل جزء من

السورة، ثم ينزل الجزء الآخر منها فيما بعد، فيلحق بها، كما أنه قد ينسخ بعض النازل، فلا يقرأ به، فلو كان مجموعًا في كتاب لتعسر ذلك الأمر من جهة الإضافة والإزالة، بخلاف الحال التي هو عليها من كتابه متفرقًا؛ وحفظهم له في صدورهم»[1].

---

(١) انظر: [«المحرر في علوم القرآن»، ص: (١٥١، ١٥٢)]، [«اقتضاء الصراط المستقيم»: (٢/ ٩٨)].



المسألة الثانية

هل كُتب شيء من القرآن زمن النبي ﷺ؟

- كتابة القرآن زمن النبي ﷺ أمر ظاهر الوقوع دلت عليه نصوص كثيرة.

وقد وقعت كتابة القرآن مجموعًا مسطورًا في زمان النبي ﷺ ووقع بعض ذلك بأمر النبي ﷺ، **كما في حديث عثمان بن عفان، وفيه**: كان النبي ﷺ مما تنزل عليه الآيات؛ فيدعو بعض من كان يكتب له، **ويقول له: «ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا»**[1].

- وعن البراء رضي الله عنه قال: «لما نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]؛ دعا رسول الله ﷺ زيدًا فكتبها، فجاء ابن أم مكتوم، فشكا ضرارته، فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾»[2]

---

(١) «ضعيف»: أخرجه الإمام أحمد: (١/ ٥٧، وغيره)، وأبو داود [كتاب: (الصلاة)، باب: (من جهر بها)، رقم: (٧٨٦)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣٠٨٦)].

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (٤/ ٢٨٢، وغيره)، والبخاري: [كتاب: (تفسير القرآن)، =

* **ومن أدلة ثبوت كتابة القرآن زمن النبي ﷺ:**

- ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب علي -قال همام: أحسبه قال- متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

- وما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ نهىٰ أن يسافر بالقرآن إلىٰ أرض العدو»[2].

= باب: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]]، رقم: (٤٥٩٣)، وغيره]، ومسلم: [كتاب: (الإمارة)، باب: (سقوط فرض الجهاد عن المعذورين)، رقم: (١٨٩٨)]، وأبو داود: [كتاب: (الجهاد)، باب: (في الرخصة في القعود من العذر)، رقم: (٢٥٠٧)]، والترمذي: [(أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ)، باب: (ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القعود)، رقم: (١٦٧٠)، وغيره]، والنسائي: [كتاب: (الجهاد)، باب: (فضل المجاهدين علىٰ القاعدين): (٦/ ٩)]، والدارمي: [كتاب: (الجهاد)، باب: (العذر في التخلف عن الجهاد)، رقم: (٢٤٦٤)].

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٢/ ١٢، وغيره)، ومسلم: [كتاب: (الزهد والرقائق)، باب: (التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم)، رقم: (٣٠٠٤)]، والترمذي: [(أبواب العلم عن رسول الله ﷺ)، باب: (ما جاء في كراهية كتابة العلم)، رقم: (٢٦٦٥)]، والدارمي: [كتاب: (العلم)، باب: (من لم ير كتابة الحديث)، رقم: (٤٦٤)]. وأعله بعض النقاد بالوقف؛ فانظر: [«تقييد العلم»، ص: (٣٢)، و«فتح الباري»: (١/ ٢٠٨)].

(٢) أخرجه الإمام مالك: [كتاب: (الجهاد)، باب: (النهي عن أن يسافر بالقرآن إلىٰ أرض العدو)، رقم: (٧)]، والإمام أحمد: (٢/ ٧، وغيره)، والبخاري: [كتاب: (الجهاد والسير)، باب: (السفر بالمصاحف إلىٰ أرض العدو)، رقم: (٢٩٩٠)]، ومسلم: =

* **ومن أظهر الأدلة أيضًا:**

- رجوع لجنة الجمع للقرآن المكتوب وما تدل عليه نصوصهم الصريحة من أنهم لم يفقدوا أيَّ آية مكتوبة ..

- **فيقول زيد:** «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف، وصدور الرجال، حتىٰ وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتىٰ خاتمة براءة»[1].

- **وعن خارجة بن زيد بن ثابت، أنه سمع زيد بن ثابت ﷺ، يقول:** «فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها؛ فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف»[2].

= [كتاب: (الإمارة)، باب: (النهي أن يسافر بالمصحف إلىٰ أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم)، رقم: (١٨٦٩)]، وأبو داود: [كتاب: (الجهاد)، باب: (في المصحف يسافر به إلىٰ أرض العدو)، رقم: (٢٦١٠)]، وابن ماجه: [كتاب: (الجهاد)، باب: (النهي أن يسافر بالقرآن إلىٰ أرض العدو)، رقم: (٢٨٧٩)، وغيره].

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].

(٢) أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ١٨٨)، والبخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٨)، وغيره]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].



المسألة الثالثة

هل هناك أثر للجمع زمان الرسول - ﷺ على الجمع الأول، وما هو؟

- مرحلة الجمع هذه هي أحد العناصر التي أسست عليها مرحلة الجمع الأول كما يدل عليه قول زيد بن ثابت: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف، وصدور الرجال»[1].

- فهذا الجمع المكتوب المفرق كان أحد أساسين جمع اعتمادًا عليهما القرآن زمن أبي بكر رضي الله عنه، فكان النص المكتوب هو إحدىٰ الشهادتين علىٰ قرآنية أيِّ آية قبل اعتمادها، **فعن هشام، عن عروة، عن أبيه، قال:** «لما اسْتَحَرَّ القتلُ بالقراء يومئذ فرق أبو بكر علىٰ القرآن أن يضيع، **فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت:** «اقعدا علىٰ باب المسجد، فمن جاءكم بشاهدين علىٰ شيء من كتاب الله فاكتباه»[2].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].

(٢) «رجاله ثقات مع انقطاعه»: أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٢٣)، وغيره.

- **قال الحافظ ابن حجر:** «المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة»[1].

- **وقد ذهب السخاوي إلىٰ أن المراد بشاهدين:** «رجلان عدلان يشهدان علىٰ أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو أنه من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن»[2].

- **وقال أبو شامة موضحًا محل طلب الشهادة:** «لم تكن البينة علىٰ أصل القرآن، فقد كان معلومًا لهم كما ذكر، وإنما كانت علىٰ ما أحضروه من الرقاع المكتوبة، فطلب البينة عليها أنها كانت كتبت بين يدي رسول الله ﷺ، وبإذنه علىٰ ما سمع من لفظه، **ولهذا قال:** «فَلْيُمْلِ سعيد»، **يعني:** من الرقاع التي أحضرت، ولو كانوا كتبوا من حفظهم لم يحتج زيد فيما كتبه إلىٰ من يمليه عليه»[3].

- **قال الحافظ ابن حجر:** «وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن، ونهىٰ أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبًا، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتىٰ وجدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه»[4].

---

(١) «فتح الباري»: (٩/ ١٤).

(٢) «جمال الإقراء»: (١/ ٨٦).

(٣) «المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: ص: (٥٩، ٦٠).

(٤) «فتح الباري»: (٩/ ١٣).



المسألة الرابعة

ما المعالم التي ميزت الجمع الأول، وما هي أبرز خصائصه؟

(١) إنه لم يكن جمعًا للقرآن كله في مصحف واحد، كما تقدم بيانه.

(٢) إنه رغم الكتابة فإن الأساس هو حفظ الصدر، ولذلك أثرٌ فاعل في استحالة التحريف.

- **قال ابن الجزري**: «إن الاعتماد في نقل القرآن علىٰ حفظ القلوب والصدور، لا علىٰ حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله -تعالىٰ- لهذه الأمة»[(١)].

- **وقال المعلمي** ؒ: «فأما القرآن فأُمروا بحفظه بطريقين:

الأولىٰ: حفظ الصدور، وعليها كان اعتمادهم في الغالب.

الثانية: بالكتابة، فكان يكتب في العهد النبوي في قطع صغيرة من جريد النخل وغيرها، فلما غزا المسلمون اليمامة بعد وفاة

---

(١) انظر: [«النشر في القراءات العشر»: (٦/١)].

النبي ﷺ بقليل استحرَّ القتلُ بالقراء قبل أن يأخذ عنهم التابعون، فكان ذلك مظنة نقص في الطريق الأولىٰ، فرأىٰ عمرُ المبادرة إلىٰ تعويض ذلك بتكميل الطريق الثانية، فأشار علىٰ أبي بكر بجمع القرآن في صحف، فنفر منه أبو بكر، **وقال**: «كيف تفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، **فقال عمر**: «هو والله خير»[1]، يريد أنه عمل يتم به مقصود الشرع من حفظ القرآن، وعدم فعل النبي ﷺ له إنما كان لعدم تحقق المقتضىٰ وقد تحقق، ولا يترتب علىٰ الجمع محذور، فهو خير محض، فجمع القرآن في صحف بقيت عند أبي بكر، ثم عند عمر، ثم عند ابنته حفصة أم المؤمنين، حتىٰ طلبها عثمان في خلافته[2]، وكتب المصاحف.

ومعنىٰ هذا أنه طول تلك المدة التي لم تبد حاجة إلىٰ تلك الصحف، بل بقي القراء يبلغون القرآن من صدورهم ومنهم من كتب من صدره مصحفًا لنفسه، فلما كان في زمن عثمان احتيج إلىٰ تلك الصحف لاختيار الوجه الذي دعت الحاجة إلىٰ قصر الناس علىٰ القراءة به دون غيره، وكتب عثمان بضعة مصاحف وبعث بها إلىٰ الأمصار، لا لتبليغ القرآن، بل لمنع أن يقرأ أحد بخلاف ما فيها»[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٣)].

(٢) هو نفس الحديث السابق.

(٣) انظر: [«الأنوار الكاشفة»، ص: (٤٥)].

(٣) تعدد المادة التي جمع فيها القرآن.

يقول زيد بن ثابت: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف، وصدور الرجال»[١].

(٤) لم يوكل به واحد بعينه أو جماعة بعينها، بل كان راجعًا لاجتهاد كل صحابي.

وذكر الشيخ مساعد الطيار سِمَتَيْنِ لهذا الجمع غير ما ذكرنا، وهما:

(١) إن القرآن الذي نقرأه كله كان مكتوبًا في عهد رسول الله ﷺ لم يكن منه شيء غير مكتوب، ثم كتب بعد ذلك.

ولم يدلل علىٰ ذلك بغير أنه مقتضىٰ دلالة العقل علىٰ حرص النبي ﷺ علىٰ كتابته كله، **والذي نراه**: أنها حجة معقولة، لكنها لا تكفي لإثبات هذه الدعوىٰ؛ إذ لا تلازم عقلي بين هذا الحرص وبين الكتابة الكاملة؛ **لأنه قد يقال**: ربما ترك النبي ﷺ العناية بالكتابة الكاملة؛ لأن الأصل هو الحفظ، لكن قد يستدل لحصول الكتابة الكاملة بأن زيد بن ثابت كان حريصًا علىٰ الجمع بين المحفوظ والمكتوب كمستندَي إثبات لكل آية، **وروىٰ خارجة بن زيد بن ثابت، أنه سمع زيد بن ثابت رضي الله عنه، يقول**: «فقدت آية من

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].

الأحزاب حين نسخنا المصحف، كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها؛ فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف»[1].

- **فدل إثبات زيد لسماع الآي على أنه إنما يطلب المكتوب، ودل حصره للمفقود كتابة على أنهم وجدوا جميع القرآن مكتوبًا.**

(٢) إنه قد يوجد من المكتوب ما تركت تلاوته في العرضة الأخيرة، وهذا الذي تركت تلاوته في العرضة الأخيرة سيظهر لزيد والصحابة رضي الله عنهم فيما بعد عند جمع أبي بكر رضي الله عنه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١٨٨/٥)، والبخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٨)، وغيره]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].

الفصل الثالث

الجمع الأول للقرآن
في زمن أبي بكر رضي الله عنه



المسألة الأولى

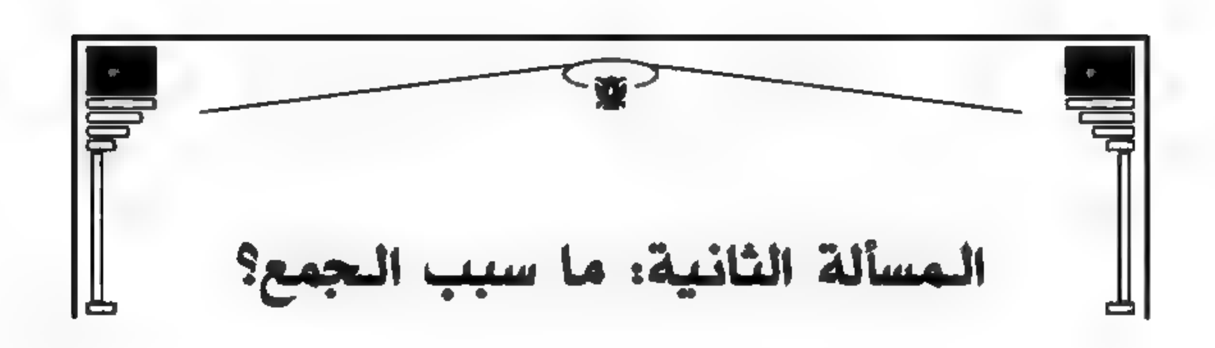
ما النص المؤسس لجمع القرآن في زمان أبي بكر؟

يعد خبر زيد بن ثابت ﷺ هو النص الأم لمن أراد أن يحلل الجمع الأول؛ ليستبين صفاته ومعالمه؛ فناسب أن نبدأ به:

عن عبيد بن السباق، أن زيد بن ثابت ﷺ، قال: «أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، **قال أبو بكر ﷺ:** «إن عمر أتاني، **فقال:** «إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشىٰ أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن؛ فيذهب كثير من القرآن، وإني أرىٰ أن تأمر بجمع القرآن»، **قلت لعمر:** «كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، **قال عمر:** «هذا والله خير»، فلم يزل عمر يراجعني حتىٰ شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأىٰ عمر»، **قال زيد:** «**قال أبو بكر:** «إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه»، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، **قلت:** «كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، **قال:** «هو والله

خير»، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتىٰ شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللِّخاف، وصدور الرجال، حتىٰ وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، حتىٰ خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتىٰ توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهما»[1].

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].



المسألة الثانية: ما سبب الجمع؟

* **قال أبو بكر** رضي الله عنه: «إن عمر أتاني، **فقال**: «إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشىٰ أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن؛ فيذهب كثير من القرآن، وإني أرىٰ أن تأمر بجمع القرآن»، **قلت لعمر**: «كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ؟»، **قال عمر**: «هذا والله خير»[1].

• **والتعليق علىٰ هذا الموضع من النص ينتظم في النقاط التالية:**

(١) كنا قد قدمنا أن جمع القرآن محفوظًا في الصدور هو الأصل عند صحابة النبي ﷺ، بل هو خصيصة من خصائص هذا القرآن الذي لا يغسله الماء، وكان الإسلام قد فُجع بمقتل سبعين من القراء من قبل، ثم أتت الفاجعة الثانية بانتشار القتل بين صفوف القراء يوم اليمامة . .

وفي أخبار تلك المعركة عند الطبري ما يؤكد كون حاملي

---

(١) هو نفس الحديث السابق.

القرآن كانوا كثرة في هذا الجيش: «وقال أبو حذيفة: يا أهل القرآن، زينوا القرآن بالفعال وحمل فحازهم حتىٰ أنفذهم، وأصيب ﷺ، وحمل خالد بن الوليد، وقال لحُماته: لا أوتين مِن خلفي حتىٰ كان بحيال مسيلمة يطلب الفرصة ويرقب مسيلمة ... لما أعطي سالم الراية يومئذ، قال: ما أعلمني لأي شيء أعطيتمونيها! قلتم: صاحب قرآن وسيثبت كما ثبت صاحبها قبله حتىٰ مات! قالوا: أجل، وقالوا: فانظر كيف تكون؟ فقال: بئس والله حامل القرآن أنا إن لم أثبت! وكان صاحب الراية قبله عبد الله بن حفص بن غانم»[1].

- واسترعىٰ هذا القتل المستحر انتباه المحدَّث الملهَم الفاروق عمر رضي الله عنه، فكان منه هذا الاقتراح.

(٢) ولا مجال للشك في أن مراد عمر هو: جمع القرآن مسطورًا مكتوبًا، وإخراجه من حالة التفرق في الرقاع واللِّخاف والعسب؛ إذ يكفي في الدلالة علىٰ هذا أن هذا الجمع جاء في مقابل حفظ الصدر الذي يخشىٰ من ذهابه بموت القراء.

(٣) ومن نفائس فوائد هذا النص: أن عمر رضي الله عنه لم يتكل علىٰ تعهد الله -سبحانه- بحفظ القرآن دون أن يسلك سبل الأسباب، بل أعمل عقله ونظره في تحصيل أسباب القيام بواجب الأمانة نحو هذا الكتاب العظيم.

---

(١) «تاريخ الأمم والملوك» للطبري: (٣/ ٢٩٢).

- **أما سبب تردد أبي بكر فكما يقول ابن بطال:** «إنما نفر أبو بكر أولًا، ثم زيد بن ثابت ثانيًا؛ لأنهما لم يجدا رسول الله ﷺ فعله، فكَرِها أن يحلا أنفسهما محل مَن يزيد احتياطه للدين علىٰ احتياط الرسول».



المسألة الثالثة

من القائم بهذا الجمع من الصحابة؟

(١) يقول الحافظ ابن حجر: «هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، . وقيل: أبو ثابت. وقيل غير ذلك في كنيته.

وكتب الوحي للنبي ﷺ، وكان زيد من علماء الصحابة، وكان هو الذي تولىٰ قسم غنائم اليرموك.

روىٰ عنه جماعة من الصحابة، ومن التابعين»[1].

---

(١) «الإصابة»: (٢/٤٨٩-٤٩٢) بتصرف، وللتوسع في ترجمته انظر: [«طبقات ابن سعد»، و«سير أعلام النبلاء»: (٢/٢٢٦)].



المسألة الرابعة

ما المؤهلات التي أَهَّلَتْ زيدًا للقيام بتلك المهمة؟

- قال زيد: «قال أبو بكر: «إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه»[(١)].

من هذا النص وبجمعه مع نصوص أخرىٰ يمكننا استخراج الصفات التي أهلت زيدًا للقيام بهذا العمل وهي:

١- كونه من حفظة القرآن.

فعن قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: «من جمع القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ؟»، قال: «أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، ورجل من الأنصار يكنىٰ أبا زيد»[(٢)].

٢- كونه من كتبة الوحي.

٣- الذكورة وما يستتبعها من مؤهلات جسمية ونفسية وذهنية.

(١) سبق تخريجه مرارًا.

(٢) أخرجه «البخاري»: (٣٨١٠)، و«مسلم»: (٢٤٦٥).

٤- الشباب وما يستتبعه من مؤهلات جسمية ونفسية وذهنية.

٥- شهوده للعرضة الأخيرة.

قال أبو شامة: «قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت علىٰ رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت؛ لأنه كتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتىٰ مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولّاه عثمان كتب المصاحف -رضي الله عنهم أجمعين-»[1].

---

(١) «المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: ص: (٦٩).



المسألة الخامسة

ما سبب تقديم زيد بن ثابت على عبد الله بن مسعود؟

- الثابت بالأسانيد الصحيحة هو أن عبد الله بن مسعود قد شهد العرضة الأخيرة، وهذا أقوىٰ من طريق شهود زيد بن ثابت لها الذي لم نقف له علىٰ إسناد صحيح.

- **وقد حاول بعض العلماء تفسير تقديم زيد علىٰ ابن مسعود، فقال أبو بكر الأنباري:** «ولم يكن الاختيار لزيد من جهة أبي بكر وعمر وعثمان علىٰ عبد الله ابن مسعود في جمع القرآن، وعبد الله أفضل من زيد، وأقدم في الإسلام، وأكثر سوابق، وأعظم فضائل، إلا لأن زيدًا كان أحفظ للقرآن من عبد الله إذ وعاه كله ورسول الله ﷺ حي، والذي حفظ منه عبد الله في حياة رسول الله ﷺ نيف وسبعون سورة، ثم تعلَّم الباقي بعد وفاة الرسول ﷺ، فالذي ختم القرآن وحفظه ورسول الله ﷺ حي أولىٰ بجمع المصاحف وأحق بالإيثار والاختيار، ولا ينبغي أن يظن جاهل أن في هذا طعنًا علىٰ عبد الله بن مسعود؛ لأن زيدًا إذا كان أحفظ للقرآن منه، فليس ذلك موجبًا لتقدمه عليه؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كان زيد أحفظ منهما

للقرآن، وليس هو خيرًا منهما ولا مساويًا لهما في الفضائل والمناقب، قال أبو بكر: وما بدا من عبد الله بن مسعود من نكير ذلك فشيء نتجه الغضب، ولا يُعمل به ولا يؤخذ به، ولا يُشك في أنه ﷺ قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، وبقي على موافقتهم وترك الخلاف لهم، فالشائع الذائع المتعالم عند أهل الرواية والنقل: أن عبد الله بن مسعود تعلم بقية القرآن بعد وفاة رسول الله ﷺ»[1].

وقال الإمام أبو الفضل الرازي المقرئ، في جواب: ما الذي أوجب تقديم زيد في شبابه على عبد الله، ومشايخ الصحابة؟: «فلأنه كان أجود خطًا، وأعرفهم بالناسخ والمنسوخ؛ وأعلمهم بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ؛ ولأنه كان آخر من كتب الوحي لرسول الله ﷺ؛ وشهد العرضتين الأخيرتين من القرآن، وكتبهما.

إلى أن قال: فلم يكن المراعَى في الجمع السن والسابقة فيقدم غيره، بل الشباب أنهض بمثل ذلك من الشيوخ»[2].

وخلاصة ما يذكر من اعتبارات لتقديم زيد على غيره من الصحابة ﷺ، يرجع إلى أمور[3]:

---

(١) «تفسير القرطبي»: (١/ ٨٨).

(٢) انظر: [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: (٥٤٥-٥٤٦)].

(٣) انظر: «المصاحف المنسوبة للصحابة، والرد على الشبهات المثارة حولها»، محمد بن عبد الرحمن الطاسان، (٣٥٨-٣٨١) .

الأول: قرب موطن زيد من المدينة، وتفرق كثير من الصحابة في الأمصار.

قال الحافظ: «والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلىٰ أن يرسل إليه ويحضر»[1].

الثاني: اقتداء عثمان ﷺ في جمعه بأبي بكر في اختيار زيد ﷺ.

قال الحافظ: «فإن عثمان إنما أراد نَسخ الصحف التي كانت جُمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفًا واحدًا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره»[2].

الثالث: صفات اجتمعت في زيد بن ثابت ﷺ، قد لا توجد في غيره إلا متفرقة.

قال الحافظ: «ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك كونه شابًّا فيكون أنشط لما يطلب منه وكونه عاقلًا فيكون أوعىٰ له وكونه لا يتهم فتركن النفس إليه وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة»[3].

---

(١) انظر: [«فتح الباري»، (٩/١٩)].

(٢) انظر: [«فتح الباري»، (٩/١٩)].

(٣) انظر: [«فتح الباري»، (٩/١٣)].

الرابع: إنه شهد آخر العرضتين التي عارضهما النبي ﷺ مع جبريل عليه السلام.

قال شيخ الإسلام: «والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحفٍ أمر زيد بن ثابت بكتابتها ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وإرسالها إلىٰ الأمصار وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة علي وغيره»[1].

الخامس: إنه حفظ القرآن كاملًا في عهد رسول الله ﷺ، بخلاف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره.

وقد ذكر ذلك عدد من العلماء منهم أبو بكر الأنباري، في كلامه المتقدم في أول المبحث.

السادس: تميز زيد بن ثابت رضي الله عنه بكثرة كتابة الوحي في عهد النبي ﷺ، وبعلم الرسم.

قال الذهبي: «ولأن زيدًا كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ فهو إمام في الرسم، وابن مسعود فإمام في الأداء، ثم إن زيدًا هو الذي ندبَه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلا عتب علىٰ أبي بكر؟

---

(١) انظر: [«مجموع الفتاوىٰ»: (١٣/ ٣٩٥)].

وقد ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان ولله الحمد»[1].

وقال الحافظ: «وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ولكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ولهذا قال له أبو بكر إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ»[2].

السابع: إن الصحابة قصدوا إلىٰ كتابة المصحف بالرسم الموافق للسان قريش عند الاختلاف، ولهذا اختاروا زيدًا، أما ابن مسعود فهذلي، وكان يقرأ الناس علىٰ حرفه، وبين حرفه وحرف قريش تباين[3].

---

(١) انظر: [«سير أعلام النبلاء»؛ (١/ ٤٨٨)].

(٢) انظر: [«فتح الباري»؛ (٩/ ٢٢)].

(٣) انظر: [«المقنع»؛ لأبي عمرو الداني (١٢١-١٢٢)].



المسألة السادسة

ما مقصود الجمع الأول ووظيفته؟

الظاهر؛ أن وظيفة الجمع كانت مجرد جمع نسخة كاملة مكتوبة بين دفتين، وكانت نسخة علىٰ غير الترتيب العثماني، وإلا لما احتاج عثمان ﷺ إلىٰ النظر في أمر الترتيب، كما يدل عليه حديث يزيد الفارسي، عن ابن عباس، قال: «قلت لعثمان: ما حملكم علىٰ أن عمدتم إلىٰ «براءة»، و«الأنفال» فقرنتم بينهما؟» الحديث[1]؛ فإنه يدل علىٰ أن لعثمان في جمعه القرآن بعد أبي بكر تصرفًا ما، وهو هذا، فأبو بكر جمع آيات كل سورة كتابة لها من الأوراق المكتوبة بين النبي ﷺ ومن الصدور، وعثمان جمع السور علىٰ هذا الترتيب في مصحف واحد ناسخًا لها من صحف أبي بكر -رضي الله عن الجميع-.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (١/ ٤٦٠).



المسألة السابعة

ما المصادر التي اعتمد عليها زيد لجمع القرآن؟

- **قال زيد:** «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب، واللِّخاف، وصدور الرجال، حتىٰ وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتىٰ خاتمة براءة»[(١)].

فقد اتكأ زيد علىٰ الأساسين اللذين كانا قد جُمع بهما القرآن زمن النبي ﷺ، وهما:

١- صدور الرجال.

٢- الصحف المفرقة وما يشبهها من أدوات الكتابة.

- **وبيِّنٌ جدًّا أن زيدًا حرص علىٰ الجمع بين المحفوظ والمكتوب في كل آية، يدل علىٰ ذلك ما رواه خارجة بن زيد بن ثابت، أنه سمع زيد بن ثابت ﷺ، يقول:** «فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها،

---

(١) سبق تخريجه مرارًا .

فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف»[1].

فدل إثبات زيد لسماع الآي علىٰ أنه إنما يطلب المكتوب، ودل حصره للمفقود كتابة علىٰ أنهم وجدوا جميع القرآن مكتوبًا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ١٨٨)، والبخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٨)، وغيره]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].



المسألة الثامنة

ما الوسائل التي اعتمدت الكتابة عليها في تلك المرحلة؟[1]

* «**العسب**»: جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض منه.

* «**اللِّخاف**»: بكسر اللام وبخاء معجمة خفيفة، آخره فاء، جمع: «**لخفة**» بفتح اللام وسكون الخاء: وهي الحجارة الرقاق، وقال **الخطابي**: صفائح الحجارة.

* «**الرقاع**»: جمع رقعة، وهي التي تكتب وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد.

* «**الأضلاع**»: جمع ضلع، بكسر الضاد وفتح اللام (علىٰ لغة أهل الحجاز) وبإسكانها (علىٰ لغة تميم)، وهي عظام الجنبين.

* «**الأكتاف**»: جمع كتف، والكتف والكتف، مثل: كذب

(١) انظر: [«جمع القرآن في عهد الخلفاء الراشدين»؛ للشيخ الدكتور/ فهد الرومي، ص: (١٩-٢٤)].

وكذب: عظم عريض خلف المنكب، يكون في أصل كتف الحيوان من الناس والدواب، وهو ما فوق العضد، كانوا إذا جف كتبوا عليه.

* «**الأقتاب**»: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع علىٰ ظهر البعير ليركب عليه، **وفي اللسان**: والقتب والقتب: إكاف البعير . . .، **وقيل**: هو الإكاف الصغير الذي علىٰ قدر سنام البعير، **وفي الصحاح**: رحل صغير علىٰ قدر السنام.

* «**قطع الأديم**»: الأديم: الجلد المدبوغ، والجمع: أدم بفتحتين.

* «**القضم**»: جمع: قضيم، وهو الجلد الأبيض يكتب فيه، وقيل: هي الصحيفة البيضاء، **قال ابن منظور**: **وفي حديث الزهري**: قبض رسول الله ﷺ والقرآن في العسب والقضم، هي الجلود البيض، واحدها قضيم، ويجمع أيضًا علىٰ قضم بفتحتين، كأدم وأديم . . .، **عن اللحياني، قال**: وجمعها: قضم كصحيفة وصحف . . .، **قال الأزهري**: القضيم هنا الرق الأبيض الذي يكتب فيه.

* «**الظرر**»: حجر له حد كحد السكين، جمع: ظرار، مثل: رطب ورطاب، وربع ورباع، وظران أيضًا مثل: صرر وصردان.

* «**القراطيس**»: جمع قرطاس، مثلثة القاف، وهي الصحيفة الثابتة -من أي شيء كانت- التي يكتب فيها، أو الكاغد، ويقال للأديم الذي ينصب للنضال: قرطاس كذلك.

- وقد وردت الكلمة في سورة الأنعام بالإفراد والجمع في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧].

- وفي قوله -تعالىٰ-: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١].

- ونقل العلامة السيوطي رواية موطأ ابن وهب[1] عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: «جمع أبو بكر القرآن في قراطيس».

* «الألواح»: مفرده: اللوح، وهو: كل صحيفة عريضة من خشب أو عظم كتف إذا كتب عليه.

* «الصحف»: جمع صحيفة، وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، والجمع: صحف بضمتين، وصحائف، مثل: كريم وكرائم.

* «الكرانيف»: جمع كرنافة، بالضم والكسر، وهي أصول الكرب -السعف الغلاظ العراض- تبقىٰ في الجذع بعد قطع السعف.

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل»: (٥/ ٢٠٤، ٨/ ١٢٧)، وابن أبي داود في «المصاحف»: (رقم/ ٣٠) من طريقه، وسالم لم يدرك جده، ولا أبا بكر.



المسألة التاسعة

هل تم الجمع عبر منهج محدد، وما صفته؟

*** يمكننا تبين معالم هذا المنهج من خلال تأمل الروايات التالية:**

(١) قال زيد: «فتتبعت القرآن أجمعه من العسب، واللِّخاف، وصدور الرجال، حتىٰ وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتىٰ خاتمة براءة»[١].

(٢) عن يحيىٰ بن عبد الرحمن بن حاطب أن عمر بن الخطاب قام في الناس، فقال: «مَن كان تلقَّىٰ مِن رسول الله شيئًا من القرآن؛ فليأتنا به»، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئًا حتىٰ يشهد شهيدان[٢].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد: (١/ ١٠، وغيره)، والبخاري: [كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «جمع القرآن»، رقم: (٤٩٨٦)، وغيره]، والترمذي: [«أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ»، باب: «ومن سورة التوبة»، رقم: (٣١٠٣)].

(٢) أخرجه ابن وهب في «موطئه» [كما في «التفسير»؛ لابن كثير: (١/ ٢٦)]، ومن طريقه ابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٣٣)، ويحيىٰ لم يدرك عمر بن الخطاب.

(٣) **عن هشام، عن عروة، عن أبيه، قال:** لما استحر القتل بالقراء يومئذ فرق أبو بكر علىٰ القرآن أن يضيع، **فقال لعمر بن الخطاب ولزيد بن ثابت:** «اقعدا علىٰ باب المسجد، فمن جاءكم بشاهدين علىٰ شيء من كتاب الله فاكتباه»[١].

- **قال الحافظ** ابن حجر: «المراد بالشاهدين: الحفظ والكتابة»[٢].

- **وقد ذهب السخاوي إلىٰ أن المراد بشاهدين:** «رجلان عدلان يشهدان علىٰ أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو أنه من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن»[٣].

(٤) **قال زيد:** «وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتىٰ توفاه الله، ثم عند عمر حتىٰ توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر»[٤].

وبهذا يكون ابتداء الجمع بعد معركة اليمامة التي وقعت في أواخر السنة الحادية عشرة، أو أوائل الثانية عشرة، وانتهىٰ قبل وفاة أبي بكر الصديق ﷺ، وكانت في الشهر السادس من السنة الثالثة عشرة، أي: قرابة خمسة عشر شهرًا.

---

(١) «رجاله ثقات مع انقطاعه»: أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٢٣)، وغيره.

(٢) «فتح الباري»: (٩/ ١٤).

(٣) «جمال الإقراء»: (١/ ٨٦).

(٤) سبق تخريجه مرارًا.



المسألة العاشرة

هل احتوى الجمع الأول على الأحرف السبعة؟

- قال أبو عمرو الداني: «إن أبا بكر رضي الله عنه كان قد جمعه أولًا علىٰ السبعة الأحرف التي أذن الله ﷻ للأمة في التلاوة بها، ولم يخص حرفًا بعينه»[(١)].

- قال الكرماني: «الصحف كانت مشتملة علىٰ جميع أحرفه ووجوهها التي نزل بها؛ علىٰ لغة قريش وغيرهم»[(٢)].

- يقول الشيخ فهد الرومي: «لقد اتفق العلماء قديمًا وحديثًا علىٰ أن الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر رضي الله عنه كانت مشتملة علىٰ الأحرف السبعة، كما اتفقوا علىٰ أن زيد بن ثابت رضي الله عنه لم يجمع في تلك الصحف إلا ما تأكد من صحته وعدم نسخ تلاوته»[(٣)].

---

(١) «المقنع»، ص: (١٢٣).

(٢) «الكواكب الدراري»: (٧/١٩).

(٣) «جمع القرآن في عهد الخلفاء الراشدين»، ص: (٤٢).



المسألة الحادية عشرة

هل كان الجمع الأول بين دفتي مصحف، أم كان صحفًا مفرقة؟

- قال أبو شامة المقدسي: «وقد حكىٰ القاضي أبو بكر في (كتاب الانتصار) خلافًا في أن أبا بكر جمع القرآن بين لوحين أو في صحف وأوراق متفرقة، وبكل معنىٰ من ذلك قد وردت الآثار، وقيل: «كتبه أولًا في صحف ومدارج نسخت ونقلت إلىٰ مصاحف جعلت بين لوحين»، وقيل: معنىٰ قول علي: «أبو بكر أول من جمع القرآن بين اللوحين»، أي: جمع القرآن الذي هو الآن بين اللوحين، وكان هذا أقرب إلىٰ الصواب جمعًا بين الروايات، وكأن أبا بكر رضي الله عنه كان جمع كل سورة أو سورتين أو أكثر من ذلك في صحيفة علىٰ قدر طول السورة وقصرها، فمن ثم قيل: «إنه جمع القرآن في مصحف»، ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالتعدد، ثم إن عثمان رضي الله عنه نسخ من تلك الصحف مصحفًا جامعًا لها، مرتبة سورة سورة علىٰ هذا الترتيب، ويدل علىٰ ذلك ظاهر حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: «قلت لعثمان: ما

حملكم علىٰ أن عمدتم إلىٰ «براءة» و«الأنفال» فقرنتم بينهما؟» الحديث[1]؛ فإنه يدل علىٰ أن لعثمان في جمعه القرآن بعد أبي بكر تصرفًا ما، وهو هذا، فأبو بكر جمع آيات كل سورة كتابة لها من الأوراق المكتوبة بين يدي النبي ﷺ، وعثمان جمع السور علىٰ هذا الترتيب في مصحف واحد ناسخًا لها من صحف أبي بكر.

وأما ما روي أن عثمان جمع القرآن أيضًا من الرقاع كما فعل أبو بكر فرواية لم تثبت، ولم يكن له إلىٰ ذلك حاجة، وقد كُفِيَهُ بغيره، فالاعتماد علىٰ ما قدمناه أول الباب من حديث صحيح البخاري، وإنما ذكرنا ما بعده زيادة كالشرح له، وجمعا لما روي في ذلك، **ويمكن أن يقال**: إن عثمان طلب إحضار الرقاع ممن هي عنده، وجمع منها، وعارض بما جمعه أبو بكر، وعارض بتلك الرقاع، أو جمع بين النظر في الجميع حالة النسخ، ففعل كل ذلك أو بعضه، استظهارًا ودَفْعًا لوهم من يتوهم خلاف الصواب، وسدًّا لباب القالة: إن الصحف غُيرت أو زِيدَ فيها ونقص، وما فعله مروان من طلبه الصحف من ابن عمر وتمزيقها -إن صح ذلك- فلم يكن لمخالفة بين الجمعين، إلا فيما يتعلق بترتيب السور، فخشي أن يتعلق متعلق بأنه في جمع الصديق غير مرتب السور؛ فسد الباب جملة. هذا إن قلنا إنَّ عَين ما جمعه عثمان هو عين ما جمعه أبو بكر، ولم يكن لعثمان فيه إلا حمل الناس عليه مع ترتيب

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (١/ ٤٦٠).

السور، وأما ما قلنا بقول من زعم أن عثمان اقتصر مما جمعه أبو بكر علىٰ حرف واحد من بين تلك القراءات المختلفة فأمر ما فعله مروان ظاهر، وسيأتي الكلام علىٰ كل واحد من القولين، وإيضاح الحق في ذلك -إن شاء الله تعالىٰ-»[1].

---

(١) «المرشد الوجيز»، ص: (٧٤-٧٦).



المسألة الثانية عشرة

ما مصير الصحف التي جمعها أبو بكر رضي الله عنه؟

- عن سالم بن عبد الله: أن مروان كان يرسل إلىٰ حفصة يسألها الصحف التي كتب منها القرآن، فتأبىٰ حفصة أن تعطيه إياها قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها، أرسل مروان بالعزيمة إلىٰ عبد الله بن عمر ليرسلن إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشققت، فقال مروان: «إنما فعلت هذا لأن ما فيها قد كتب وحفظ بالمصحف، فخشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب، أو يقول إنه قد كان شيء منها لم يكتب»(١).

(١) «إسناده صحيح»: أخرجه ابن حبان: (٤٥٠٧)، والطبراني في «مسند الشاميين»: (٣١٦٨)، وابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٧٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن»، رقم: (٥٥٣) وفيه أن سؤال مروان لحفصة وقع حين كان أميرًا علىٰ المدينة، رواه الزهري عن أنس بن مالك، كما في الرواية عن سالم بن عبد الله: «أنه فشاها وحرقها». ، وغيرهم. وقال أبو عبيد: «لم يسمع في شيء من الحديث أن مروان هو الذي مزق الصحف إلا في هذا الحديث».



المسألة الثالثة عشرة

ما الذي يميز هذا الذي جمعه أبو بكر عن المصاحف التي كانت بين أيدي الصحابة؟

• **يمكن تلخيص مميزات هذا الجمع في النقاط التالية:**

(١) إن كتابته قامت علىٰ أدق وسائل التثبت والاستيثاق، فلم يقبل فيه إلا ما أجمع الجميع علىٰ أنه قرآن وتواترت روايته.

(٢) إنه جمع في مصحف واحد مرتب الآيات والسور.

(٣) موافقته لما ثبت في العرضة الأخيرة.

(٤) اقتصاره علىٰ ما لم تنسخ تلاوته، وتجريده مما ليس بقرآن.

(٥) اشتماله علىٰ الأحرف السبعة التي ثبتت في العرضة الأخيرة.

(٦) إجماع الصحابة علىٰ صحته ودقته، وعلىٰ سلامته من الزيادة والنقصان، وتلقيهم له بالقبول والعناية.

فهذه السمات اجتمعت في الصحف التي جمعها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وإن وجدت مصاحف فردية لدىٰ بعض الصحابة كمصحف علي بن أبي طالب، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف

عبد الله بن مسعود ﷺ إلا أنها لم تكن علىٰ هذا النحو ولم تحظ بالتحري والدقة والجمع والترتيب، والاقتصار علىٰ القرآن، حيث كانت متضمنة تعليقات وشروحًا وأدعية ومأثورات كتبها الصحابة لأنفسهم، فهي خاصة بهم وباستطاعتهم تمييز القرآن من غيره، أما غيرهم فقد لا يستطيع ذلك.

الفصل الرابع

الجمع الثاني للقرآن الكريم
زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه



المسألة الأولى

ما المقصود بالجمع الثاني -على سبيل الإجمال والاختصار-، وما النص المؤسس له؟

بات القرآن الكريم بعد الجمع الأول محفوظًا في مصاحف تجمع سوره وآياته كاملة بين دفتين، أحدها هو مصحف أبي بكر القابع في بيت حفصة أم المؤمنين ﵂، وقد كان نفر من الصحابة الذين حملوا القرآن عن النبي ﷺ يكتبون القرآن بأيديهم وفق ما سمعوه من النبي ﷺ، ونظرًا لنزول القرآن علىٰ سبعة أحرف فقد كان يقع أن يكون الذي مع صحابي منهم هو علىٰ حرف خلاف الذي مع صحابي آخر، ونظرًا إلىٰ أنه وقع في العرضة الأخيرة نسخ، ونظرًا إلىٰ أنه ليس كل واحد من أولئك الصحابة شهد تلك العرضة = فقد وقع أن اختلف صحابة النبي ﷺ في القرآن اختلافًا لا يخرج عن كونه اختلافًا في الأحرف التي تدور عليها آيات القرآن، وما يمكن أن يكون منها منسوخًا وما يمكن أن يكون منها محفوظًا، ولو بقي هذا الاختلاف في المحفوظ في الصدور يتداوله حملة القرآن عن أشياخهم = لهان الأمر، ولكان من جنس اختلاف

الصحابة في الأحرف السبعة حتىٰ في زمان حياة النبي ﷺ، ولكنه تعدىٰ إلىٰ الذين ينظرون في الصحف لا يتبينون وجه هذه الكلمة المكتوبة في هذا المصحف ولم تختلف صورتها باختلاف المصاحف، ولم يوجد في مصحف ما لا يوجد في آخر؟

وهنا مست الحاجة إلىٰ جعل هذا المكتوب في مصحف واحد علىٰ صورة واحدة تسد باب اختلاف الذين لا يعلمون، ولم يكن أمام عثمان رضي الله عنه خيرٌ من أن يكون إمام هذه العملية التوحيدية هو مصحف أبي بكر رضي الله عنه .

- **وكانت أركان هذه العملية التوحيدية ثلاثة، وهي:**

(١) أن تنسخ الصحف الأولىٰ التي جمعها زيد بن ثابت في عهد أبي بكر الصديق في مصاحف متعددة.

(٢) أن ترسل نسخة إلىٰ كل مصر من الأمصار؛ فتكون مرجعًا للناس منه يقرؤون ويقرئون، وإليه يحتكمون عند الاختلاف.

(٣) أن يحرق ماعدا هذه النسخ.

- **ويمكننا استخراج صفة هذا الجمع ومعالمه من الرواية الأم في هذا الباب، وهي ما رواه أنس بن مالك:** أن حذيفة بن اليمان، قدم علىٰ عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: «يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارىٰ، فأرسل عثمان إلىٰ

حفصة: «أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك»؛ فأرسلت بها حفصة إلىٰ عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف»، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»، ففعلوا حتىٰ إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلىٰ حفصة، وأرسل إلىٰ كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٧)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].



المسألة الثانية: متى كان هذا الجمع؟

- ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني وقت هذه المعركة، وخرج منه بوقت تقريبي لنسخ المصاحف في عهد عثمان، فقال: «وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان، وقد أخرج ابن أبي داود[1] من طريق أبي إسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: خطب عثمان، فقال: «يا أيها الناس إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القراءة . . .» الحديث في جمع القرآن.

وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر، فإن كان قوله: «خمس عشرة سنة»؛ أي: كاملة، فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته، لكن وقع في رواية أخرىٰ له: «منذ ثلاث عشرة سنة»[2]، فيجمع

---

(١) (رقم/ ٨٣).

(٢) (رقم/ ٨٢)، وهو نفس مخرج الحديث السابق، وصحح إسناده ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص/ ٨٤).

بينهما بإلغاء الكسر في هذه وجبره في الأولىٰ، فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط علىٰ الكوفة من قبل عثمان.

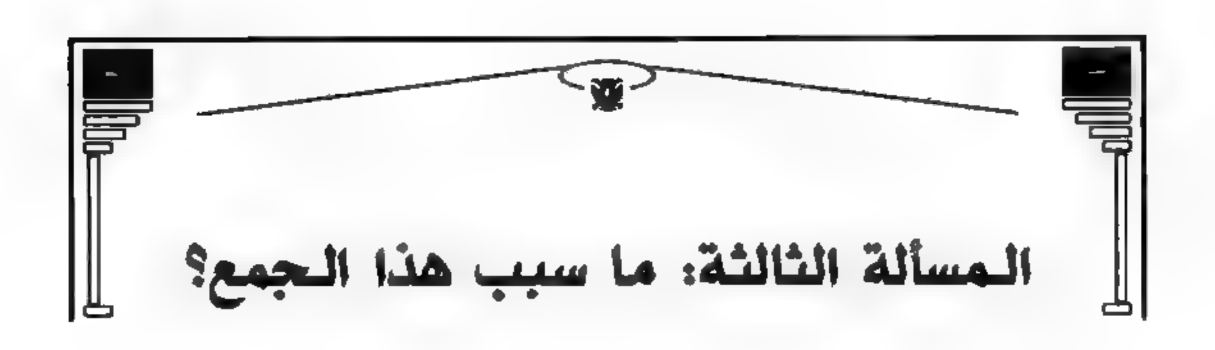
وغفل بعض من أدركناه، فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر لذلك مستندًا»[1].

وذهب العلامة ابن الجزري وابن الأثير إلىٰ أن الجمع العثماني كان في الثلاثين من الهجرة[2].

---

(١) «فتح الباري»: (٩/ ١٧).

(٢) انظر: [«النشر»: (١/ ٧)، و«الكامل»: (٣/ ٥٥)].



المسألة الثالثة: ما سبب هذا الجمع؟

- **يقول أنس**: «إن حذيفة بن اليمان، قدم علىٰ عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: «يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارىٰ»[(1)].

والحق أن معرفة صورة الخلاف التي راعت حذيفة ﷺ = كانت لتكون مفيدة جدًّا في تصور هدف الجمع العثماني وصورته.

لكن للأسف؛ فالروايات الصحيحة شحيحة جدًّا لا تمكننا من معرفة صورة هذا الخلاف الذي راع حذيفة.

- **وقد روىٰ ابن أبي داود السجستاني[(2)] عن يزيد بن معاوية، قال**: «إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة،

---

(1) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٧)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].

(2) (رقم/ ٣٨)، وإسناده حسن.

قال: «وليس إذ ذاك حجزة ولا جلاوزة إذ هتف هاتف من كان يقرأ علىٰ قراءة أبي موسىٰ فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة، ومن كان يقرأ علىٰ قراءة عبد الله بن مسعود فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله، واختلفا في آية من سورة البقرة قرأ هذا «وأتموا الحج والعمرة للبيت»، وقرأ هذا: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فغضب حذيفة واحمرت عيناه، ثم قام ففزر قميصه في حجزته وهو في المسجد وذاك في زمن عثمان، فقال: إما أن يركب إلىٰ أمير المؤمنين وإما أن أركب، فهكذا كان من قبلكم، ثم أقبل فجلس، فقال: «إن الله بعث محمدًا فقاتل بمن أقبل من أدبر حتىٰ أظهر دينه، ثم إن الله قبضه، فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف أبا بكر فكان ما شاء الله، ثم إن الله قبضه، فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عمر فنزل وسط الإسلام، ثم إن الله قبضه، فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عثمان، وايم الله ليوشكن أن يطعنوا فيه طعنة تخلفونه كله».

- وهذا الأثر مفيد جدًّا في تصور الخلاف الذي راع حذيفة رضي الله عنه.



المسألة الرابعة

ما الوظيفة التي أراد هذا الجمع تحقيقها، وما الفرق بينه وبين جمع أبي بكر؟

- فأرسل عثمان إلىٰ حفصة: «أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك»(١)، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف».

- **فدل هذا علىٰ أن القصد من هذا العمل نسخ مصاحف من مصحف أبي بكر، الذي هو أصل العمل.**

- قال البغوي: «فيه البيان الواضح أن الصحابة ﷺ جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله ﷻ علىٰ رسوله ﷺ من غير أن زادوا فيه، أو نقصوا منه شيئًا، والذي حملهم علىٰ جمعه ما جاء بيانه في الحديث، وهو أنه كان مفرقًا في العسب، واللِّخاف،

---

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٧)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].

وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته، ففزعوا فيه إلىٰ خليفة رسول الله ﷺ، ودعوه إلىٰ جمعه، فرأىٰ في ذلك رأيهم، فأمر بجمعه في موضع واحد، باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئًا أو أخروا، أو وضعوا له ترتيبًا لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ يلقِّن أصحابه، ويعلمهم ما ينزل عليه من القرآن علىٰ الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوقيف جبريل -صلوات الله عليه- إياه علىٰ ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقيب آية كذا في السور التي يذكر فيها كذا، روي معنىٰ هذا عن عثمان رضي الله عنه.

- **وقال سعيد بن جبير، عن ابن عباس:** لم يكن النبي ﷺ يعلم ختم السورة حتىٰ تنزل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فإذا نزل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، علم أن السورة قد ختمت[1].

فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ علىٰ الترتيب الذي هو في مصاحفنا، أنزله الله -تعالىٰ- جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلىٰ السماء الدنيا، كما قال الله ﷻ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

---

(١) أخرجه أبو داود: [كتاب: (الصلاة)، باب: (من جهر بها -البسملة-)، رقم: (٧٨٨)].

ثم كان ينزله مفرقًا علىٰ رسوله ﷺ مدة حياته عند الحاجة، وحدوث ما يشاء الله ﷻ، قال الله ﷻ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سببًا لبقاء القرآن في الأمة رحمة من الله ﷻ علىٰ عباده، وتحقيقًا لوعده في حفظه، كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثم إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرءون القرآن بعده علىٰ الأحرف السبعة التي أقرأهم رسول الله ﷺ بإذن الله ﷻ، إلىٰ أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان، وعظم الأمر فيه، وكتب الناس بذلك من الأمصار إلىٰ عثمان، وناشدوه الله -تعالىٰ- في جمع الكلمة، وتدارك الناس قبل تفاقم الأمر، وقدم حذيفة بن اليمان من غزوة أرمينية، فشافهه بذلك، فجمع عثمان عند ذلك المهاجرين والأنصار، وشاورهم في جمع القرآن في المصاحف علىٰ حرف واحد، ليزول بذلك الخلاف، وتتفق الكلمة، واستصوبوا رأيه، وحضوه عليه، ورأوا أنه من أحوط الأمور للقرآن، فحينئذ أرسل عثمان إلىٰ حفصة، أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، فأرسلت إليه، فأمر زيد بن ثابت، والرهط القرشيين الثلاثة فنسخوها في المصاحف، وبعث بها إلىٰ الأمصار»[1].

- وقال: «وكان الأمر علىٰ هذا حياة رسول الله ﷺ، وبعده

---

(١) «شرح السنة»: (٤/ ٥٢١-٥٢٣).

كانوا يقرءون بالقراءات التي أقرأهم رسول الله ﷺ ولقنهم بإذن الله ﷻ، إلىٰ أن وقع الاختلاف بين القراء في زمن عثمان بن عفان، واشتد الأمر فيه بينهم، حتىٰ أظهر بعضهم إكفار بعض والبراءة منه، وخافوا الفرقة، فاستشار عثمان الصحابة في ذلك، فجمع الله ﷻ الأمة بحسن اختيار الصحابة علىٰ مصحف واحد هو آخر العرضات من رسول الله ﷺ كان أبو بكر الصديق أمر بكتبته جمعًا بعد ما كان مفرقًا في الرقاع بمشورة الصحابة حين استحر القتل بقراء القرآن يوم اليمامة، فخافوا ذهاب كثير من القرآن بذهاب حملته، فأمر بجمعه في مصحف واحد، ليكون أصلًا للمسلمين، فيرجعون إليه ويعتمدون عليه، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه، قطعًا لمواد الخلاف، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة.

والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله ﷻ للعباد، وهو الإمام للأمة، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلىٰ ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد.

فأما القراءة باللغات المختلفة، فما يوافق الخط والكتاب، فالفسحة فيها باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها بنقل العدول عن الرسول ﷺ، علىٰ ما قرأ به القراء المعروفون بالنقل الصحيح عن الصحابة ﷺ»[(١)].

---

(١) «شرح السنة»: (٥/ ٥١٠-٥١١).

* **قلت:** والراجح أن الترتيب كان اجتهاديًا وأنه من وظائف الجمع العثماني.

- **وقال ابن حجر:** «قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره علىٰ ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرءوه بلغاتهم علىٰ اتساع اللغات، فأدىٰ ذلك ببعضهم إلىٰ تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره كما سيأتي في باب تأليف القرآن، واقتصر من سائر اللغات علىٰ لغة قريش محتجًا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأىٰ أن الحاجة إلىٰ ذلك انتهت، فاقتصر علىٰ لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات، فاقتصر عليها»[(١)].

- **وقال ابن الملقن:** «عثمان رضي الله عنه لم يصنع في القرآن شيئًا، وإنما أخذ الصحف التي حفظها عمر عند حفصة، فكتب منها مصاحف، وسيرها إلىٰ الأمصار»[(٢)].

* **قلت:** ومقتضىٰ هذه النقولات أن أهل العلم اختلفوا في وظيفة الجمع:

---

(١) «فتح الباري»: (٩/ ٢١).

(٢) «التوضيح»: (٢٢/ ٤٤٢).

- **فمنهم من رأىٰ**: أن عمل اللجنة كان نسخ الصحف في مصحف واحد، وأن الصحف كان فيها جميع الأحرف السبعة، وأن الاختلاف فقط كان بين اللجنة في طريقة الكتابة أحيانًا، وهو قول الباقلاني الذي لا يرىٰ وقوع نسخ في الأحرف السبعة أصلًا، وقول من يرىٰ وقوع نسخ قد تفاداه أبو بكر وتبعه عثمان ناسخًا لعمله فحسب، وهو أيضًا قول أبي عبيد ونحوه ممن يرون أن الأحرف السبعة هي سبع لغات مفرقة في القرآن الكريم.

- **قال الشيخ المطيعي**: «وإن المصاحف قد اشتملت بالفعل علىٰ كل ما تواتر من الأحرف السبعة، ولم تترك منه شيئًا، وهذا هو الذي جمع عثمان الناس عليه، ومنعهم عما سواه، ووافقه علىٰ ذلك الأصحاب، وأجمعوا عليه . . وإن عثمان لم يجمع الناس علىٰ حرف واحد مما تواتر، وإنما جمعهم علىٰ كل ما تواتر من الأحرف السبعة»[1].

ويعضد قولهم ما رواه البخاري - **عن ابن أبي مليكة، قال**: قال ابن الزبير: قلت لعثمان بن عفان ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، **قال**: قد نسختها الآية الأخرىٰ، فلم تكتبها؟ أو تدعها؟ قال: «يا ابن أخي لا أغير شيئًا منه من مكانه»[2].

---

(١) «الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن»، ص: (١٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: [كتاب: (تفسير القرآن)، باب: (﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ﴿يَعْفُونَ﴾: يهبن)، رقم: (٤٥٣٠)، وغيره].

- ومنهم من رأىٰ: أن عثمان بن عفان تخير حرفًا من السبعة، فنسخه وسار عليه في المصحف، وهو قول الطبري.

- قال الطبري: «فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[1].

- قال ابن كثير: «وقال بعضهم: إنما كان الذي جمعهم علىٰ قراءة واحدة أمير المؤمنين عثمان بن عفان، أحد الخلفاء الراشدين المهديين المأمور باتباعهم، وإنما جمعهم عليها لما رأىٰ من اختلافهم في القراءة المفضية إلىٰ تفرق الأمة، وتكفير بعضهم بعضًا، فرتب لهم المصاحف الأئمة علىٰ العرضة الأخيرة، التي عارض بها جبريل رسول الله ﷺ في آخر رمضان كان من عمره ﷺ، وعزم عليهم أن لا يقرءوا بغيرها، وأن لا يتعاطوا الرخصة التي كانت لهم فيها سعة، ولكنها أدت إلىٰ الفرقة والاختلاف»[2].

- ومنهم من رأىٰ: أن عثمان رسم المصحف بحيث يحتمل ما يمكن احتماله من الأحرف السبعة، وسيبقىٰ بعضها لم يحتمله الرسم رغم كونه غير منسوخ، ومن هؤلاء من يسمي هذه الكتابة كتابة علىٰ حرف واحد كمكي ابن أبي طالب، ومنهم من لا يسميه

(١) «تفسير الطبري»: (١/ ٦٤).

(٢) «فضائل القرآن»، ص: (١٣٤).

بذلك كابن الجزري، ولكن ابن الجزري يشترط أن تكون عملية استيعاب الأحرف للرسم بحيث لم تدع من العرضة الأخيرة حرفًا متفادية ما نسخ من الأحرف السبعة.

ومنهم من رأىٰ: من جهة أخرىٰ أن الصحف كانت غير مرتبة السور؛ فرتبها عثمان.



المسألة الخامسة

ممن تكونت لجنة الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه؟

- «فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف».

- **ومن الآثار المهمة في توضيح عمل اللجنة ما رواه أحمد في «مسنده» عن كثير بن الصلت،** قال: «كان سعيد بن العاص، وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف، فمروا علىٰ هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة**»، فقال عمر: لما أنزلت أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: أكتبنيها، قال شعبة: فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترىٰ أن الشيخ إذا لم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنىٰ وقد أحصن رجم؟»[1].

(١) «رجاله ثقات»: أخرجه الإمام أحمد: (٥/ ١٨٣)، والدارمي: [كتاب: (الحدود)، باب: (في حد المحصنين بالزنا)، رقم: (٢٣٦٨)]، والحاكم: (٤/ ٣٦٠)، وغيرهم. وانظر: [«تهذيب الآثار»: «مسند عمر»: (٢/ ٨٧٠: ٨٧٨)، و«السنن الكبرىٰ» للبيهقي: (٨/ ٢١١)، و«السلسلة الصحيحة»: (٢٩١٣)].

- **ومن فوائد هذا الأثر:**

(١) إن الصحابيين العربيين فهما دلالة لفظة «الشيخ» علىٰ معنىٰ كبر السن لا علىٰ معنىٰ الزوج والزوجة.

(٢) إن الكتابة زمان النبي ﷺ كانت متوافقة مع النزول.

(٣) إن المكتوب كان هو عمدة لجنة الجمع بدليل احتجاج زيد بعدم كتابة هذه الآية.

- **وقد روىٰ أبو داود في «المصاحف»[١] عن محمد بن سيرين، عن كثير بن أفلح قال:** لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلًا من قريش والأنصار، فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، قال: فبعثوا إلىٰ الربعة التي في بيت عمر، فجيء بها، قال: وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخروه، قال محمد: «فقلت لكثير: وكان فيهم فيمن يكتب، هل تدرون: لـمَ كانوا يؤخرونه؟»، قال: «لا»، قال محمد: «فظننت ظنًّا، إنما كانوا يؤخرونها لينظروا أحدثهم عهدًا بالعرضة الآخرة فيكتبونها علىٰ قوله».

- **ويفيد هذا الأثر أن لجنة الجمع كانت أكثر من الأربعة المذكورين في الرواية الأم.**

---

(١) رقم: (٨٩)، وأورده ابن كثير في «فضائل القرآن»، ص: (٨٤، ٨٥)، وصححه.



المسألة السادسة

ما المصادر التي اعتُمِد عليها في هذا الجمع؟

- روىٰ ابن أبي داود عن مصعب بن سعد، قال: «قام عثمان فخطب الناس فقال: «أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أُبي وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك فأعزم علىٰ كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتىٰ جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلًا رجلًا فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: «من أكتب الناس؟»، قالوا: «كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت»، قال: «فأي الناس أعرب؟»، قالوا: «سعيد بن العاص»، قال عثمان: «فليمل سعيد، وليكتب زيد»، فكتب زيد، وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن»[1].

فظاهر هذا الأثر أن عثمان بن عفان ﷺ لم يكتف بالصحف

---

(١) «المرشد الوجيز إلىٰ علوم تتعلق بالكتاب العزيز»: ص: (٥٩، ٦٠).

التي في الجمع الأول، وإنما ضم إليها ما كان بين أيدي الصحابة.

- **قال أبو شامة:** «ويمكن أن يقال: إن عثمان طلب إحضار الرقاع ممن هي عنده، وجمع منها، وعارض بما جمعه أبو بكر، وعارض بتلك الرقاع، أو جمع بين النظر في الجميع حالة النسخ، ففعل كل ذلك أو بعضه، استظهارًا ودفعًا لوهم من يتوهم خلاف الصواب، وسدًّا لباب القالة: إن الصحف غيرت أو زيد فيها ونقص، وما فعله مروان من طلبه الصحف من ابن عمر وتمزيقها - إن صح ذلك- فلم يكن لمخالفة بين الجمعين، إلا فيما يتعلق بترتيب السور، فخشي أن يتعلق متعلق بأنه في جمع الصديق غير مرتب السور، فسد الباب جملة»[1].

(١) «المرشد الوجيز»، ص: (٧٦).



المسألة السابعة

هل اختلف منهج عمل اللجنة الثانية عن الأولى؟

- «وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»، ففعلوا حتىٰ إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلىٰ حفصة»[1].

- «**فإن قلت: كيف يختلفون، وأمامهم المصحف ينقلون منه؟**

فالجواب: إن زيدًا لما كتب المصحف في عهد أبي بكر ﷺ لم يكن معه مثل هذه اللجنة التي يظن من اجتماعها علىٰ أمر اجتهادي -وهو رسم المصحف- أن تقع في اختلاف، وهذا يدلك علىٰ أن رسم المصحف لم يكن إلزامًا؛ لأن بينهم اختلاف تنوع في الكتابة -أي: الرسم-، وليس هذا بغريب في علم الكتابة البتة، وما روي من أنهم اختلفوا في لفظ «التابوت» هل يكتب بالتاء

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٧)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].

المفتوحة أو بالتاء المربوطة؛ فإنه يدل علىٰ ذلك النوع من الاختلاف، والله أعلم».

قلت: كذا قال الشيخ مساعد الطيار، وهو متسق مع قول الشيخ عبد العزيز القاري في الأحرف السبعة وعلاقتها بالجمع، ويرىٰ غيره أن جهة الاختلاف هي في اختيار حرف واحد يكتب من بين السبعة وإيثار حرف قريش علىٰ غيره.



المسألة الثامنة

هل احتوى الجمع على الأحرف السبعة جميعها؟

فقد كان الاختلاف إذن هو سبب هذا الجمع، ولكن الرواية لا تظهر لنا نوع الخلاف المقصود أو أنموذجًا منه، ومن هنا حصل الخلاف بين أهل العلم قديمًا وحديثًا في الوظيفة التي قام بها هذا الجمع.

- **قال ابن الجزري**: «وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة علىٰ جميع الأحرف السبعة، فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها: فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلىٰ أن المصاحف العثمانية مشتملة علىٰ جميع الأحرف السبعة، وبنوا ذلك علىٰ أنه لا يجوز علىٰ الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصحابة علىٰ نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر وإرسال كل مصحف منها إلىٰ مصر من أمصار المسلمين وأجمعوا علىٰ ترك ما سوىٰ ذلك، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهىٰ عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يجمعوا علىٰ ترك شيء من القرآن، وذهب جماهير

العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلىٰ أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة علىٰ ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ علىٰ جبرائيل عليه السلام متضمنة لها لم تترك حرفًا منها»[1].

* **تنبيه**: قول ابن الجزري: «وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة؛ ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ما سوىٰ ذلك».

- **يدل علىٰ أنه يرىٰ أن الجمع العثماني يحتوي علىٰ:**

(١) جميع الأحرف التي قرئ بها في العرضة الأخيرة.

(٢) بعض الأحرف التي لم يقرأ بها في العرضة الأخيرة ولكن الصحابة تيقنوا صحتها وعدم نسخها فوضعوا لاحتمال الرسم لها.

* **قلت: والأقوال في المسألة أكثر مما ذكر ابن الجزري، بل الأقوال في تلك المسألة أربعة:**

- **أولًا: قول الإمام الطبري.**

- **ذهب الطبري** رحمه الله **إلىٰ** أن المراد بالأحرف السبعة التي نزل

---

(١) انظر: [«النشر»: (١/ ٣١)].

بها القرآن هي نزول المعنىٰ الواحد بألفاظ متعددة كما مثل له ابن مسعود بقوله: «إنما هو كقول أحدكم: هلم، وتعال، وأقبل»؛ فأخرج بذلك اختلاف هيئة النطق من أن تكون من الأحرف السبعة المنزلة.

- **وعليه فقد كان تصور الإمام الطبري لوظيفة الجمع العثماني** هو أن عثمان ﷺ أثبت حرفًا واحدًا من هذه الألفاظ المتعددة وأهدر الباقي، وبقية الأحرف هذه «لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة، وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته وحفظه، بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها علىٰ التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل، أوجبت عليها الثبات علىٰ حرف واحد، قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه علىٰ قارئه، بما أذن له في قراءته به»[1].

- **ثانيًا: قول جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين.**

- **وذهبوا إلىٰ** اشتمال الجمع العثماني علىٰ جميع الأحرف

---

(١) انظر: [«تفسير الطبري»: (١/٤٩)].

السبعة، وأن هذا الجمع لم يترك سوىٰ ما لم يثبت تنزيله أصلًا وهو اختيار الباقلاني.

- **ثالثًا: قول فريق من علماء السلف والخلف**[1].

- وذهبوا إلىٰ احتواء الجمع العثماني بمصاحفه علىٰ الأحرف السبعة التي تم إقرارها في العرضة الأخيرة، وأن هذه الأحرف فرقت في المصاحف وفق ما يحتمله الرسم العثماني، وأن غرض الجمع فقط هو تفادي الأحرف المنسوخة، واستيعاب المحفوظة في رسم واحد مكتوب.

ويمكننا أن نسوق مثالًا لهذا القول وأثره في تصور وظيفة الجمع الثاني بقول الشيخ فهد الرومي: «فكتبت اللجنة مصاحف متعددة، بالمنهج الآتي:

(١) جردوا المصاحف كلها من النقط والشكل من أولها إلىٰ آخرها.

(٢) وحدوا رسمها فيما يلي:

أ- الكلمات التي لا تقرأ إلا بوجه واحد، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ب- الكلمات التي تقرأ بأكثر من وجه، وكتابتها برسم واحد توافق قراءتها بوجوه مختلفة، موافقة حقيقة وصريحة، ويساعد علىٰ ذلك تجردها من النقط والشكل، نحو: «يكذبون» بالتخفيف،

---

(١) [«معاني الأحرف السبعة»؛ لأبي الفضل الرازي: (٣١٩-٣٢٢)].

وبالتشديد، و«فتبينوا»، و«فتثبتوا»، و«ننشزها» بالزاي المنقوطة أو بالراء المهملة.

ج- الكلمات التي تقرأ بأكثر من وجه، وكتابتها برسم واحد توافق قراءتها بوجوه مختلفة تقديرًا واحتمالًا، نحو: «ملك» بحذف الألف وبإثباتها، حيث تحذف الألف وتثبت، حيث تحذف الألف من كلمات كثيرة اختصارًا لكثرة ورودها فيها، وهي لا تقرأ إلا بوجه واحد، نحو: «الله»، «الرحمن»، «العلمين»، في مثل الكلمات والأمثلة المذكورة أعلاه كان رسمها واحدًا دون اختلاف.

(٣) أما الكلمات التي لا يدل رسمها علىٰ أكثر من قراءة؛ فإنهم كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل علىٰ قراءة، وفي بعض آخر برسم آخر يدل علىٰ قراءة ثانية، كقراءة «وصىٰ» بالتضعيف و«أوصىٰ» بالهمز، وكذلك قراءة: ﴿تجري تحتها الأنهار﴾ [التوبة: ١٠٠]، بحذف لفظ: «من» قبل «تحتها»، أو بزيادتها.

- يقول العلامة الزرقاني: «والذي دعا الصحابة إلىٰ انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله ﷺ بجميع وجوه قراءاته، وبكافة حروفه التي نزل عليها، فكانت هذه الطريقة أدنىٰ إلىٰ الإحاطة بالقرآن علىٰ وجوهه كلها، حتىٰ لا يقال: إنهم أسقطوا شيئًا من قراءاته، أو منعوا أحدًا من القراءة بأي حرف شاء، علىٰ حين أنها كلها منقولة نقلًا متواترًا

عن النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ يقول: «فأي ذلك قرأتم؛ أصبتم، فلا تماروا»[1].

(٤) مصير المصاحف والصحف المخالفة للمصاحف العثمانية:

بعد أن تم نسخ المصاحف العثمانية بالكيفية التي أوضحناها سابقًا، أَمَرَ أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بإرسالها إلىٰ الأقطار الإسلامية الشهيرة، وأرسل مع كل مصحف مُقْرِئًا من الذين توافق قراءته في أغلبه قراءة أهل ذلك القُطر، وذلك لأن التلقي أساس في قراءة القرآن.

- **قال ابن الجزري:** «فكتب منها عدة مصاحف: فوجه بمصحف للبصرة، ومصحف إلىٰ الكوفة، ومصحف إلىٰ الشام، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا الذي يقال له الإمام، ووجه بمصحف إلىٰ مكة، ومصحف إلىٰ اليمن، ومصحف إلىٰ البحرين».

- **وقيل:** «إنها أربع نسخ»، **قال أبو عمرو الداني:** «أكثر العلماء علىٰ أن عثمان لما كتب المصاحف جعله علىٰ أربع نسخ، وبعث إلىٰ كل ناحية واحدًا: الكوفة، والبصرة، والشام، وترك واحدًا عنده».

---

(١) «إسناده صحيح»: [أخرجه الإمام أحمد: (٤/ ٢٠٤، وغيره)، وغيره؛ فانظر: [«السلسلة الصحيحة»، رقم: (١٥٢٣)]].

وقيل: «إنها خمس نسخ»، قال ابن حجر: «فالمشهور أنها خمسة»، وقرره السيوطي في الإتقان.

وأمر أن يحرق كل ما عداها من الصحف أو المصاحف الشخصية الموجودة لدىٰ الصحابة مما تخالفها؛ ليستأصل بذلك سبب الخلاف والنزاع بين المسلمين في قراءة كتاب الله، فاستجاب لذلك الصحابة ﷺ، فجمعت المصاحف والصحف وحرقت أو غسلت بالماء.

- **ففي صحيح البخاري:** «حتىٰ إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلىٰ حفصة، وأرسل إلىٰ كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»(١).

(٥) مزايا المصاحف العثمانية:

- الاقتصار علىٰ ما ثبت بالتواتر، دون ما كانت روايته آحادًا.
- إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العرضة الأخيرة.
- ترتيب السور علىٰ الوجه المعروف الآن، بخلاف صحف أبي بكر ﷺ فقد كانت مرتبة الآيات دون السور.
- كتابتها بطريقة تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف

---

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (جمع القرآن)، رقم: (٤٩٨٧)]، والترمذي: [(أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ)، باب: (ومن سورة التوبة)، رقم: (٣١٠٤)].

التي نزل عليها القرآن بعدم إعجامها وشكلها، ومن توزيع وجوه القراءات علىٰ المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد.

- تجريدها من كل ما ليس قرآنًا، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحًا لمعنىٰ، أو بيانًا لناسخ ومنسوخ، أو نحو ذلك»[1].

- **رابعًا: قول مكي ابن أبي طالب.**

وحاصله أن المصحف قد كتب علىٰ حرف واحد، وأنه قد رفع الخلاف بهذه الكتابة سدًّا لباب الفتنة بتغير رسم المصاحف؛ لكن لما كان هذا الحرف الواحد محتملًا رسمه لأكثر من حرف جازت القراءة بكل حرف يوافق الرسم؛ لعدم تَيَقُّننَا ما هو الحرف الذي أراد عثمان جمع الناس عليه.

- **يقول:** «وكان المصحف قد كتب علىٰ لغة قريش، علىٰ حرف واحد؛ ليزول الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولم ينقط ولا ضبط، فاحتمل التأويل لذلك.

وإذا كان المصحف، بلا اختلاف كتب علىٰ حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، علىٰ لغة واحدة، والقراءة التي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست إذًا هي السبعة أحرف، التي نزل بها القرآن كلها.

ولو كانت هي السبعة كلها، وهي موافقة للمصحف؛ لكان

---

(١) انظر: [«جمع القرآن في عهد الخلفاء الراشدين»، ص: (٣٥،٣٢)].

المصحف قد كتب علىٰ سبع قراءات، ولكان عثمان ﷺ، قد أبقىٰ الاختلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس علىٰ المصحف، ليزول الاختلاف.

فصح من ذلك أن الذي يقرأ به الأئمة، وكل ما صحت روايته مما يوافق خط المصحف، إنما هو كله حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وافق لفظها -علىٰ اختلافه- خط المصحف، وجازت القراءة بذلك، إذ هو غير خارج عن خط المصاحف التي وجه بها عثمان إلىٰ الأمصار، وجمعهم علىٰ ذلك.

وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن بالإجماع علىٰ خط المصحف.

فالمصحف كتب علىٰ حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطًا، ولا مضبوطًا، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية، **إذ لا يخلو أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف، التي تخالف الخط:**

- إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده إذ كتب المصحف.

فلابد أن يكون، إنما أراد لفظًا واحدًا أو حرفًا واحدًا، لكنا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته، مما يحتمله ذلك الخط لنتحرىٰ مراد عثمان ﷺ، ومن تبعه من الصحابة وغيرهم.

ولا شك أن ما زاد علىٰ لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه،

ليس مما أراد عثمان، فالزيادة لابد أن تكون من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، فإن لم تكن كذلك، وقد صح أن عثمان لم يردها كلها إذ كتب المصحف، إنما أراد حرفًا واحدًا، فهي إذن خارجة عن مراد عثمان، وعن السبعة الأحرف.

والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة، وبما لم يرد عثمان منها، ولا من تبعه إذ كتب المصحف فقد غير كتاب الله وبدله، ومن قصد إلىٰ ذلك فقد غلط.

وقد أجمع المسلمون علىٰ قبول هذه القراءات، التي لا تخالف المصحف.

ولو تركنا القراءة بما زاد علىٰ وجه واحد من الحروف، لكان لقائل أن يقول:

لعل الذي تركت هو الذي أراد عثمان، فلابد أن يكون ذلك من السبعة الأحرف، التي نزل بها القرآن علىٰ ما قلنا»[1].

---

(١) انظر: [«الإبانة عن معاني القراءات»، ص: (٣٥)].



المسألة التاسعة

ما النتيجة العملية التي ترتبت على هذا الجمع؟

- «وأرسل إلىٰ كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق».

«إن هذا الإلزام أمر مهم للغاية، فهذا القرآن الذي قرأ به رسول الله ﷺ وكتب في عهده، وكانت عليه العرضة الأخيرة، وجمعه أبو بكر رضي الله عنه في مصحف، ثم نسخت منه اللجنة التي اختارها عثمان رضي الله عنه، وما عداه فهو مما ترك في العرضة الأخيرة، ولم يقرأ به، ومن ذلك عدد لا بأس به من الآيات التي حكىٰ الصحابة أنها كانت مما يقرأ في عهد النبي ﷺ وبقيت حتىٰ الإلزام بهذا الجمع؛ لأنه ليس كل واحد من الصحابة بلغه ما ترك من النازل علىٰ رسول الله ﷺ، ولا زال يحفظه ويقرأ به، ولكن لما أجمع الصحابة علىٰ هذا المصحف، علم أنه هو الذي ثبت في العرضة الأخيرة فحسب، وما عداه مما قد تنقله كتب الآثار يكون مما ترك لا محالة، والله أعلم.

وهذا الإلزام سيكون حاسمًا قاطعًا للخلاف؛ لاتفاق المصدر، فلو خرج شامي وعراقي مرة أخرىٰ، وأثبت كل واحد منهما قراءته بما بعث به عثمان ﵁؛ فإن الحال هنا إلىٰ أن الصادر عن المدينة مما اتفق عليه الصحابة أنه قرآن بهذا الاختلاف الثابت فيه، أما قبل ذلك فلم يكن لهم مرجع معين، فكل ينسب القراءة إلىٰ من قرأ عليه من الصحابة، وهم يقرؤون بالثابت والمتروك لعدم علمهم بتركه.

وبهذا يتضح خلاف عمل عثمان ﵁ عن عمل أبي بكر ﵁»[1].

---

(١) انظر: [المحرر في علوم القرآن»، ص: (١٦٢)].



المسألة العاشرة

ما الموقف الذي اتخذه الصحابة من هذا الجمع؟

* روىٰ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام عن مصعب بن أبي وقاص قال: «أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك»، أو قال: «لم يعب ذلك أحد»[1].

* قال أبو عبيد: «ويحكم بالكفر علىٰ الجاحد لهذا الذي بين اللوحين، خاصة وهو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار، وإسقاط لما سواه، ثم أطبقت عليه الأمة، فلم يختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتوارثه القرون بعضها عن بعض، وتتعلمه الولدان في المكتب. وكانت هذه إحدىٰ مناقب عثمان العظام»[2].

* وقال أبو شامة المقدسي: «كتبت المصاحف باتفاق من

---

(١) «إسناده صحيح»: أخرجه الإمام أبو عبيد في «فضائل القرآن»، ص: (٢٨٤)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة»: (٣/ ١٠٠٤)، من طريق: عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن مصعب به. قال ابن كثير: «هذا إسناد صحيح». انظر: «فضائل القرآن لابن كثير»، ص: ٧٨).

(٢) انظر: [«فضائل القرآن»، ص/ (٣٢٥)].

الصحابة ﷺ بالمدينة، ونفذت إلىٰ الأمصار، وأمروا باتباعها وترك ما عداها، فأخذ الناس بها»[1].

* **وقال الطبري، بعد ذكر عدد من الروايات في جمع عثمان بن عفان ﷺ:** «وما أشبه ذلك من الأخبار، التي يطول باستيعاب جميعها الكتاب، والآثار الدالة علىٰ أن إمام المسلمين، وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه، جمع المسلمين، نظرًا منه لهم، وإشفاقًا منه عليهم، ورأفة منه بهم، حذار الردة من بعضهم بعد الإسلام، والدخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله ﷺ من رسول الله ﷺ النهي عن التكذيب بشيء منها، وإخباره إياهم، أن المراء فيها كفر، فحملهم رحمة الله عليه إذ رأىٰ ذلك ظاهرًا بينهم في عصره، وبحداثة عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله ﷺ إياهم، بما أمن عليهم معه عظيم البلاء في الدين، من تلاوة القرآن علىٰ حرف واحد، وجمعهم علىٰ مصحف واحد، وحرف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم علىٰ كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه، فاستوثقت له الأمة علىٰ ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية»[2].

* **وقال النووي:** «اعلم أن القرآن العزيز كان مؤلَّفًا في زمن النبي ﷺ: علىٰ ما هو في المصاحف اليوم، ولكن لم يكن

---

(١) انظر: «إبراز المعاني» (ص/٥).

(٢) انظر: «جامع البيان»، للطبري (١/ ٥٩).

مجموعًا في مصحف، بل كان محفوظًا في صدور الرجال، فكان طوائف من الصحابة يحفظونه كله، وطوائف يحفظون أبعاضًا منه، فلما كان زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقُتل كثيرٌ من حملة القرآن؛ خاف موتَهم، واختلاف مَن بعدهم فيه، فاستشار الصحابة رضي الله عنهم في جمعه في مصحف، فأشاروا بذلك؛ فكتبه في مصحف، وجعله في بيت حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها، فلما كان في زمن عثمان رضي الله عنه وانتشر الإسلام؛ خاف عثمان وقوع الاختلاف المؤدي إلىٰ ترك شيء من القرآن أو الزيادة فيه؛ فنسخ من ذلك المجموع الذي عند حفصة الذي أجمعت الصحابة عليه مصاحف وبعث بها إلىٰ البلدان وأمر بإتلاف ما خالفها وكان فعله هذا باتفاق منه ومن علي بن أبي طالب وسائر الصحابة وغيرهم - رضي الله عنهم»[1].

* وقال ابن تيمية: «وقد اتفقوا علىٰ نقل هذا المصحف الإمام العثماني وترك ما سواه حيث أمر عثمان بنقل القرآن من الصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبا القرآن فيها ثم أرسل عثمان بمشاورة الصحابة إلىٰ كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ما سوىٰ ذلك. قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهىٰ عن القراءة ببعض الأحرف السبعة»[2].

* قال ابن كثير: «وأمر بما عدا ذلك من مصاحف الناس أن يحرق؛ لئلا تختلف قراءات الناس في الآفاق، وقد وافقه الصحابة في عصره علىٰ ذلك، ولم ينكره أحد منهم»[3].

---

(١) انظر: «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص/ ٩٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٩٦).

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (ص/ ٧٧).



المسألة الحادية عشرة

كان لعبدالله بن مسعود ﷺ موقف من الجمع العثماني، فما هو توضيح هذا الأمر؟

* **قلت:** ولم يبق بعد النقول السابقة سوىٰ تحرير موقف الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، **والذي تمثل في:**

(١) رفضه تسليم مصحفه.

(٢) تحريضه الناس علىٰ عدم تسليم مصاحفهم.

(٣) مخالفته لصورة الجمع الأخيرة بحكه للمعوذتين من المصحف.

- **وسينتظم تحليلنا لموقفه في النقاط التالية[1]:**

(١) تشهد النصوص الثابتة أن عبد الله بن مسعود ﷺ رفض تسليم مصحفه للجنة الجمع العثماني، وأن السبب الأعظم لرفضه هو ثقته بما تحمَّله عن رسول الله ﷺ، وأنه يرىٰ لنفسه فضلًا وسبقًا

---

(١) وقد استفدت فيه من كلام الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه: «المقدمات الأساسية في علوم القرآن» ص: (١٥٢).

علىٰ زيد بن ثابت ﷺ، ودونك الروايات الثابتة في ذلك:

* **رویٰ البخاري من طريق شقيق بن سلمة، قال:** خطبنا عبد الله بن مسعود، فقال: «والله لقد أخذت من فيِّ رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم»، قال شقيق: فجلست في الحلق أسمع ما يقولون، فما سمعت رادًّا يقول غير ذلك[1].

- **وفي رواية:** «علىٰ قراءة من تأمروني أقرأ، «لقد قرأت علىٰ رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، وإن زيدًا لصاحب ذؤابتين يلعب مع الصبيان»[2].

- **وفي رواية:** لما أمر عثمان ﷺ في المصاحف بما أمر به، قام عبد الله بن مسعود خطيبًا، فقال: «أتأمروني أن أقرأ القرآن علىٰ قراءة زيد بن ثابت، فوالذي نفسي بيده، لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، وزيد بن ثابت عند ذلك يلعب مع الغلمان، ثم استحيىٰ مما قال، فقال: وما أنا بخيرهم، ثم نزل»، قال شقيق: فقعدت في الحلق فيها أصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم، فما سمعت أحدًا رد ما قال»[3].

---

(١) أخرجه البخاري: [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (القراء من أصحاب النبي ﷺ)، رقم: (٥٠٠٠)]، ومسلم: [كتاب: (فضائل الصحابة)، باب: (من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه ﷺ)، رقم: (٢٤٦٢)].

(٢) عند النسائي [كتاب: (الزينة) في: (الذؤابة)،رقم (٥٠٦٣)].

(٣) عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: [باب: (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في قوله لأبي بن كعب ﷺ: أمرت أن أقرأ عليك)، رقم: (٥٥٩٥)].

- وروىٰ أبو عبيد القاسم بن سلام، عن عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة، قال: أتىٰ علي رجل، وأنا أصلي، فقال: «ثكلتك أمك ألا أراك تصلي وقد أمر بكتاب الله أن يمزق؟». قال: فتجوزت في صلاتي، وكنت لا أحبس، فدخلت الدار فلم أحبس، ورقيت فلم أحبس، فإذا أنا بالأشعري وإذا حذيفة وابن مسعود يتقاولان، وحذيفة يقول لابن مسعود: «ادفع إليهم المصحف». فقال: «والله لا أدفعه». فقال: «ادفعه إليهم، فإنهم لا يألون أمة محمد إلا خيرًا». فقال: «والله لا أدفعه إليهم؛ أقرأني رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة وأدفعه إليهم؟ والله لا أدفعه إليهم»[1].

*** فهما إذن سببان حملا ابن مسعود رضي الله عنه علىٰ عدم دفع مصحفه:**

- **الأول:** اعتزازه بما تحمَّله عن رسول الله ﷺ، ودوَّنه في مصحفه وثِقَته التامة به، وإباؤه أن يحرق.

- **الثاني:** أنه يرىٰ نفسه أسبق وأولىٰ ممن وكل بالجمع، وهي حقيقة ثابتة حمله علىٰ بيانها الغضب، وإلا فقد استحيا من أن يتكلم عن نفسه بهذه الصورة، فلله در أصحاب محمد.

*** قال الذهبي:** «وقد ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان، ولله الحمد»[2].

---

(١) في «فضائل القرآن»، ص: (٢٨٥) من طريق: معاذ، عن ابن عون، عن عمر بن قيس، عن عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة، وهذا إسناد صحيح.

(٢) في «السير»: (١/ ٤٨٨).

- قلت: لم أقف علىٰ إسناد صحيح يفيد ذلك، وقد بوب ابن أبي داود في «المصاحف» باب: «رضاء عبد الله بن مسعود بجمع عثمان ﷺ المصاحف»، «لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به»[1].

- ولكن نقل أبو وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، قال: إني قد سمعت القرأة؛ فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما علمتم، وإياكم والاختلاف والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: «هلم، وتعال»[2].

- وقد يستدل بهذا علىٰ رجوعه، من جهة تبينه لكون مدار الخلاف علىٰ التنوع، وليس علىٰ تمسك القارئ بما حمل عن رسول الله ﷺ .

*** ويمكن الجواب عن حجج عبد الله بن مسعود ﷺ بالتالي:**

(١) قُدِّم زيد عليه؛ لأن النبي ﷺ ائتمنه علىٰ كتابة الوحي، وهذه خصلة تكفي وحدها لتقديم زيد، كيف وقد جمع القرآن والنبي ﷺ حي، وائتمنه أبو بكر الصديق وعمر الفاروق علىٰ الجمع

---

(١) كذا قال الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري» (٩/ ٤٩).

(٢) أثر صحيح: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، رقم: (٣٤ . فضائل القرآن)، وأبو عبيد في «الفضائل»، ص: (٣٦١)، و«غريب الحديث»: (٣/ ١٦٠)، وابن شبة: (٣/ ١٠٠٧)، وابن جرير: (١/ ٢٢)، والبيهقي في «السنن»: (٢/ ٣٨٥)، و«الشعب»، رقم: (٢٢٦٧)، والخطيب في «تاريخه»: (٥/ ١٢٦) من طريق الأعمش عن أبي وائل.
قلت: وإسناده صحيح.

الأول، وما اعترض ابن مسعود عليهما في ذلك.

وما ضر زيدًا أن يسبقه ابن مسعود بالسن أو بالإسلام أو التلقي لبعض سور القرآن تلقاها زيد من بعد مشافهة من رسول الله ﷺ، وخطها بيده!

(٢) ما قصد أحد من أصحاب النبي ﷺ لا عثمان ولا غيره الغض من منزلة ابن مسعود في الإسلام، بل فضله عندهم مجمع عليه، وإن اختاروا غيره لهذه الوظيفة.

(٣) شهوده العرضة الأخيرة لا ريب أنه من أسباب تفضيله وتقديمه في القرآن، لكنه نفسه لم يجعل شهوده لها مما يرجحه علىٰ زيد، كذلك ابن عباس لم يعدل عن قراءة زيد مع قوله المذكور، وإنما الفائدة في قول ابن عباس أن ما جاء في حرف ابن مسعود فهو غير منسوخ التلاوة.

علىٰ أن قول ابن عباس مقابل بما هو مشهور من كون قراءة الناس التي في هذه المصاحف هي العرضة الأخيرة.

*** ومن الدليل عليه حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، قال:** عرض القرآن علىٰ رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: «إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة»[1].

---

(١) حديث صحيح: أخرجه الروياني، رقم: (٨١٧، ٨٢٦)، والبزار، رقم: (٢٣١٥- كشف)، والحاكم، رقم: (٢٩٠٤)، من طرق حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، به. قال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ =

- **وعن محمد بن سيرين، قال:** «يرون -أو يرجون- أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءتين عهدًا بالعرضة الأخيرة»[1].

- **ووجه الجمع بين الأخبار هنا أن نقول:** حيث إن النبي ﷺ عرض عليه القرآن في عامه الذي توفي فيه مرتين باعتبار وقوع ذلك منه مع جبريل عليه السلام، أو مرات باعتبار وقوع العرض من الطرفين: (النبي ﷺ، وجبريل عليه السلام)؛ فيكون زيد حضر أحدها، وابن مسعود الأخرىٰ.

(٤) مستند زيد في الجمع إنما كان الصحف التي جمعها في عهد الصديق، ولم يعتمد حفظه أو حفظ غيره مجردًا.

كذلك؛ فإنه لم ينفرد بشيء غير التكليف بمسئولية وظيفة الجمع، وقد وافقه عثمان، حيث تم ذلك بإشرافه، وعلي بن

= شرط البخاري بعضه، وبعضه علىٰ شرط مسلم».

قلت: إسناده صحيح، الحسن هو البصري، لا يصح وصمه بالتدليس بالمعنىٰ الاصطلاحي، إنما كان كثير الإرسال، وثبت لقاؤه سمرة وسماعه منه، وغاية ما قيل: «كان حديثه عن سمرة صحيفة».

(١) أثر صحيح: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» من طريق أيوب السختياني، ص: (٢٥٧)، وابن شبة في «تاريخه»: (٣/ ٩٩٤) من طريق هشام بن حسان، كلاهما عن محمد بن سيرين، به، قلت: وإسناده صحيح.

وروي عن عبيدة السلماني، قال: «القراءة التي عرضت علىٰ النبي ﷺ في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم».

أخرجه ابن أبي شيبة، رقم: (٣٠٢٨٢)، والبيهقي في «الدلائل»: (٧/ ١٥٥)، وفيه ضعف يسير، وعبيد من أصحاب علي وابن مسعود، ومن قراء القرآن.

أبي طالب، وأبي بن كعب، وغيرهم من كبار الصحابة ممن تنتهي إليهم أسانيد قراءات القراء السبعة وغيرها من القراءات التي هي علىٰ وفاق المصحف في الرسم، بل إجماع الصحابة وعامة التابعين حاصل علىٰ ذلك، ما شذ عنهم غير ابن مسعود.

(٢) تحريض ابن مسعود الناس علىٰ عدم تسليم مصاحفهم بأن يغلوها فيأخذوها ولا يسلموها للإمام.

- **عن خمير بن مالك، قال**: أمر بالمصاحف أن تغير، قال: قال ابن مسعود: من استطاع منكم أن يغل مصحفه فليغله، فإنَّ مَن غَلَّ شيئًا جاء به يوم القيامة، قال: ثم قال: «قرأت من فم رسول الله ﷺ سبعين سورة»، أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ؟»(١).

- **قال الحافظ ابن حجر**: «وكأن مراد ابن مسعود بِغَلِّ المصاحف كتمها وإخفاؤها؛ لئلا تخرج فتعدم، وكأن ابن مسعود رأىٰ خلاف ما رأىٰ عثمان ومن وافقه في الاقتصار علىٰ قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك، أو كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها

---

(١) خبر حسن بطريقيه. أخرجه أحمد (١/ ٤١٤)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٥١)، والطبراني في «الكبير» (٨٤٣٤) من طريق: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن خمير بن مالك وهذا إسناده ضعيف؛ فخمير بن مالك، انفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي، ولم يوثقه غير ابن حبان، ولكن تابعه عليه أبو وائل شقيق بن سلمة كما في المصاحف (٥٨) ولكن ليس في روايته أن ابن مسعود غل مصحفه وإنما فيه مطالبته للناس أن يغلوا مصاحفهم.

دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فاته ذلك، ورأىٰ أن الاقتصار علىٰ قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده؛ اختار استمرار القراءة علىٰ ما كانت عليه»[1].

وامتناع ابن مسعود عن تسليم مصحفه، وأمره الناس بإخفاء مصاحفهم التي نسخوها لأنفسهم قبل المصحف الإمام، هو نتيجة متصورة لموقفه المتقدم شرحه من صنيع عثمان.

وكذلك الموقف من جهة أمير المؤمنين عثمان؛ فإنه قصد بالجمع أن يجمع الناس علىٰ مصحف واحد، ولا يتأتىٰ ذلك وهو يدعهم يحتفظون بما عندهم من القراءات والحروف مما لا يأتي علىٰ وفاقه.

والموقف العام من الصحابة كان متفقًا مع رأيه، سوىٰ ابن مسعود، وعابوا علىٰ ابن مسعود صنيعه.

- **قال مصعب بن سعد**: «أدركت أصحاب النبي ﷺ حين شقق عثمان رضي الله عنه المصاحف؛ فأعجبهم ذلك»، أو قال: «لم ينكر ذلك منهم أحد»[2].

- **وقال الزهري**: «بلغني أن ذلك كره من مقالة ابن مسعود،

---

(١) في «فتح الباري» (٩/ ٤٩).

(٢) أثر صحيح: أخرجه أبو عبيد في «الفضائل»، ص: (٢٨٤)، وابن شبة: (٣/ ١٠٠٤)، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن مصعب، به. قلت: وهذا إسناد صحيح.

كرهه رجال من أفاضل أصحاب النبي ﷺ»[١].

وتقدم أمر حذيفة لابن مسعود بأن يدفع مصحفه لمن كلفه أمير المؤمنين بإزالة المصاحف بالكوفة، وامتنع ابن مسعود.

وهذا أبو الدرداء، وهو سيد أهل الشام، وأحد من تنتهي إليهم قراءة ابن عامر، يبلغه صنيع ابن مسعود، فلا يرضاه، قال علقمة بن يزيد النخعي: قدمت الشام، فلقيت أبا الدرداء، فقال: «كنا نعد عبد الله حنانًا، فما باله يواثب الأمراء؟»[٢].

(٣) فهل رضي ابن مسعود رضي الله عنه عن صورة الجمع النهائية، فلم يخالف في شيء منها؟

- الجواب: لا.

- **فعن عن زر، قال: سألت أبي بن كعب، قلت:** يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أبي: «سألت رسول الله ﷺ، فقال لي: «**قيل لي؛ فقلت**»، قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ»[٣].

---

(١) أثر صحيح: أخرجه أبو عبيد، ص: (٢٨٣)، والترمذي، رقم: (٣١٠٣)، وابن أبي داود في «المصاحف»، ص: (١٧)، وابن عساكر: (٣٣/ ١٣٩) بإسناد صحيح إلى الزهري.

(٢) أثر صحيح: أخرجه ابن أبي داود، ص: (١٨)، وابن عساكر: (٣٣/ ١٤٠) من طريق عبد السلام بن حرب عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري: [كتاب: (التفسير)،باب: (سورة قل أعوذ برب الناس) رقم: (٤٩٧٧)].

- وفي رواية: «قلت لأبي: إن أخاك يحكهما من المصحف، قيل لسفيان: ابن مسعود؟ فلم ينكر قال: سألت رسول الله ﷺ، فقال: «قيل لي، فقلت»، فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ. قال سفيان: يحكهما: المعوذتين، وليسا في مصحف ابن مسعود»، كان يرىٰ رسول الله ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته»، فظن أنهما عوذتان، وأصر علىٰ ظنه، وتحقق الباقون كونهما من القرآن، فأودعوهما إياه»[1].

- وعن عبد الرحمن بن يزيد، قال: «كان عبد الله، يحك المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله»[2].

- وفي رواية: «لا تخلطوا فيه ما ليس منه»[3].

---

(١) إسنادها صحيح. أخرجها أحمد (٥/ ١٣٠).

(٢) إسناده صحيح. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/ ١٣٠) من طريق: محمد بن الحسين بن أشكاب، حدثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن، حدثنا أبي، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، وهذا إسناد صحيح، وأخرجه الطبراني (٩١٥٠) من طريق علي بن الحسين بن إشكاب، عن محمد بن أبي عبيدة بن معن، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني (٩١٤٨) من طريق سفيان بن سعيد الثوري، و(٩١٤٩) من طريق شعبة بن الحجاج، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، به.

(٣) إسنادها صحيح. أخرجها ابن أبي شيبة في «مصنفه» [كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (في المعوذتين) رقم: (٣٠١٩٦)]، من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد به. عن الطبراني: (٩١٥١) من طريق محمد بن موسىٰ الحرشي، عن عبد الحميد بن حسن، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن =

- **وروىٰ البزار عن علقمة، عن عبد الله، أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول:** «إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما»، وكان عبد الله لا يقرأ بهما، وهذا الكلام لم يتابع عبد الله عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة وأثبتتا في المصحف»[1].

* **قلت:** وهذه الأخبار دالة علىٰ أن أهلية ابن مسعود ﷺ لم تمنعه من الخطأ، بألا يضبط ما نزل تعوذًا وقرآنًا، فظنه نزل تعوذًا فحسب.

- **حلَّلَ ابن حجر ﷺ هذا الأمر، وذكر ما له وما عليه، فقال:** «وقد تأول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب «الانتصار»، وتبعه عياض وغيره ما حكي عن ابن مسعود، **فقال:** «لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف؛ فإنه كان يرىٰ أن لا يكتب في المصحف شيئًا إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك»، **قال:** «فهذا تأويل منه وليس جحدًا لكونهما قرآنًا»، وهو تأويل حسن، إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها: «ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله»، نعم يمكن حمل لفظ كتاب

= حبيب السلمي، عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: لا تخلطوا بالقرآن ما ليس فيه، فإنما هما معوذتان تعوذ بهما النبي ﷺ: (قل أعوذ برب الفلق) و(قل أعوذ برب الناس). وكان عبد الله يمحوهما من المصحف.

(١) انظر: [«مسند البزار»: (٥/٢٩) برقم: (١٥٨٦) وإسناد الخبر الذي فيه حسن].

الله علىٰ المصحف، فيتمشىٰ التأويل المذكور، وقال غير القاضي: «لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيتهما، وإنما كان في صفة من صفاتهما» انتهىٰ. وغاية ما في هذا أنه أبهم ما بيَّنه القاضي ومن تأمل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استبعد هذا الجمع، وأما قول النووي في شرح المهذب أجمع المسلمون علىٰ أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منهما شيئًا؛ كفر وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ففيه نظر، **وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد ابن حزم، فقال في أوائل «المحلىٰ»**: «ما نقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين، فهو كذب باطل»، **وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره**: «الأغلب علىٰ الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل»، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة، والتأويل محتمل، **والإجماع الذي نقله**: إن أراد شموله لكل عصر؛ فهو مخدوش، وإن أراد استقراره؛ فهو مقبول، **وقد قال ابن الصباغ في الكلام علىٰ مانعي الزكاة**: «وإنما قاتلهم أبو بكر علىٰ منع الزكاة، ولم يقل إنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفروا؛ لأن الإجماع لم يكن استقر»، قال: «ونحن الآن نكفر من جحدها»، **قال**: «وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك»، **وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي، فقال**: «إن قلنا إن كونهما من القرآن كان متواترًا في عصر ابن مسعود؛ لزم تكفير من أنكرهما، وإن قلنا إن كونهما من القرآن

كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود؛ لزم أن بعض القرآن لم يتواتر»، قال: «وهذه عقدة صعبة، وأجيب باحتمال أنه كان متواترًا في عصر ابن مسعود، لكن لم يتواتر عند ابن مسعود؛ فانحلت العقدة بعون الله تعالىٰ»[1].

* **قلت**: وهذه المسألة علىٰ إشكالها تثبت متانة الآلية التي اتبعها صحابة النبي ﷺ لضبط الجمع القرآني، وكيف أنها آلية لا تعتمد علىٰ حفظ وثقة صحابي بعينه، بل جمعت القرآن مكتوبًا ومحفوظًا بشهادة شاهدين في كل آية، بحيث يؤمن مثل هذا الخطأ الذي كان متوقع الحدوث لو سلك الصحابة آلية مجرد الثقة بحفظ صحابي بعينه ولو كان ابن مسعود رضي الله عنه .

- وابن مسعود لم يجحد أن تكونا مما أنزله الله، وإنما حسب أنهما دعاء أوحي إلىٰ رسول الله ﷺ .

- **فعن علقمة النخعي**، عنه: أنه كان يحك المعوذتين من المصحف، ويقول: «إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهما»[2].

---

(1) «فتح الباري»: (٨/ ٧٤٢).

(2) حديث حسن: أخرجه البزار في «مسنده»، رقم: (١٥٨٦)، والطبراني في «الكبير»: (٩/ ٢٦٩) من طريق حسان بن إبراهيم، عن الصلت بن بهرام، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

والسياق المذكور للبزار، وهو أجود من سياق الطبراني، إذ جاء نفي القراءة بهما عند الطبراني مدرجًا في جملة الحديث، فأوهمت أن النبي ﷺ لم يكن يقرأ بهما.

قلت: وإسناده حسن، حسان صدوق، وسائر الإسناد ثقات.

- وعن أبي عبد الرحمن السلمي، عنه، أنه كان يقول: لا تخلطوا بالقرآن ما ليس فيه، فإنما هما معوذتان تعوذ بهما النبي ﷺ: «قل أعوذ برب الفلق»، و«قل أعوذ برب الناس»، وكان عبد الله يمحوها من المصحف[1].

- فابن مسعود يعلم المعوذتين، ويقر بكون النبي ﷺ أمر بالتعوذ بهما، لكنه ينكر أن تكونا من القرآن، ولا ريب أن مثل هذا عظيم الخطر، لكنه رضي الله عنه خفيه أن تكونا قرآنًا، وغيره كان أعلم بهما وأنهما كانتا من القرآن، بل باتفاق الجميع، وكفىٰ به برهانًا علىٰ غلط ابن مسعود، فروايته للقرآن عن النبي ﷺ ناقصة، والفرد مهما بلغ في العلم والمعرفة؛ فإنه يفوته الشيء من ذلك، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

ولا يردن في خاطرك أن يكون ما ذكره ابن عباس من أن ابن مسعود شهد العرضة الأخيرة فعلم ما نسخ، فكانت المعوذتان مما نسخ، فإنهما لو كانتا كذلك في نظر ابن مسعود لكان ذلك أقوىٰ في حجته علىٰ نفيهما من المصحف، ولما احتاج أن يعلل نفيهما بكونهما دعاء أوحي إلىٰ النبي ﷺ ليستا بقرآن، ثم إن المنسوخ قرآن أيضًا لكنه نسخ، وليس هكذا قول ابن مسعود في المعوذتين.

---

(١) حديث صالح الإسناد: أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٦٨/٩) من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، به.
قلت: وإسناده صالح لا بأس به؛ لموافقته الحديث الذي قبله.

- فحاصل هذا أن ابن مسعود لم يعلم، وغيره قد علم، ومن علم حجة علىٰ من لم يعلم، ومما يبطل مذهب ابن مسعود في المعوذتين -إضافة إلىٰ مخالفته إجماع عامة الصحابة- أدلة أخرىٰ، منها:

* ما ثبت عن النبي ﷺ في الحديث صراحة أنهما قرآن، وأنه كان يقرأ بهما في الصلاة، كما جاء عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل علي آيات لم ير مثلهن: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ إلىٰ آخر السورة، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ إلىٰ آخر السورة»(١).

- وعنه، قال: اتبعت رسول الله ﷺ وهو راكب، فوضعت يدي علىٰ قدمه، فقلت: «أقرئني يا رسول الله سورة هود وسورة يوسف»، فقال: «لن تقرأ شيئًا أبلغ عند الله من ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾»(٢).

---

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد: (٤/١٤٤، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢)، ومسلم، رقم: (٨١٤)، والترمذي، رقم: (٢٩٠٤، ٣٣٦٤)، والنسائي، رقم: (٩٥٤، ٥٤٤٠)، والدارمي، رقم: (٣٣١٦) من طريق قيس بن أبي حازم، عن عقبة، به، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) حديث صحيح: أخرجه أحمد: (٤/١٤٩، ١٥٩)، والنسائي، رقم (٩٥٣، ٥٤٣٩) من طريق عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عمران أسلم، عن عقبة بن عامر.
وأخرجه أحمد: (٤/ ١٥٥)، والدارمي، رقم: (٣٣١٤) كلاهما عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقري، حدثنا حيوة، وابن لهيعة، قالا: سمعنا يزيد ابن أبي =

- **وعنه، قال**: كنت أقود برسول الله ﷺ ناقته في السفر، فقال لي: «يا عقبة، ألا أعلمك خير سورتين قرئتا؟»، **فعلمني**: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، **قال**: فلم يرني سررت بهما جدًّا، فلما نزل لصلاة الصبح صلىٰ بهما صلاة الصبح للناس، فلما فرغ رسول الله ﷺ من الصلاة؛ التفت إلي، فقال: «يا عقبة! كيف رأيت؟»[1].

*** وكان أبي بن كعب ﷺ حدث بموقف ابن مسعود من المعوذتين، فرده بما سمعوه من النبي ﷺ في ذلك:**

- **فعن زر بن حبيش، قال**: قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فقال: «أشهد أن

= حبيب يقول: حدثني أبو عمران، أنه سمع عقبة بن عامر.

قلت: وهذان إسنادان صحيحان، وابن لهيعة إذا روىٰ عنه أبو عبد الرحمن المقري فهو ثبت، كيف وقد تابعه حافظان من حفاظ المصريين؟

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد: (٤/١٤٩، ١٥٠، ١٥٣)، وأبو داود، رقم: (١٤٦٢)، والنسائي، رقم (٥٤٣٦) من طريق معاوية بن صالح، حدثنا العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عقبة. وأخرجه أحمد: (٤/١٤٤)، والنسائي، رقم: (٥٤٣٧) من طريق الوليد بن مسلم، والطحاوي في «المشكل»، رقم: (١٢٥) من طريق بشر بن بكر، قالا: حدثنا ابن جابر، عن القاسم، عن عقبة. وفي رواية بشر قول القاسم: «حدثني عقبة بن عامر». **قلت**: وهذه أسانيد صحيحة إلىٰ القاسم، وهو صدوق جيد الحديث، وقد سمع هذا من عقبة، وابن جابر اسمه: «عبد الرحمن بن يزيد بن جابر». وهذا الحديث الذي أوردت ههنا بعض سياقاته حديث متواتر عن عقبة، له عنه طرق عدة، لا يرتاب في صحته عنه من يفهم الحديث.

رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السلام قال له: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، فقلتها، فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ»[(١)].

وأبي بن كعب أحد الذين أمر النبي - ﷺ أن يؤخذ عنهم القرآن، وكان من المقدَّمين فيه بعد رسول الله ﷺ، وإليه انتهىٰ بعض أسانيد بعض القراء السبعة، كنافع، وابن كثير، وعاصم، وأبي عمرو، وهي علىٰ وفاق هذا المصحف، وفيه المعوذتان.

نعم؛ كان أبي ربما قرأ ببعض المنسوخ من القرآن، وربما كان ذلك في مصحفه[(٢)]؛ إلا أن المعوذتين لم تكونا من المنسوخ،

---

(١) حديث صحيح: أخرجه الشافعي في «السنن»، رقم: (٩٣)، وأحمد: (٥/ ١٣٠)، والحميدي، رقم: (٣٧٤)، والبخاري، رقم: (٤٦٩٢، ٤٦٩٣)، والطحاوي في «المشكل»، رقم: (١١٩)، والبيهقي في «الكبرىٰ»: (٢/ ٣٩٤) من طريق عاصم بن بهدلة، وعبدة بن أبي لبابة، سمعا زر بن حبيش، به. وأخرجه عبد الرزاق، رقم: (٦٠٤٠)، والشافعي كذلك، رقم: (٩٣)، وأحمد: (٥/ ١٢٩)، وابن أبي شيبة، رقم: (٣٠١٩٣)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»: (٥/ ١٢٩، ١٣٠)، والطحاوي، رقم: (١١٨، ١٢٠، ١٢١)، وابن حبان، رقم: (٧٩٧) من طريق عاصم، والبيهقي: (٢/ ٣٩٣، ٣٩٤) من طريق عبدة، به.

كما أخرجه أحمد: (٥/ ١٢٩) من طريق الثوري، عن الزبير بن عدي، عن أبي رزين، عن زر.

قلت: وإسناده صحيح، واسم أبي رزين مسعود بن مالك الأسدي.

(٢) مثاله ما تقدم في التعليق الماضي، ويدل عليه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «علي أقضانا، وأبي أقرؤنا، وإنا لندع كثيرًا من لحن أبي، وأبي يقول: «سمعت من =

بدلالة عدم رد ابن مسعود لهما بهذه الحجة، فقام بهذا الذي نقله القراء عن أبي وما ذكرناه عنه هاهنا من الرواية حجة لإبطال قول ابن مسعود بنفيهما من المصحف.

قال ابن تيمية: «وبعضهم كان حذف المعوذتين وآخر يكتب سورة القنوت.

وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر ومع هذا فلما لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر.

وأيضًا فإن الكتاب والسنة قد دل علىٰ أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا ومن بلغته

= رسول الله ﷺ فلا أدعه لشيء»، والله -تبارك وتعالىٰ- يقول: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]»، وفي رواية: «وقد نزل بعد أبي كتاب».

أخرجه أحمد: (٥/ ١١٣)، والبخاري، رقم: (٤٢١١، ٤٧١٩)، والنسائي في «التفسير»، رقم: (١٥)، وابن أبي شيبة، رقم (٣٠١٢٠)، وابن سعد: (٢/ ٣٣٩)، وابن شبة: (٢/ ٧٠٦)، ويعقوب بن سفيان: (١/ ٤٨١)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»: (٥/ ١١٣)، والحاكم، رقم: (٥٣٢٨)، وأبو نعيم في «المعرفة»، رقم: (٧٥٤)، والبيهقي في «المدخل»، رقم: (٧٧)، والدلائل: (٧/ ١٥٥)، وابن عساكر: (٧/ ٣٢٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال عمر، به.

والرواية الأخرىٰ لابن أبي شيبة، وابن سعد، وعبد الله بن أحمد، بسند صحيح.

جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا علىٰ إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية»[1].

وقد ثبت أن عددًا من القراء تحملوا القرآن عن ابن مسعود وفيه المعوذتان.

*** وهاهي أسانيد من روىٰ عنه القراءة:**

(١) عاصم بن أبي النجود، عنه حفص بن سليمان، وعنه أبو بكر ابن عباس، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ، ومن ضمن ما تلقفوه عنه: المعوذتان، والفاتحة[2].

(٢) حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة الذين أخذوا القراءة عرضًا عن سليمان الأعمش الذي كان يجود حرف ابن مسعود، والذي أخذه عن رسول الله ﷺ، وفيه: المعوذتان، والفاتحة[3].

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الذي تلقىٰ قراءة القرآن عن حمزة بسنده إلىٰ ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ، وفيه: المعوذتان، والفاتحة[4].

(٤) أبو محمد خلف بن هشام أبو محمد الأسدي البزار

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»: (١٢/٤٩٣).

(٢) «غاية النهاية في طبقات القرآن»: (١/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٣) السابق نفسه: (١/ ٢٦١، ٢٦٢).

(٤) السابق نفسه: (١/ ٥٣٥-٥٤٠).

البغدادي، أحد القراء العشرة والروايات عن سليم بن حمزة الذي تنتهي قراءته إلىٰ ابن مسعود، إلىٰ رسول الله ﷺ، وفيه: المعوذتان، والفاتحة[1].

- فإذا تبين ما سبق؛ فقد وضح أن ابن مسعود رضي الله عنه مر بمرحلتين؛ **المرحلة الأولىٰ**: لم يكن يرىٰ فيها أن المعوذتين من القرآن، **والمرحلة الثانية**: وهي ما استقر عليه كبقية الصحابة كان يرىٰ أنها من القرآن وأقرأ أصحابه علىٰ ذلك.

كما أن المأثور أن المعوذتين كانتا في مصحفه[2].

وقد قال أبو حيان -رحمه الله تعالىٰ-: «إنه صح عندنا بالتواتر قراءة عبد الله علىٰ غير ما ينقل عنه مما وافق السواد»[3].

* من المعلوم من سيرة ابن مسعود أن الله -تعالىٰ- قيض له

---

(١) السابق نفسه: (١/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «الفضائل»، ص: (٣١٨) عن محمد بن سيرين، قال: «كتب أبي في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد، وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين».

قلت: وإسناده صحيح إلىٰ ابن سيرين، وكذلك أخرج نحوه ابن شبة في «تاريخه»: (٣/ ١٠٠٩، ١٠١٠) بإسناد آخر صحيح عنه. والسورتان اللتان كانتا في مصحف أبي وليستا في مصاحف المسلمين من المنسوخ تلاوة، فإنهما لو كانتا ضمن المكتوب من الوحي لكتبهما زيد ومن كان معه، ولكانتا في جملة ما أقرأه أبي لمن حمل عنه القراءة ممن ترجع إليهم روايات بعض السبعة.

(٣) انظر: [«البحري المحيط»: (٣/ ٢٤٠)، و(٥/ ٥٤٣)، و(٦/ ٢٥)، و(٦/ ١٠٦)، و(٦/ ٤٠١)].

أصحابًا من بعده من سادة التابعين قاموا بعلمه، فلم يأت عن أحد من هؤلاء موافقة ابن مسعود في رأيه هذا، مما يؤكد الشذوذ والغلط المتيقن فيه.

- فعن إبراهيم النخعي وإليه المنتهىٰ في علم ابن مسعود، قال: قلت للأسود: «من القرآن هما؟»، قال: «نعم»، يعني: المعوذتين[1].

---

(١) أثر صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة، رقم: (٣٠١٩٧) بإسناد صحيح، والأسود هو ابن يزيد النخعي، من أخص أصحاب ابن مسعود، وأعلمهم.



المسألة الثانية عشرة

هل كان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه موقف من الجمع؟

إنما أفردنا موقف أمير المؤمنين هنا؛ لأنه إذا ثبت رضاه عن عملية الجمع = كان في ذلك حجة علىٰ بعض الفرق المنتسبة لمحبته الطاعنة في الجمع القرآني.

- فنقول: ثبت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما يدل علىٰ رضاه عن عملية الجمع الأول والثاني.

- أما رضاه عن الجمع الأول زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيدل عليه ما رواه عبد خير عن علي رضي الله عنه قال: «رحم الله أبا بكر! هو أول من جمع بين اللوحين»[1].

- وفي رواية: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر؛

---

(١) إسناده صحيح. أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»: (١/ ٣٥٤، ٢٣٠)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن»، ص: (٢١٧)، وهو في «المصاحف» لابن أبي داود: (١٥)، ومصنف ابن أبي شيبة: [كتاب فضائل القرآن . باب أول من جمع القرآن، رقم: (٣٠٢٢٩)]، من طريق: سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي به. قال ابن كثير: «هذا إسناد صحيح»، وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده حسن».

فإنه أول من جمع بين اللوحين».

- وأما رضاه عن الجمع الثاني فيدل عليه ما رواه سويد بن غفلة قال: سمعت عليًا يقول: «رحم الله عثمان، لو وليته؛ لفعلت ما فعل في المصاحف»[1].

- وقال عمر بن شبة في «تاريخ المدينة»: «حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا محمد بن أبان، قال: أخبرني علقمة بن مرثد، قال: سمعت العيزار ابن جرول الحضرمي، يقول: لما خرج المختار كنا هذا الحي من حضرموت أول من معه، فأتانا سويد بن غفلة فقال: إن لكم علينا حقًّا، وإن لكم جوارًا، وقد بلغني أنكم تسرعتم إلىٰ هذا الرجل فوالله لا أحدثكم إلا بشيء سمعته منه: أقبلت ذات يوم فغمزني غامز من خلفي فالتفت فإذا المختار، فقال: أيها الشيخ، ما بقي في قلبك من حب ذاك الرجل -يعني عليًا- قلت: إني أشهد الله أني أحبه بقلبي وسمعي وبصري ولساني، قال: ولكني أشهد الله أني أبغضه بقلبي وبصري وسمعي -وأحسبه قال وبلساني- فقلت: أبيت والله إلا تثبيطًا عن آل محمد وترتيبًا لنقبل حراق -أو إحراق- المصاحف، قال: فوالله لا أحدثكم إلا بشيء سمعته من علي: سمعته يقول: «اتقوا الله في عثمان ولا تغلوا فيه، ولا تقولوا حراق المصاحف، فوالله ما

---

(١) هو في «المصاحف» لابن أبي داود: (٧٨، ٣٩، ٤٠)، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد، ص: (٢٢٠) من طريق: شعبة عن علقمة بن مرثد عن رجل عن سويد بن غفلة، وإسناده ضعيف لإبهام هذا الراوي.

فعل إلا عن ملأ منا أصحاب محمد، دعانا فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضكم يقول: قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرًا، وإنكم إن اختلفتم اليوم كان لمن بعدكم أشد اختلافًا»، قلنا: فما ترىٰ؟ قال: «أن أجمع الناس علىٰ مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف»، قلنا: فنعم ما رأيت، قال: «فأي الناس أقرأ؟»، قالوا: زيد بن ثابت، قال: «فأي الناس أفصح وأعرب؟» قالوا: سعيد بن العاص، قال: «فليكتب سعيد وليمل زيد»، قال: فكانت مصاحف بعث بها إلىٰ الأمصار، قال علي: «والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل»[1].

---

(١) حسن: يرويه علقمة بن مرثد واختلف عنه. فقال شعبة عن علقمة بن مرثد عمن سمع سويد بن غفلة عن علي. أخرجه من طريقه أبو عبيد في «فضائل القرآن»، ص: (١٥٧)، وابن أبي داود في «المصاحف» رقم: (٦٢)، ومن طريقه ابن عساكر: (٣٩/ ٢٤٥، وغيره). وقال محمد بن أبان عن علقمة عن العيزار بن جرول عن سويد بن غفلة. أخرجه من طريقه ابن شبة في «تاريخ المدينة»: (٣/ ٩٩٤، ٩٩٥)، وابن أبي داود في «المصاحف»، رقم: (٦٢)، ومن طريقه ابن عساكر: (٣٩/ ٢٤٧)، والبيهقي: (٢/ ٤٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٣٩/ ٢٤٥)، والآجري في «الشريعة»، رقم: (١٢١٨). وذكر الدارقطني الاختلاف في «العلل»، رقم: (٣٧٨)، وقال عن طريق محمد بن أبان: هو المحفوظ. و«محمد بن أبان» هو الكوفي الجعفي، له ترجمة في «تعجيل المنفعة»، رقم: (٩٢٢)، و«لسان الميزان»: (٥/ ٣١)، وضعفه كافة الأئمة النقاد. وحكم عليه بالضعف المطلق، الهيثمي في «المجمع»: (٢/ ١٨١، وغيره)، والحافظ في «مختصر زوائد مسند البزار»: (٢/ ٩٤٥)، والشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (١٢/ ٥٩٣). والذي يظهر لي أن ضعفه يدور علىٰ سببين: =

* قلت: وهذا نص عال نفيس في رضا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن عمل أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه ودفاعه عنه.

= ١- الوهم، ودليل ذلك:

- قول البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤): «يتكلمون في حفظه».

- وقول ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٦٠): «كان ممن يقلب الأخبار، وله الوهم الكثير في الآثار».

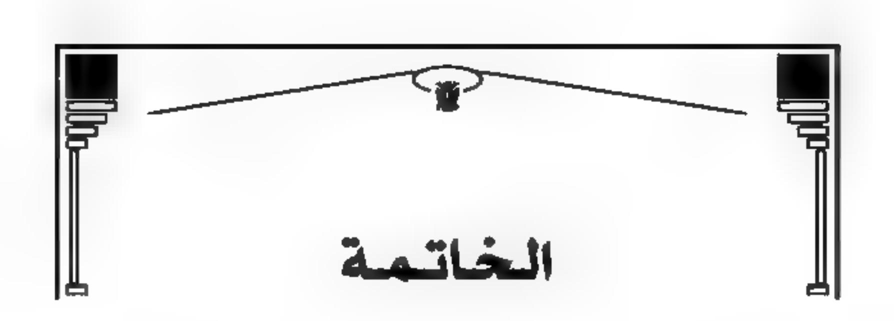
٢- التشيع، وهذا طافحة به ترجمته، وهذا هو سبب ترك الأئمة له، لا الوهم، ودليل ذلك:

- قول الإمام أحمد [كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٩)]: «لم يكن ممن يكذب»، «كان يقول بالإرجاء وكان رئيسًا من رؤسائهم ترك الناس حديثه لأجل ذلك».

- قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٧٧): «كوفي ضعيف، كان رأسًا في المرجئة، فترك لأجل ذلك حديثه».

فالذي يظهر أنه يحتمل في مثل هذا؛ فبدايته قصة، وهي مما يسهل حفظها، وتدل على حفظ الراوي لما روى، ولبعضه شواهد، ولذلك لم يتنكب أحد عن ذكره، وصححه الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٨)، والقسطلاني في «لطائف الإشارات» (١/ ٦١)، والسيوطي في «الإتقان» (رقم/ ٧٧٢)

وقال الشيخ الحويني في [حاشية «فضائل القرآن» (١/ ٦٨) لابن كثير]: فالحديث محتمل للتحسين بالطريقين (طريق شعبة ومحمد بن أبان) معا. والله أعلم.



الخاتمة

بعد هذه الرحلة الممتعة المباركة مع القرآن الكريم، أرجو أن تكون مسألة جمع القرآن وما يحتف بها من مسائل= قد اتضحت لدىٰ القارئ الكريم.

فلقد سبب الله الأسباب لحفظ القرآن، فكان منها جهود تلك الثلة المباركة في حفظ القرآن في صدورهم، ثم كتابته، ثم جمع هذا المكتوب، ثم توحيده في مصحف جامع يظل بين أيدي الناس إلىٰ أن يرفعه رب العالمين آخر الزمان.

القرآن هو: كلام الله المنزل علىٰ نبيه محمد ﷺ، المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلىٰ آخر سورة الناس.

ومصطلح (جمع القرآن) يصدق علىٰ ثلاث صور:

١- الجمع بالقراءة.

٢- الجمع في الصدور.

٣- الجمع في السطور.

والأصل في القرآن أن يكون مجموعًا في الصدور، إذ هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم.

وقد نزل القرآن بالأحرف السبعة تيسيرًا علىٰ هذه الأمة، والأحرف كلها شاف كاف، وبعد أن اتفق العلماء علىٰ أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع، اختلفوا في المراد بها اختلافًا واسعًا، وعلىٰ كل قول من الأقوال اعتراضات، وبعضها أقوىٰ من بعض، **وليس لدينا ترجيح خاص بنا في هذه المسألة العظيمة من مسائل العلم.**

ومن القضايا التي ترتبط بالجمع، قضية (العرضة الأخيرة)، والمقصود بها: آخر عرضة دارس فيها جبريل النبي ﷺ القرآن، والثابت بالأسانيد الصحيحة هو: شهود عبد الله بن مسعود للعرضة الأخيرة، أما شهود زيد بن ثابت لها = فرغم اشتهاره إلا أني لم أقف له علىٰ إسناد صحيح.

وإذا تبين لك المراد بالأحرف السبعة، وعرفت أنها غير القراءات، فلا بد أن تعلم أن القراءات هي: مذاهب الناقلين لكتاب الله ﷻ في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل مذهب لصاحبه، والقراءة: ما ينسب إلىٰ الأئمة القراء، والرواية: ما ينسب للرواة عنهم مباشرة، والطريق: ما ينسب للرواة الأسفل من ذلك.

وكان بيان هذه المصطلحات مهمًا قبل الدخول في قضية الجمع، فإذ قد عرفت ذلك= فاعلم أن القرآن لم يجمع بين دفتين

زمن النبي ﷺ، مع أنه كان يكتب بين يديه، = لأن الحاجة لم تدع إلىٰ ذلك، ولأن القرآن ما زال ينزل ويضاف إليه، وينسخ منه.

ولما دعت الحاجة -وهي استحرار القتل بالقراء في موقعة اليمامة- كان الجمع الأول للقرآن في عهد أبي بكر ﷺ، وقد قام بعملية الجمع زيد بن ثابت ﷺ، وقد اتكأ زيد علىٰ الأساسين اللذين كانا قد جمع بهما القرآن زمن النبي ﷺ، وهما:

١- صدور الرجال.

٢- الصحف المفرقة وما يشبهها من أدوات الكتابة.

ويمكننا تلخيص مميزات هذا الجمع في النقاط التالية:

(١) أن كتابته قامت علىٰ أدق وسائل التثبت والاستيثاق، فلم يقبل فيه إلا ما أجمع الجميع علىٰ أنه قرآن وتواترت روايته.

(٢) أنه جمع في مصحف واحد مرتب الآيات والسور.

(٣) موافقته لما ثبت في العرضة الأخيرة.

(٤) اقتصاره علىٰ ما لم تنسخ تلاوته، وتجريده مما ليس بقرآن.

(٥) اشتماله علىٰ الأحرف السبعة التي ثبتت في العرضة الأخيرة.

(٦) إجماع الصحابة علىٰ صحته ودقته، وعلىٰ سلامته من الزيادة والنقصان، وتلقيهم له بالقبول والعناية.

وبعد أن تم الجمع الأول، صارت الصحف إلىٰ أبي بكر، ثم

إلىٰ عمر، ثم إلىٰ أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنهم أجمعين .

بات القرآن الكريم بعد الجمع الأول محفوظًا في مصاحف تجمع سوره وآياته كاملة بين دفتين، أحدها هو مصحف أبي بكر القابع في بيت حفصة أم المؤمنين ﵄، وقد كان نفر من الصحابة الذين حملوا القرآن عن النبي ﷺ يكتبون القرآن بأيديهم وفق ما سمعوه من النبي ﷺ، ونظرًا لنزول القرآن علىٰ سبعة أحرف فقد كان يقع أن يكون الذي مع صحابي منهم هو علىٰ حرف خلاف الذي مع صحابي آخر، ونظرا إلىٰ أنه وقع في العرضة الأخيرة نسخ، ونظرًا إلىٰ أنه ليس كل واحد من أولئك الصحابة شهد تلك العرضة = فقد وقع أن اختلف صحابة النبي ﷺ في القرآن اختلافًا لا يخرج عن كونه اختلافًا في الأحرف التي تدور عليها آيات القرآن، وما يمكن أن يكون منها منسوخًا وما يمكن أن يكون منها محفوظًا، ولو بقي هذا الاختلاف في المحفوظ في الصدور يتداوله حملة القرآن عن أشياخهم = لهان الأمر، ولكان من جنس اختلاف الصحابة في الأحرف السبعة حتىٰ في زمان حياة النبي ﷺ، ولكنه تعدىٰ إلىٰ الذين ينظرون في الصحف لا يتبينون وجه هذه الكلمة المكتوبة في هذا المصحف ولم تختلف صورتها باختلاف المصاحف، ولم يوجد في مصحف ما لا يوجد في آخر؟

وهنا مست الحاجة إلىٰ جعل هذا المكتوب في مصحف واحد علىٰ صورة واحدة تسد باب اختلاف الذين لا يعلمون، ولم يكن

أمام عثمان ﷺ خيرٌ من أن يكون إمام هذه العملية التوحيدية هو مصحف أبي بكر ﷺ.

وكانت أركان هذه العملية التوحيدية ثلاثة، وهي:

(١) أن تنسخ الصحف الأولىٰ التي جمعها زيد بن ثابت في عهد أبي بكر الصديق في مصاحف متعددة.

(٢) أن ترسل نسخة إلىٰ كل مصر من الأمصار؛ فتكون مرجعًا للناس منه يقرؤون ويقرئون، وإليه يحتكمون عند الاختلاف.

(٣) أن يحرق ما عدا هذه النسخ.

وقد تم هذا الجمع عبر لجنة مكونة من أربعة أشخاص، وهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

وقد أجمع الصحابة علىٰ هذا الجمع العظيم، وقد قال علي ﷺ: «رحم الله عثمان، لو وليته؛ لفعلت ما فعل في المصاحف».

وبعد:

فهذه شذرات مما أودع في هذا الكتاب الذي نظمناه عبر أسئلة وأجوبة حول قضية الجمع القرآني، وأسأل الله أن ينفعنا بالقرآن العظيم، وأن يجعله ربيع قلوبنا، ونور أبصارنا.